وزارة التـعليم الــعالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كليـة العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإنسانية
الشعبة: تاريخ

تداعيات معاهدة كارلوفيتش وكوشك كينارجة على الدولة العثمانية

(1110هـ . 1188هـ / 1699 م . 1774م)

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر تخصص تاريخ الدولة العثمانية

إعداد الطالبتين:
فاطمة يوسفي
سليمة قاسي

إشراف الأستاذ:
كريم مقنوش

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
		رئيسا
كريم مقنوش	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
		عضوا مناقشا

السنـة الجـامعيـة: 2019م / 2020م

وزارة التـعليم الــعالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كليـة العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإنسانية
الشعبة: تاريخ

تداعيات معاهدة كارلوفيتش وكوشك كينارجة على الدولة العثمانية

(1110هـ . 1188هـ / 1699م . 1774م)

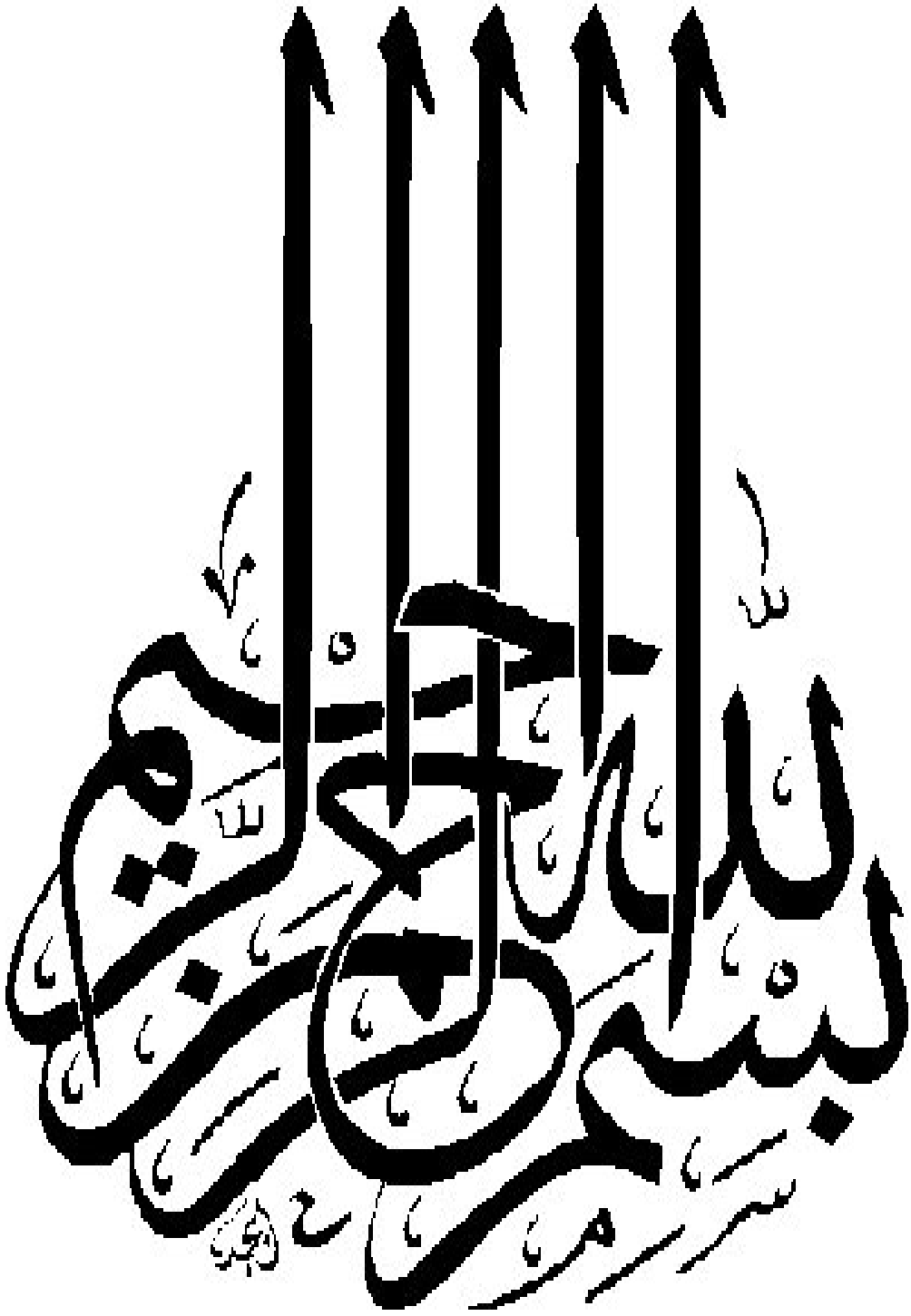
مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر تخصص تاريخ الدولة العثمانية

إعداد الطالبتين:
فاطمة يوسفي
سليمة قاسي

إشراف الأستاذ:
كريم مقنوش

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
		رئيسا
كريم مقنوش	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
		عضوا مناقشا

السنـة الجامعيـة: 2019م / 2020م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات الذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذا العمل، وحتى لا نكون ممن قال فيهم الرسول ﷺ:

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس" .

يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الفاضل كريم مقنوش، الذي وافق على الإشراف على هذا البحث، وأولاه بالغ عنايته، وجميل صبره، وحسن توجيهه.

كما نتقدم بشكر خاص لأساتذتنا الكرام، أعضاء لجنة المناقشة على اجتماعهم لتقييم هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان لجميع أسرة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، أساتذة عمال لما يبذلونه من جهد في سبيل خدمة العلم والمتعلم.

كما نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة، عسى أن يكون هذا بمثابة تقدير خاص لكل واحد منهم.

دون أن ننسى التقدم بجزيل الشكر إلى كل الزميلات والزملاء في دفعة الماستير 2020م/ 2021.

إهداء

إلى من قال فيهما المولى عز وجل:

"وَاخْفِضِ لَـهُمَا جَنَـاحَ الذُّلّ مِنَ الرَحْمَة، وَقُلْ رِبي اِرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيْرَا"

أمي وأبي

إلى أخي وسندي في الحياة

إلي أخواتي أولاد إخوتي

إلى كل الأحبة والأصدقاء

أهدي هذا العمل

فاطمة

إهداء

إلى من أوصانا بهما المولى عز وجل في كتابه الكريم، إلى من بعطفهما بدأت حياتي وبرعايتهما أحببت دراستي وبجهدهما نلت شهادتي.

إلى أبي رحمه الله وإلى أمي حفظها الله ورعاها.

إلى شموع حياتي إخوتي: عبد الغاني، عبد النور، عادل، رزقي.

إلى من اعتبرتهن دوما شقيقاتي: رتيبة، حورية، منال.

إلى براعم البيت: فلة، فريال، إلياس، مالك، ريهام.

إلى كل الأحبة والأصدقاء.

إلى كل من شجعوني وساعدوني ولو بالكلمة الطيبة.

إلى كل من هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

سليمة

قائمة المختصرات

تر	ترجمة
ج	جزء
د ط	دون طبعة
ط	طبعة
ع	العدد
م	مجلد
د د ط	دون دار نشر
د ت	دون تاريخ

مقدمة

تعد الدولة العثمانية إمبراطورية واسعة الأرجاء ، وذلك في كونها شغلت حيزا كبيرا من الزمان والمكان، إذ عاشت أكثر من ستة قرون وامتدت رقعتها الجغرافية إلى كل من أسيا وأوربا وإفريقيا، إلا أن هذا الانتشار الواسع للدولة العثمانية شكل تهديدا للدول الأوربية وسببا قويا لسعيها في تقويض أركانها وهدم بنيانها، فقامت ضدها العديد من الأحلاف والتكتلات والحروب التي كان في أغلب الأحيان النصر فيها من نصيب الدولة العثمانية.

إلا أن هذه الهيمنة العالمية التي تميزت بها خلال القرن السادس عشر لم تستمر طويلا، لتبدأ مظاهر الضعف والانهيار تظهر على الإمبراطورية العثمانية خاصة بنهاية القرن السابع عشر ميلادي وبداية القرن الثامن عشر ميلادي، الذي دخلت فيهما العلاقة العثمانية الأوربية مرحلة جديدة اتسمت بسياسة مغايرة انتهجها العثمانيين نتيجة دخولهم مرحلة الضعف، والتي تجسدت بقيامهم بتوقيع وإبرام جملة من المعاهدات.

ومن أبرز هذه المعاهدات نجد معاهدة كارلوفيتش التي أبرمت بين الدولة العثمانية ومجموعة من الدول الأوربية على رأسهم النمسا سنة 1110هـ/ 1699م، و معاهدة كوشك كينارجة التي تم إبرامها مع روسيا سنة 1188هـ/ 1774م، وقد ترتبت على هاتين المعاهدتين مجموعة من التداعيات التي كان لها آثار سلبية فيما بعد على الدولة العثمانية.

دواعي اختيار الموضوع:

جاء اهتمامنا بهذا الموضوع لعدة اعتبارات منها ما هي موضوعية وأخرى ذاتية:

فيما يتعلق بالدوافع الموضوعية فيمكن اختصارها في كون أن كل من معاهدتي كارلوفيتش وكوشك كينارجة لم يتم تناولهما بموضوعية كاملة من خلال تداعياتهما مما جعلنا نسلط الضوء عليهما، بالإضافة لسعي إلى معرفة حيثيات العلاقة العثمانية مع الدول الأوربية خاصة إذا ما قارناها بالقرن السادس عشر، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم الدول التي برزت خلال تلك الفترة كقوى عظمى تنافس الدولة العثمانية.

أما فيما يتعلق بالدوافع الذاتية لاختيارنا هذا الموضوع فتمثلت في الرغبة في التعرف على الدولة العثمانية التي شغلت العالم لفترة طويلة من الزمن وسيطرة على ثلاث قارات، ورغبة منا أيضا لمعرفة أهم معاهدتين ساهمتا في ضعف وانكماش وتوقف الفتوحات الإسلامية، ومعرفة أثار وتداعيات هاتين المعاهدتين على الدولة العثمانية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع من خلال تسليط الضوء على جزء مهم جدا من العلاقة العثمانية الأوربية خاصة مرحلة الضعف والتراجع التي شهدها كل من القرنين 17م . 18م وذلك من خلال تناولهما لأحد أهم معاهدتين في التاريخ العثماني وهي كل من معاهدة كارلوفيتش وكوشك كينارجة.

كما تكمن أهمية هذا الموضوع أيضا في تناوله لتداعيات هاتين المعاهدتين اللتين وضعتا وجسدتا الأسس التي بنيت عليها معظم المعاهدات التي عرفتها الدولة العثمانية فيما بعد خاصة القرن 19م، والتي كانت كناتج مباشرة لضعف وتوفر الأسباب التي أدت إلى سقوط الدولة العثمانية.

الإشكالية:

لا يعد أي موضوع محل دراسة إلا إذا كان يحمل في طياته إشكالية، ولفهم الموضوع استوجب علينا طرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل تداعيات كل من معاهدة كارلوفيتش وكوشك كينارجة على الدولة العثمانية؟

وحتى نستطيع أن نلم بكل عناصر الموضوع، إرتأينا طرح التساؤلات التالية:

فيما تتمثل ظروف إبرام كل من معاهدتي كارلوفيتش وكوشك كينارجة؟ وما طبيعة كل من هاتين المعاهدتين؟ وما هي أهم المجالات التي تضمنتها بنود كل من المعاهدتين؟ وفيما تمثلت التداعيات التي ترتبت على هاتين المعاهدتين وانعكستا على الدولة العثمانية؟

الدراسات السابقة للموضوع:

يعد موضوع تداعيات معاهدة كارلوفيتش وكوشك كينارجة على الدولة العثمانية من المواضيع التي افتقرت إلى الدراسات والاجتهادات السابقة:

إلا أنه يجب علينا أن ننوه أن هناك بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل جزئي والتي كانت أهمها: مذكرة **حركة الفتح العثماني خلال القرن(11هـ/ 17م)** لسمية بنت محمد حمودة التي حاولنا من خلالها استخلاص بعض الظروف التي تزامنت مع إبرام معاهدة كارلوفيتش، أما أهم الدراسات التي تناولت معاهدة كوشك كينارجة نجد ياسر بن عبد العزيز محمد قاري بعنوان دور **الإمتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية** وهي مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، بالإضافة إلى منصور بن معاضه بنت سعد العمري بعنوان **الحروب والمعاهدات العثمانية الروسية خلال الفترة (1121هـ . 1120هـ/ 1709م . 1805م)** وهي مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، والتي حاولنا من خلالهم معرفة الظروف التي سبقت إبرام معاهدة كوشك كينارجة، كما سعدتنا في تحليل بنود هذه المعاهدة.

المنهج المعتمد في الدراسة:

حاولنا في دراستنا هذه الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، فالمنهج الوصفي لسرد الوقائع والأحداث والظروف بشكل دقيق ومفصل، وفق ما تطلبته طبيعة البحث، كما تطلب الموضوع الاعتماد على المنهج التحليلي بهدف تحليل محتوى وبنود هاتين المعاهدتين واستخلاص تداعياتهما على الدولة العثمانية.

الخطة المعتمدة في الدراسة:

اعتمدنا في عرضنا لهذا الموضوع على خطة بحث تضمنت مقدمة ومدخل وثلاث مباحث.

فقد خصصنا المبحث الأول لدراسة معاهدة كارلوفيتش(1110هـ . 1669م) ،حيث تناولنا في المطلب الأول ظروف إبرام هذه المعاهدة وذلك من خلال الحديث عن التنافس العثماني الأوربي خلال القرن 17م، بالإضافة إلى الحصار الثاني لفيينا 1683م، وحروب الحلف المقدس(1684م . 1699م)، أما المطلب الثاني فقد خصص لطبيعة هذه المعاهدة، والمطلب الثالث عرضنا فيه بنود هذه المعاهدة وقمنا تحليلها.

أما عن المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة معاهدة كوشك كينارجة (1088هـ . 1774م) ، الذي تناولناه في ثلاث مطالب ، حيث خصصنا المطلب الأول لدراسة ظروف إبرام المعاهدة وذلك من خلال الحديث عن جذور العلاقة العثمانية الروسية، بالإضافة إلى الحروب العثمانية الروسية(1668م . 1774م)، أما المطلب الثاني فقد خصص لطبيعة هذه المعاهدة، وفي المطلب الثالث عرضنا بنود هذه المعاهدة وتحليلها.

وفي المبحث الثالث عالجنا تداعيات كل من المعاهدتين السابقتين، بحيث تناولنا فيه مطلبين ، خصصنا المطلب الأول لدراسة تداعيات معاهدة كارلوفيتش وذلك من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية، أما المطلب الثاني فقد خصصناه لدراسة تداعيات معاهدة كوشك كينارجة من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية والدينية.

وقد اختتمنا دراستنا هذه بخاتمة توصلنا فيها إلى مجموعة من النتائج، التي ألحقناها بمجموعة من الملاحق لتدعيم موضوعنا.

عرض أهم المصادر والمراجع:

من خلال تناولنا للمصادر المعتمدة في هذا الموضوع نجد أنها تتميز بالقلة نوعا ما وذلك من خلال عدم توفر مصادر تناولت كل من معاهدة كارلوفيتش وكوشك كينارجة بشكل خاص وإنما تم تناولهما بشكل سطحي، ومن أهم المصادر العربية نجد: فريد بك المحامي في كتابه **تاريخ الدولة العلية** وهو يعتبر شاهد عيان لأهم الأحداث العثمانية، وتكمن أهميته كونه تناول التاريخ العثماني بتسلسل حسب سلاطينه من البداية حتى النهاية، أما المصدر

الثاني فهو لجودت باشا بعنوان **تاريخ جودت،** وتكمن أهمية هذا المصدر أيضا في كون صاحبه شاهد عيان عايش الفترة العثمانية كما أنه احتوى على بنود معاهدة كوشك كينارجة بكل تفاصيلها، أما المصدر الثالث فهو لإبراهيم بك حليم بعنوان **التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العليا.**

وإلى جانب هذه المصادر هناك مجموعة من المراجع التي قمنا من خلالها ببناء موضوعنا، وأهم تلك المراجع نجد يلماز أوزتونا بعنوان كتابه **تاريخ الدولة العثمانية** حيث نعتمد على الجزء الثاني الذي تناول جوانب من موضوعنا، بالإضافة إلى محمد سهيل طقوش بعنوان **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة،** بالإضافة إلى أحمد عبد الرحيم مصطفى بعنوان **في أصول التاريخ العثماني.**

صعوبات الدراسة:

لقد صادفتنا في إنجاز هذه الدراسة العديد من الصعوبات، من أهمها:

قلة المصادر المتخصصة في موضوع تداعيات معاهدة كارلوفيتش وكوشك كينارجة على الدولة العثمانية وهو ما جعلنا نستعين بالمراجع العامة وذلك لاحتوائها على ما يخدم موضوعنا، بالإضافة إلى عائق ترجمة الكتب الأجنبية الراجع إلى عدم إتقان اللغات مع عدم معرفة تقنيات الترجمة، بالإضافة إلى عدم القدرة على الاتصال بالمكتبات والجامعات للحصول على المادة العلمية بسبب انتشار جائحة كورونا_ كوفيد 19.

مدخل

ظلت الدولة العثمانية لفترة طويلة وهي تسيطر وتمد نفوذها على ثلاثة قارات وكانت تمثل القوة العظمى والمؤثرة في مجريات السياسة الدولية، ونتيجة للعديد من الاعتبارات التي شهدتها خلال هذه القرون والتي كان لها تأثير فيما بعد على كيانها وسياستها الداخلية والخارجية خاصة خلال القرنين 17م و18م، الذين يعتبران عصر التحدي بالنسبة لدولة العثمانية من خلال الأحداث التي شهدت فيهما والتي كانت بمثابة بداية النهاية لدولة العثمانية.

حيث أجمع المؤرخون أن بذور التدهور العثماني يرجع إلى العديد من العوامل، فمنهم من يرى أنها راجعة أساسا للبناء الأساسي للإمبراطورية وأنظمتها الداخلية منذ بداية القرن 17م، ومنهم من ربطها مباشرة بالضغوطات الخارجية على الدولة العثمانية((1)).

أولا: الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية.

عقدت الدولة العثمانية خلال مراحل تاريخها الطويل عدة معاهدات واتفاقيات مع الدول الأوربية، دون النظر إلى النتائج التي سوف تترتب على تطبيقها في المستقبل، في حين انتزعت منها بعض هذه المعاهدات خلال مراحل ضعفها والتي شكلت الوثائق التي استندت إليها الدول الأوربية للتدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية[2].

ومن أهم هذه المعاهدات الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية التي تعود جذورها الأولى إلى القرن 16م وبالتحديد فترة حكم السلطان سليمان القانوني[3]، إلا أن آثارها

---

(1). أحمد هريدي علي صلاح، **دراسات في تاريخ العرب الحديث**، د ط ، دار الوفاء، القاهرة، 1990م، ص 80.

(2). محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط الثالثة، دار النفائس، لبنان، 2013م، ص 579.

(3). سليمان القانوني: (1520م . 1566م) ابن السلطان سليم ولد في مدينة طرابزون حيث كان والده آنذاك واليا، وصل إلى العرش في سن 26 وقد كانت له العديد من الانجازات والفتوحات، ووصلت الدولة في عهده إلى أوج انتصاراتها واتساعاتها. للمزيد أنظر فيلب حتى، **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين**، تر كمال اليازيجي، ج الثاني، د ط ، دار الثقافة، بيروت،1993م، ص 304.

ذهبت إلى أبعد من ذلك من خلال تأثيرها على فترات أخرى من مراحل حكم الدولة العثمانية والتي تجسدت خلال القرنين 17م و18م، وحتى القرن 19م باعتبارها كانت سبب مباشر لقيام حركة التنظيمات.

تجسدت هذه الامتيازات في مجموعة من المعاهدات والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

معاهدة الامتياز الفرنسية التي عقدت مع الدولة العثمانية في عصر بلغ فيه العثمانيين أوج عظمتهم وقوتهم، وبالتحديد في عهد سليمان القانوني الذي مثل رأس الهرم بالنسبة لقوة ومكانة العثمانيين في العالم آنذاك ويعد العصر الذهبي بالنسبة لهم[1].

فكان لهذا البروز أثر على أوربا التي كانت تعيش انقسامات سياسية ودينية، حيث كان شال الخامس[2]، ينافس فرانسوا الأول[3]، على كرسي حكم الإمبراطورية الرومانية المقدسة، فقام هذا الأخير بمحاصرة فرنسا بعدما تمكن من إلحاق الهزيمة به وبأسرته، وفي هذه الأثناء سارعت والدته إلى الإرسال للسلطان سليمان القانوني لتدخل وتخليص ابنها، ومنذ هذه الأحداث بدأت بوادر الاتصال بين الدولة العثمانية وفرنسا وذلك لأن ملك فرنسا لم يملك القوة الكافية لمنازلة غريمه على لقب الإمبراطورية، فحاول التقرب من الدولة العثمانية ضنا منه أنها سوف تضع حدا لطموحات شال الخامس[4].

---

[1]. سامي عبد الله المغلوث، **أطلس تاريخ الدولة العثمانية**، ط الأولى، مكتبة الإمام الذهبي لنشر والتوزيع، الكويت، 2014م، ص 340.

[2]. شال الخامس: ولد سنة 1500م وورث ملك إسبانيا عن والدته جان ابنة فرديناند وإيزبال، أنتخب أميرا لألمانيا بعد موت جده لأبيه، قضى أيامه في محاربة فرانسوا الأول وحارب خير الدين بربروس قصد الإستلاء على مدينة الجزائر، وسنة 1556م تنازل عن اسبانيا لابنه فيلب الثاني وعن ألمانيا لأخيه فردناند. للمزيد أنظر محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العليا العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، ط الأولى، دار النفائس، بيروت، 1981م، ص203.

[3]. فرانسوا الأول: ولد سنة 1494م وتولى الحكم سنة 1515م، وسنة 1520م بدأت الحرب بينه وبين شال الخامس بسبب ادعاء كل منهما الأحقية في العرش فكان الانتصار لشال الخامس في العديد من المرات. للمزيد أنظر محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 204.

[4]. سامي بن عبد الله المغلوث، المرجع السابق ، ص 340.

فبدأت المحادثات بين الدولتين سنة 1535م (بين ملك فرنسا فرانسوا الأول وسليمان القانوني)، وهو التحالف الذي قيل عنه أنه أول تحالف غير إيديولوجي دبلوماسي من نوعه بين إمبراطورية مسيحية ومسلمة[1].

نجد من الجانب العثماني أنه بحلول القرن 16م أصبحت الدولة العثمانية عنصرا هاما في ميزان القوى السياسية الأوربية، لذلك حاول سليمان القانوني استغلال الفراغ السياسي الذي تعيشه الدول الأوربية والتوسع على حسابهم باعتبار أن شارل الخامس كان دائما يعلن أن هدفه النهائي هو الزحف إلى الدولة العثمانية[2].

وبهذا فإن العلاقة الوطيد مع فرنسا سوف يترتب عليها المزيد من التأثير في شؤون أوربا، كما أن منح الامتيازات الفرنسية كانت رؤية لمحاولة حث فرنسا على عدم الاشتراك في العماليات البحرية المسيحية ضد الدولة العثمانية، أما من الجانب الفرنسي فإنه وجب الإشارة إلى الظروف السياسية في أوربا التي دعتها لعقد هذه المعاهدة هي أن أوربا مرت بأزمة خطيرة خلال القرن 16م، والمتمثلة في المنافسة التي أشرنا إليها سابقا بين شال الخامس وفرانسوا ملك فرنسا، كما أعتبر الفرنسيين أن التحالف العثماني هو القوة الرئيسية القادرة على كبح سيادة عدوه شال الخامس[3].

أما السبب الاقتصادي فيمكن حصره في سعي العثمانيين إلى تشجيع التجارة بمنح الأوربيين امتيازات اقتصادية في بلادهم، والتي سوف تساهم في نمو وتزايد دخل الباب العالي من الضرائب خاصة تلك التي كانت تفرض على التجار الذين كانوا يمرون عبر مصر التي تعتبر أهم جزء بالنسبة لدولة العثمانية.

---

[1]. سامي عبد الله المغلوث، المرجع السابق ، ص 341.

[2] . يوسف علي رابح الثقفي، **معاهدة الامتياز العثمانية الفرنسية لعام (941هـ/ 1535م)**، د ط ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ص 150.

[3]. يوسف على رابح الثقفي، المرجع السابق ، ص 153.

أما السبب الديني فقد لعب دورا ضئيلا لكن هذا لا يعني أن فرنسا لم تكن لديها أي رغبة في نشر المسيحية في الشرق الأدنى في ذلك الوقت، حيث أن فرنسا كانت تعتبر المصدر الرئيسي للحمالات الصليبية الأوربية[1].

هذا بالنسبة للأسباب التي تناولها المؤرخ يوسف الثقفي، إلا أنه كانت هناك أسباب أخرى التي لعبت بدورها أهمية كبيرة في هذه الامتيازات والتي كان لها الدور الأكبر خلال القرون اللاحقة.

حيث ضمت هذه المعاهدة بدورها ستة عشر بندا[2]، وهي مؤلفة في الواقع من معاهدتين منفصلتين في مضمونها، معاهدة تجارية ومعاهدة إقامة، وكانت من نتائج هذه المعاهدة زيادة التعاون بين الأسطولين الفرنسي والعثماني كما سمحت هذه المعاهدة لفرنسا بالظهور كقوى جديدة في أوربا خلال القرن 16م، مما جعلها توجه كل قوتها لشمال ووجب الإشارة إلى أن الأسطول التركي في غرب البحر الأبيض المتوسط كان يحمي جناح فرنسا الجنوبي ضد أي هجومات، كما استفادت فرنسا من تقاربها مع الدولة العثمانية عسكريا واتخذت منها وسيلة لفتح أبواب التجارة مع الشرق[3].

وفي آخر هذه المعاهدة نرى أن المؤرخين ينظرون إليها على أنها نظام جديد في العلاقات بين الدولة العثمانية وفي طريقة معاملة الأجانب، كما يرى معظم المؤرخين أنها البداية الحقيقية لنظام الامتيازات وكانت المنطلق الرسمي للمعاهدات اللاحقة التي وقعتها الدولة العثمانية.

---

[1]. يوسف على رابح الثقفي، المرجع السابق ، ص157.

[2]. محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ، ص ص 196. 197.

[3]. قيس جواد العزاوي، **التنظيمات العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط** ، ط الأولى، دار العربية للعلوم، لبنان، 1994م، ص 18.

بعد معاهدة 1535م العثمانية الفرنسية التي أصبحت أساس المعاهدات اللاحقة مع الدول الأوربية، كما أنها عدت أساس نظام الامتيازات الأجنبية ومختلف المعاهدات، ومع بروز بريطانيا كقوى خاصة مع اعتلاء إليزابيت الأولى[1] العرش المتحدي الأول لهيمنة الإسبانية، لعبت العوامل الدينية دورها في هذا التحدي إلى جانب العوامل السياسية والاقتصادية بسبب الصراع على التجارة الدولية، حيث أوجد هذا الصراع تحالفات جديدة تمثلت في التقارب البريطاني العثماني وقد عبر هذا التحالف عن نفسه في إعطاء الباب العالي امتيازات بريطانية سنة 1580م[2].

ووجب الإشارة بأن أول اتصال جمع بين العثمانيين والبريطانيين كان في فترة حكم السلطان مراد الثالث[3] والتي تعود جذورها إلى سنة 1578م عندما تمكن المبعوث البريطاني وليام هاربورن[4] من إقناع السلطان من توجيه رسالة إلى ملكة بريطانيا والتي كانت تمهيدا للامتيازات سنة 1580م.

حيث أن هذا التقارب كان ناتجا عن العديد من الأسباب سواء من الجانب العثماني أو البريطاني، إلى أن أهم الدوافع التي أفرزتها الاتفاقية كانت رغبة العثمانيين في الحصول

---

[1]. إليزابيت الأولى: (1335م . 1603م) هي ملكة إنجلترا اعتلت العرش سنة 1558م، دخلت في صراع مع ملك اسبانيا فيليب الثاني حيث ألحق الهزيمة بالبحرية الاسبانية، وأصبحت بريطانيا في عهدها من أقوى الدول الأوربية. للمزيد أنظر محمد حسين نصار، **الموسوعة العربية الميسرة**، م الأول، ط الأولى، المطبعة العصرية، لبنان، 2009م، ص 406.

[2]. إدريس الناصر **الرئيسي، العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر**، ط الأولى، دار الهادي، لبنان، 2007م، ص341.

[3]. مراد الثالث: ولد سنة 1546م في القسطنطينية، وكانت فاتحة أعماله إصدار أمرا لعدم شرب الخمر خاصة من جانب الإنكشارية فثاروا عليه، ومن أهم الأحداث التي أشتهر به عهده قتله لأخوته الخمسة. للمزيد أنظر فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص209.

[4]. ويليام هاربورن تاجر بريطاني تفاوض مع السلطان مراد الثالث من أجل الحصول على امتيازات تجارية في الدولة العثمانية، كان له دور كبير في الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا.للمزيد أنظر سهيلة أحمد سرير، فتيحة حاج بن فطيمة، **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الإيجابية والسلبية (10. 13)هـ/ (16 . 19)م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، 2014م . 2015م، ص26.

على المواد اللازمة لتغطية متطلبات الحرب المستمرة في أكثر من جبهة، بالإضافة إلى سعي العثمانيين إلى تنويع مصادر أسلحتهم وعدم بقائهم رهينة فرنسا.

أما عن التقارب البريطانية فقد حدثت بسبب استغلاله توتر العلاقة العثمانية الفرنسية بسبب أزمة الحكم في بولونيا، وأيضا بسبب العداء بين بريطاني واسبانيا الذي ساهم أكثر في هذا التقارب من خلال تضارب المصالح الاقتصادية والتجارية والسعي لتخلص من الوساطة فيما بينهم[1].

هذا فيما يخص دوافع وأسباب التقارب العثماني البريطاني وقيام هذه المعاهدة فيما بينهم، أما من حيث البنود فقد احتوت على اثنان وعشرين بندا تناولت جانبين أساسيين، يتعلق الجانب الأول بالنشاط التجاري أما الجانب الثاني فيشمل الأحكام القضائية المتعلقة بالبريطانيين المقيمين في الدولة العثمانية، إلا أنها لم تتناول الجانب والمسائل الدينية مما يدل على أنها معاهدة ذات طابع تجاري بحت، حيث أشار بعض المؤرخين بأنها نسخة معدلة عن الاتفاقية العثمانية الفرنسية، إذ تم نقل أربعة عشر مادة حرفيا من النص الفرنسي فيما أجريت بعض التعديلات على سبعة بنود منها فقط[2].

وفي الأخير يمكن القول أن معاهدة الامتياز العثمانية البريطانية هي معاهدة ركزت على الجانب التجاري فحسب على عكس المعاهدة العثمانية الفرنسية التي احتوت على جوانب مختلفة إلا أنها كانت تضاهي الحريات التي حصلت عليها فرنسا[3]، وبهذا يمكن القول أن الآثار السلبية للامتيازات التي بدأت بوادرها مع نهاية القرن 16م تفاقمت في

---

[1]. سهيلة أحمد سرير، فتيحة حاج بن فطيمة، المرجع السابق ، ص 27.

[2]. ياسر عبد العزيز محمود قاري، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية (دراسة تاريخية تحليلية)**،ج الأول، رسالة لنيل درجة الدكتوراة في التاريخ الحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى بمكة، 1422هـ /2001م، ص 303.

[3]. إدريس الناصر الرئيسي، المرجع السابق ، ص338.

القرون التي تلتها بعدما عجزت السلطة في السيطرة على اتساع نطاق آثارها المختلفة في مختلف الجوانب والتي سوف نلاحظها في الامتيازات العثمانية الروسية.

ثانيا: حركة الإصلاح العثمانية.

عرفت الدولة العثمانية خلال القرنين 17م و18م موجة من الحركات الإصلاحية والتي كانت بوادر المناداة بها منذ أواخر القرن 16م إلا أن تطبيقها وتنفيذها كان بعد دخول العثمانيين في القرن 17م، وكان وراء التوجه للحركة الإصلاحية العديد من الأسباب التي مهدت لذلك إلا أن القائمين على الدولة العثمانية لم يكن لديهم الشعور بضرورة إصلاح النظام العثماني القديم خاصة أن فترة سليمان القانوني لم يتعرض العثمانيين إلى أي هزائم كبرى إلى أن جاءت هزيمة لبانتو البحرية[1] سنة 1571م، التي كانت بمثابة الإشارة الأولى لتنبيه العثمانيين إلى الوضع الذي وصلت إليه الدولة العثمانية وضرورة تدارك الوضع الإداري والعسكري لها[2].

كانت بداية هذه الإصلاحات في القرن 17م مع السلطان عثمان الثاني[3] وذلك لما خلفته حملة خوتين حيث أظهرت ضعف الإنكشارية مما كان سببا في توجه هذا السلطان إلى إنجاز مشروع أعتبر المحاولة الأولي للإصلاحات العسكرية في الدولة العثمانية فكانت بدايته بالتوجه إلى إصلاح مؤسسة قابو قولو التي بدأ الفساد والضعف يدبان فيها، فقرر

---

[1]. لبانتو البحرية: هي معركة بحرية حدثت سنة 1571م أدت إلى انهيار البحرية العثمانية في البحر الأبيض المتوسط، وكانت بداية الضعف الأول لأسطول العثماني. للمزيد أنظر محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ، ص 237.

[2]. روبن مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر بشير السباعي، ج الأول، ط الأولى، دار الفكر لدراسات والنشر، القاهرة، 1993م، ص334.

[3]. عثمان الثاني: ابن السلطان أحمد الأول ولد سنة 1604م ووصل إلى السلطة سنة 1618م وكان عمره لا يزيد عن 13سنة، واستمرت فترة حكمه إلى غاية 1623م.للمزيد أنظر سامي عبد الله المغلوث، المرجع السابق ، ص 460.

تبديل القوات الإنكشارية الضعيفة المتواجدة في العاصمة بتشكيلات الإنكشارية المرابطة في مصر وتعزيزها بمفارز جديدة الذين بدأ تجنيدهم[1].

فكان وراء إصلاح الجيش وخاصة صنف قابو قولو أستاذ السلطان عمر أفندي وبما أن السلطان كان غير قادر على حل فيلق الإنكشارية في العاصمة قرر أن ينتقل بنفسه إلى القاهرة ليصبح بالقرب من الجيش الجديد ليستعين بهم للقضاء على الإنكشارية العاصمة، ولكي يبرر رغبته في الانتقال إلى القاهرة زعم أنه سوف يسافر لأداء فريضة الحج ورغبته في قيادة الجيش ضد ثورة الدروز، إلا أن الإنكشارية تفطنوا لذلك مما ساهم في تراجع السلطان وفي مقتله في الأخير[2].

وبهذا كانت نهاية الحركة والمحاولة الإصلاحية الأولى التي بدأها عثمان الثاني والتي ركزت بدورها على الجانب العسكري بالرغم من أن أفكارها كانت ابتكاريه لتبدأ المحاولة الثانية خلال هذا القرن مع السلطان مراد الرابع[3]، الذي توجه إلى إصلاح النظام العثماني عن طريق إنعاش المؤسسات الحرفية التقليدية التي فقدت حيويتها مع غزو السلع الأوربية لسوق المحلية، وذلك لأن نظام الامتيازات وفر حماية لتاجر الأوربي لم يحلم بها التاجر المحلي، كما أنه استطاع أن يعيد تنظيم الإدارة المالية وإعادة تنظيم التيمارات وفصل من

---

[1]. إرينة بيتروسيان، **الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية**، د ط ، قسم الدراسات والنشر المركزي، دبي، 2006، ص210.

[2]. تيسير جبارة، **تاريخ الدولة العثمانية 1280م . 1924م**، د ط ، جامعة القدس المفتوحة، راما لله، 2015م، ص 159.

[3]. مراد الرابع: (1223م . 1640م) ابن السلطان أخمد الأول حيث تولى السلطة بعد عزل عمه مصطفي سنة 1622م وهو أخو عثمان الثاني حيث كانت أحوال الإنكشارية سيئة في عهده، قام بالعديد من الإصلاحات. للمزيد أنظر سامي عبد الله المغلوث، المرجع السابق ، ص 462.

الخدمة السباهية الذين لم يعودوا يؤدون الخدمة العسكرية وبهذا استطاع أن يستعيد لدولة العثمانية قوتها وجيشها[1].

وبالرغم من أن الحركة الإصلاحية التي قادها مراد الرابع كانت محاولة جديدة لإصلاح الدولة العثمانية إلا أن نظام الامتيازات الأجنبية أثر عليها بالسلب، وبالمجمل يمكن القول أن القرن السابع عشر وما شهده من محاولات إصلاح في أجهزة الدولة العثمانية إلا أنها باءت بالفشل وكانت لها آثار سلبية فيما بعد.

انتهى القرن 17م بمحاولات التجديد الذاتية والإصلاح المحلي لتبدأ مرحلة جديدة من محاولات الإصلاح وفق النموذج الأوربي خلال القرن 18م وكانت بدايتها مع السلطان أحمد الثالث[2] ووزيره إبراهيم داماد باشا اللذين ركزا على تطوير الجانب العسكري معتمدين على مظاهر التقدم في أوربا، ووجب الإشارة إلى أن أحمد الثالث استعان بشخصية إبراهيم أفندي متفرقة الذي لعب دورا هاما في مجال الإصلاحي، وكان من أبرز الذين استخدموا ودعوا إلى الإصلاح وفق النظم الأوربية حيث أنه قدم الكثير من المعلومات حول تطوير وإصلاح الجيش من خلال الاستفادة من خبرات الضباط الأوربيين، لكن القوى المحافظة تمكنت من الإطاحة بالسلطان ووزيره وأجبروه على قتل وزيره خشية تفشي روح الإصلاح[3].

وبهذا انتهي عهد أحمد الثالث بنوع من الانتفاضة سببه ميله إلى البذخ والواقع أنه قد تعلق بمظاهر الترف الأوربي أكثر من إدراكه لمغزى هذا التقدم الذي شاهدته الدولة العثمانية مما كان له آثار سلبية في النهاية.

---

[1]. قيس جواد العزاوي، المرجع السابق ، ص 40.

[2]. أحمد الثالث: (1637م . 1736م) تولى السلطة سنة 1703م خاض العديد من الحروب ضد روسيا وقام بفتح العديد من المناطق، شهد عصره تمردات الإنكشارية، نصب مكانه أخوه محمود الأول. للمزيد أنظر محمد شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة**، ج الثاني، ط الثانية، دار الشعب، القاهرة، 1965م، ص583.

[3]. غانية بعيو، **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية (الشام والعراق) نموذجا (1839م . 1876م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008م . 2009م، ص39.

إلا أن خليفته السلطات محمود الأول الذي واصل عملية الإصلاح والتحديث في الجانب العسكري من خلال خطبته النوعية واستعانته ولأول مرة بمستشار فرنسي لشؤون العسكرية وهو الكونت دي بونفال، بالإضافة إلى ضباط فرنسيين وأوربيين آخرين بإدخال تطويرات على سلاح المدفعية العثمانية وأسس مدرسة للهندسة سنة 1734م، ومع الإنجازات التي حققها خطت الدولة العثمانية أول خطواتها نحو تحديث مؤسسات العسكرية مع كسر حاجز العزلة والانفتاح[1].

فتبعت حركة الإصلاح والانفتاح مع السلطان عثمان الثالث[2] إلا أن إصلاحاته في الجانب العسكري لم تكن واسعة، فنمت وتطورت مع فترة حكم السلطان مصطفى الثالث[3] الذي استعان بطائفة من الضباط والخبراء الأوربيين الذين اشتهروا بكتابة وصف أحوال السلاطين في ذلك الوقت، إلا أنه نتيجة زيادة معارضة الإنكشارية لحركات التنظيم توجه إلى تنظيم أمور البحرية والمدفعية[4].

إلا أن إصلاحاته لم يكن لها نجاح باعتباره لم يركز على الإنكشارية وذلك تبعا لطبيعة العثمانيين العسكرية، فسارت وتيرة الإصلاح إلى أن جاء عهد السلطان عبد الحميد الأول وقد شهد عهده انفتاح واسع وحركة نشطة لإصلاح المؤسسة العسكرية العلمية وذلك بمساعدة الخبراء الأجنبيين وخاصة الفرنسيين، فتم إنشاء مدرسة للهندسة التي درست فيها المعارف الحديثة المتعلقة بالفنون العسكرية، فكان عهده يحمل العديد من التغيرات

---

[1]. غانية بعيو، المرجع السابق ، ص 41.

[2]. عثمان الثالث: ابن السلطان مصطفي الثاني ولد سنة 1699م، وصل إلى السلطة ستة 1754م وبقي فيها إلى غاية 1757م كان عمره آنذاك 57 سنة، قام بجملة من الإصلاحات العسكرية. للمزيد أنظر سامي عبد الله المغلوث، المرجع السابق ، ص 510.

[3]. مصطفي الثالث: ابن السلطان أحمد الثالث امتدت فترة حكمه من 1757م إلى 1774م من أبرز أحداث عصره قيام الحرب الروسية العثمانية. للمزيد أنظر المرجع نفسه، ص 512.

[4]. خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي دراسات في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر**، ط الأولى، دار الطليعة، بيروت، 1981م، ص 45.

المختلفة[1]. وبالتالي يمكن القول أن القرن 18م وما شهده من محاولات مختلفة في الجانب الإصلاحي في الفترة الممتدة من 1703م إلى 1789م ركزت بدورها على الجانب العسكري وعلى التجارب الأوربية إلا أنها باءت بالفشل نتيجة تراجع العثمانيين من خلال كثرة الحروب التي خاضتها ضد الدول الأوربية وأثرت عليها بالسلب.

ثالثا: الحركات الانفصالية في الدولة العثمانية.

شهدت الدولة العثمانية خلال القرنين 17م و18م مجموعة من الأزمات التي انعكست على أوضاعها الداخلية في شكل تمردات وعصيانات مست العديد من المناطق وقامت بها فئات مختلفة.

وقد ساعدها في ذلك أسباب مختلفة منها من ارتبطت بالدولة العثمانية وانشغالها بالحروب الخارجية إلى جانب انحلال قوات الإنكشارية الذين أصبحوا خلال القرن 17م يهتمون بالحكم والسيطرة أكثر من ارتباطهم بالثكنات العسكرية، بالإضافة إلى ظهور حكام أقوياء يرتبطون بمناطقهم ويدعون إلى تدعيم زعماتهم في تلك المناطق، بالإضافة إلى طبيعة النظام الإداري العثماني القائم على إنفراد الهيئة السلطانية[2].

ساهمت مجموع هذه العوامل في بروز العديد من الحركات الانفصالية التي كانت بدايتها في القرن 17م بحركة عصيان الجلالية أو الجلاليين[3]، فكانت لهذه العصيانان أبعاد داخلية وخارجية على الدولة العثمانية فكانت أهم أسبابها الخارجية مرتبطة بهزائم العثمانيين

---

[1]. غنية بعيو، المرجع السابق ، ص 43.

[2]. جميل بيضوي، شحادة الناظور، علي عكاشة، **تاريخ العرب الحديث**، ط الأولى، دار الأمل لنشر والتوزيع، أربد، 1992، ص 70.

[3]. الجلالية: نسبة إلى جلال، فبعد عصيان قزل باشا الشيخ جلال عام 1519م في عهد السلطان ياوز سليم أطلق على جميع حركات العصيان اسم عصيان جلال، وأطلق على جميع العصاة اسم الجلاليون، وهي عبارة عن حركة بعي وخروج عن السلطة العثمانية نشطت خلال القرن 17م. للمزيد أنظر أحمد أق كوندز، سعيد أوزتورك، **الدولة العثمانية المجهولة**، د ط ، السعودية، 2008م، ص288.

أمام النمسا بالإضافة إلى التحريضات التي كانت تقوم بها الدولة الصفوية على الدولة العثمانية، أما داخليا فإنه خلال القرن 17م كانت تعاني الدولة العثمانية من تدهور النظم الإدارية فيها من خلال إهمال الإداريين ورجال الدولة مما أدى إلى فرض الضرائب على الرعايا وساهم في تراجع الجانب الاقتصادي مما أثر وأدى إلى نمو وزيادة الحركات الانفصالية، كما أن طبقة العلماء شهدت فسادا داخليا باعتبار أن حركة عصيان الجلالية قادتها شخصيات مختلفة ذات كفاءات[1].

وعرفت هذه الحركة في فترات مختلفة من عهود سلاطين آل عثمان خلال القرن 17م والذي كانت بدايتها وأبرز حركاتها مع السلطان محمد الثالث، الذي بدوره شهد ثورة داخلية في الفترة التي كانت فيها نيران الحروب على الحدود المجرية والنمساوية، من خلال أن فرقة من الجيوش المؤجرة التي كانت بالنسبة للإنكشارية كنسبة الباشبورق[2] التي شاركت في معركة كرزت فلما احتدم القتال في المعركة لم تصمد وهرب أفرادها وبهذا تم نفيهم وإبعادهم إلى ولايات أسيا وأطلق عليهم اسم فراري التي تعني المرتزقة، وفي المقابل ظهرت العديد من الفئات وأعلنت التمرد والعصيان[3].

ووجب الإشارة أنه بسبب حروب الدولة العثمانية في الخارج لم تكن هناك فرصة لقمع هذه التمردات فشنوا الغارات على الأناضول وعاثوا بها فسادا والأدهى من ذلك أنهم دفعوا الفلاحين أيضا لتمرد على التيمارات، ومن أبرز تلك العصيانات عصيان قرة يازيجي[4].

كما اشتقت منه العديد من الحركات الأخرى إلا أنها كانت أشد خطرا على الدولة العثمانية وذلك لوقوعها في عاصمة الدولة الأستانة، وذلك من خلال قيام جنود السباهية

---

[1]. أحمد أق كوندز، سعيد أوزتورك، المرجع السابق ، ص ص 278 . 279.

[2]. الباشبورق: معناها المدني غير العسكري.

[3]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 165.

[4]. روبين مانتران، المرجع السابق ،ص 350.

بمطالبة الدولة العثمانية أن تعوضهم ما فقدوه من الإقطاعات المعطاة لهم في بلاد أسيا بسبب فتنة قرة يازيجي، إلا أن الدولة العثمانية لم يكن بوسعها تلبية طلبها لنقص دخلها وبسبب هذه الفتنة تمرد وثاروا وقاموا بالنهب فاستعانت الدولة عليهم بجنود الإنكشارية وأدخلتهم في طاعتها[1].

كما شهدت الدولة العثمانية تمردا آخر للجلالية والذي كان في فترة السلطان أحمد الأول وذلك بقيادة قلندر أوغلي والي أنقرة، الذي انضمت إليه العديد من فئات الجلالية مما ساهما في اختلال الأوضاع خاصة في الجانب الاقتصادي إذا ما قورنا بالقرن 16م، وفي المقابل حاولت الدولة العثمانية إخماد هذه الحركة إلا أنها لم تتمكن من القضاء عليها نهائيا باعتبارها كانت تمثل قسما كبيرا من سكان وشعب الأناضول[2].

وفي المقابل نلاحظ أن هذه التمردات التي أصطلح عليها اسم الجلالية استمرت خلال القرن 17م وشملت النصف الثاني منه وأبرز مثال على ذلك حركة حسين أباظة باشا سنة 1657.

كما شهد القرن 18م محاولة أخرى لانفصال عن الدولة العثمانية وهي حركة الظاهر عمر الزيداني[3] الذي انتهز فرصة ضعف العثمانيين وانشغالهم بحروبهم خلال هذه الفترة ليعلن عن رغبته في توسيع نفوذه على حساب الدولة العثمانية، معتمدا في ذلك على أسلوبين، أسلوب سياسة المسالمة في ضم البلاد الراغب في ضمها فإذا فشل يلجأ إلى

---

[1]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص269.

[2]. يلماز أوزتونا، المرجع السابق ،ص 451.

[3]. الظاهر عمر الزيداني: هو من قبيلة بني زيدان الواقعة بين دمشق وحلب، إلا أنه هناك اختلاف حول تاريخ ميلاده فمنهم من نسبوه إلى سنة 1695م، وآخرون إلى سنة 1689م، قاد أبرز الحركات الانفصالية عن الدولة العثمانية. للمزيد أنظر عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث**، ط الأولى، دار النهضة العربية، 1990م، ص 225.

الحرب[1]، فبدأ توسيع نفوذه على حساب ايالة دمشق وصيد فسيطر على صيدا سنة 1733م مع بداية حركته الانفصالية، وتمكن من السيطرة أيضا على ياف وودية ونابلس وصفدة كما أنه أقام علاقات مع التجار الفرنسيين في عكا، وتمكن من السيطرة عليها سنة 1746م وقام بتحصينها وجعلها مقرا له، وذلك لأهمية التي كانت تمتاز بها كونها كانت تؤمن السيطرة على الساحل الذي كان بمثابة الاتصال بالعالم الخارجي[2].

ونتيجة لاتساع وقوة الظاهر عمر فقد أخذت العلاقة تسوء بينه وبين ممثلي الدولة العثمانية من ناحية أخرى، فقد تعرضت دويلات الظاهر عمر للعديد من الهزات فهاجمها الولاة بأمر من السلطان العثماني في أكثر من مناسبة وواجهة صراعات مع القبائل من ناحية ومشايخها المنافسين لهم من ناحية أخرى[3].

وكانت أبرز الحمالات الموجهة ضد الظاهر عمر من طرف ولاة دمشق وذلك نتيجة استمرار سياسته التوسعية، ونتيجة لذلك أصدر السلطان العثماني أمرا لظاهر عمر بالتخلي عن صيدا وتسليمها للوالي الجديد إلا أن السلطان كان مدركا عدم تخلي الظاهر عمر عن صيدا، فأصدر أمرا إلى الباشاوات الثلاث كل من عثمان باشا صادق الذي كان له غاية سابقة في إنهاء السلطة المحلية لظاهر عمر، بالإضافة إلى درويش باشا ومحمد باشا.

ورغم محاولات الدولة العثمانية إلا أنها باءت بالفشل، واستطاع الظاهر عمر هزيمة القوات المتحالفة المعادية له وإلحاق هزيمة كبيرة بهم ورجع منتصرا إلى عكا، فوسع إمارته

---

[1]. رأفت الشيخ، **تاريخ العرب الحديث**، د ط ، نشر من طرف عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الهرم، 1994م، ص 62.

[2]. عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي (1516م . 1922م)**، د ط ، دار النهضة العربية، بيروت، ص ص 176 . 177.

[3]. إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط الأولى، نشر من طرف مكتبة العبيدية، الرياض، ص110.

وضم العديد من المناطق تلبية لطلبات أهلها وأرسل لدولة العثمانية طلب بالموافقة فاضطر السلطان العثماني إلى الموافقة على ذلك نظيرا لمبلغ من المال[1].

فتوجهت أنظار الظاهر عمر بعد ذلك إلى التحالف مع الزعيم والحاكم المملوكي على بك الكبير[2] حاكم مصر، اللذين حاولوا استغلال حرب الدولة العثمانية مع روسيا فقام حاكم مصر برفع راية العصيان مع الظاهر عمر ومساندته في حركته الانفصالية عن طريق تابعه أبو الذهب[3]، فتمكنوا من السيطرة على دمشق سنة 1771م وتمكنوا من السيطرة أيضا على ياق وغزة والرملة وفي مقابل ذلك استنجد على بك الكبير بالقوات الروسية لمساعدتهم ضد الدولة العثمانية، ووجب الإشارة إلى أن روسيا لم تحاول أبدا أن تضيع هذه الفرصة خاصة أنها كانت في تلك الفترة في صراع الدولة العثمانية[4].

وفي المقابل فإن الدولة العثمانية ورجالها في الشام لم يتوقفوا عن محاولاتهم للقضاء على هذه الحركة التي اكتسبت بعدا خارجيا بعد دخول روسيا إلى جانبها، وكانت المحاولة الأولى من طرف حاكم دمشق إلا أنها باءت بالفشل، مما دفع على بك الكبير إلى توجيه حملة بقيادة أبو الذهب وابن الظاهر عمر اللذين استطاعا إلحاق الهزيمة بوالي دمشق، وبالرغم من الانتصار الذي حققته هذه الحملة إلا أنها عدت بمثابة بداية النهاية إلى حركة الظاهر عمر[5].

---

[1]. إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق ، ص 112.

[2]. علي بك الكبير: أحد كبار المماليك في مصر كان حاكما لها، تولى العديد من المناصب منها شيخ للبلد وحاكم إمارة إلى أن أصبح حاكما مطلقا لمصر سنة 1728م، قام بحركة انفصالية عن الدولة العثمانية (1771م . 1773م). للمزيد أنظر محمد شفيق غربال، المرجع السابق ، ص 1426.

[3]. أبو الذهب: هو محمد بن عبد الله الخرندار الجركسي كان تابعا لعلي بك الكبير خلال القرن الثامن عشر، حيث أنه تقلد العديد من المناصب من بينها قائد القوات المصرية. للمزيد أنظر مصطفي بركات، **الألقاب والوظائف العثمانية**، د ط ، دار الغريب، القاهرة، 2000م، ص 98.

[4]. جميل بيضوي وآخرون، المرجع السابق ، ص 75.

[5]. رأفت الشيخ غنيمي، المرجع السابق ، ص 67.

كما سعت الدولة العثمانية إلى تبريد الجبهة الروسية من خلال المعاهدات، تفرغت لحركة الظاهر عمر وتمكنت من إغراء رجاله بالمال فحاول أحد من رجاله قتله، ويقال أنه حاول الهرب عندما اشتدت الدولة العثمانية بمحاصرة عكا ولكنه اغتيل أثناء هربه سنة 1775م وهو تاريخ نهاية حركته[1].

وبالتالي يمكن القول أن حركة الظاهر عمر كانت حركة استقلالية لدولة العثمانية وكان يمكن أن تكون علاقته مع العثمانيين طيبة وقوية لمصلحة عرب الشام لولا دسائس رجال الدولة العثمانية، بالإضافة إلى استنجادهم بالروس الذي لعب دورا هاما وأدي بحركته من حركة انفصالية إلى حركة تمرد على الدولة العثمانية.

وبناًء على هذا نجد أن الدولة العثمانية قد شهدت خلال القرنين 17م و18م مجموعة من الظروف التي أثرت عليها بالسلب وكانت سببا في تقديمها العديد من التنازلات لدول الأوربية والتي انحصرت في المعاهدات والاتفاقيات بالدرجة الأولى، والتي كانت أبرزها معاهدة كارلوفيتش التي أختتم بها القرن 17م ومعاهدة كوشك كينارجة التي أفتتح بها القرن 18م.

[1]. محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، **تاريخ العرب الحديث**، د ط ، دار الأهلية، عمان، 1989م، ص43.

المبحث الأول:

دراسة معاهدة كارلوفيتش (1110هـ/1699م)

المطلب الأول: ظروف إبرام معاهدة كارلوفيتش.

المطلب الثاني: طبيعة معاهدة كارلوفيتش.

المطلب الثالث: عرض بنود كارلوفيتش وتحليلها.

انعكست الظروف التي شهدتها الدولة العثمانية خلال نهاية القرن 16م وبداية القرن 17م، على أوضاعها الداخلية مع الدول الأوربية وعلاقتها ببعضها البعض، مما دفع بها إلى عقد العديد من المعاهدات والتي كانت أبرزها معاهدة كارلوفيش في نهاية القرن 17م.

المطلب الأول: ظروف إبرام معاهدة كارلوفيش.

شهدت الفترة التي سبقت إبرام معاهدة كارلوفيش العديد من المتغيرات على الساحة الأوربية والعثمانية، والتي سوف نتناولها من خلال ما يلي:

الفرع الأول: التنافس العثماني الأوربي خلال القرن 17م.

شهدت بداية القرن 17م مجموعة من الظروف التي كانت دافعا مباشرا إلى زيادة الاحتكاك العثماني مع الدول الأوربية والتي كان لها نتائج سلبية على الدولة العثمانية.

يمكن اعتبار أن أول تقارب عثماني أوربي بصفة رسمية كان منذ فترة السلطان سليمان القانوني، وبالتحديد مع فرنسا التي تمكنت من الحصول على تسهيلات داخل الأراضي العثمانية وفق ما أصطلح عليه بالامتيازات الأجنبية خلال القرن 16م وبالتحديد سنة 1536م، إلا أن هذه الامتيازات كان لها التأثير الأكبر خلال القرن 17م باعتبارها قامت برسم السياسة العثمانية اتجاه الدول الأوربية من خلال تجددها في كل من فترة السلطان مراد الثالث (1574م . 1594م) بإضافة إلى فترة السلطان محمد الرابع (1648م . 1788م) وبالتحديد سنة1673م، والتي اعتبرت تحولا كبيراً في العلاقة العثمانية الأوربية من خلال فتحها لمجال أكبر للتدخلات الفرنسية والأوربية[1]، بالإضافة إلى الامتيازات التي

[1]. صابر رجب، قراءة جديدة في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية والتوجه للمشرق العربي 1520م . 1798م ، "مجلة تكريم للعلوم"، المجلد 20، العدد 03، 2013م، ص 183.

حصلت عليها بريطانيا سنة 1580م والتي أصبحت أوسع سنة 1583م، والـتي لعبت دورا كبيراً في القرن 17م وذلك من خلال التسهيلات التي حصلت عليها[1].

أما بداية القرن 17م فقد شهدت الدولة العثمانية مرحلة هامة من مراحل الضعف، والتي انعكست فيما بعد على أوضاعها الداخلية والخارجية، وهو صراعها مع النمسا التي انتهت بدورها إلى توقيع معاهدة سيتفاتوروك [2]سنة 1606م، التي أجمع عليها المؤرخون بأنها البداية الفعلية لانكماش الممتلكات العثمانية في أوروبا، حيث أنه وللمرة الأولى في تاريخ العثمانيين لم تكن هذه المعاهدة معاهدة هدنة حربية فرضتها الدولة العثمانية على الإمبراطورية النمساوية بل أبرمت بعد مفاوضات دارت على الحدود بين الدولتين[3].

تعود جذور هذه المعاهدة إلى سنة 1593م على إثر استئناف الحرب بين الإمبراطورية المقدسة والعثمانيين، بعد المناوشات على خط الحدود بين الدولتين، وقتل أيضا حاكم البوسنة، هذا ما دفع أمير سيجسوند باثوري أمير ترانسلفانيا يتحالف مع الإمبراطورية المقدسة وانضم إليه أمير ولاكيا مما شهد صراع بين الطرفين، وبالرغم من الانتصارات التي حققها العثمانيون، إلا أن النمسا عاودت التقدم إلى بود وحاصرتها سنة 1598م، كما شهدت الفترة الممتدة من (1599م . 1603م) مناوشات خاصة بعد سيطرتهم على أجزاء من بلغراد سنة 1602م[4].

وفي سنة 1606م تم توقيع هذه المعاهدة بعد حرب غير حاسمة بين العثمانيين والنمساويين،

---

[1]. خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر محمد الأرناؤوط ، ط الأولى، دار المدار الإسلامي، لبنان، 2002م، ص 2015.

[2]. سيتفاتوروك: تقع على ضفتي أغادير على الحدود الفاصلة بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية. للمزيد أنظر جوزيف شاخت، كليفورت بوزورت، **التراث الإسلامي**، تر محمد زهير المهوري، وحسين مؤنس،ج الأول، د ط ، المركز الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1978م، ص233.

[3]. أحمد عبد العزيز عيسى، **في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي في العصر الحديث**، د ط ، مكتبة بستان للمعرفة، الإسكندرية، 2017م، ص 148.

[4]. محمد صالح الدسوقي، **الدولة العثمانية والمسألة الشرقية**، د ط ، دار الهادي، بيروت، 1995م، ص 87.

والتي اعتبرت نقطة تحول كبيرة في العلاقة العثمانية الأوربية[1]، وقد تمكنت من وضع نهاية رسمية وشكلية لحرب استطالت ثلاثة وعشرون سنة تحت حكم ثلاثة سلاطين تعاقبوا على العرش العثماني، ولأول مرة في هذه المعاهدة لم يتم استدعاء الملك النمساوي بل أعطي اللقب لإمبراطور العثماني، فتمكنت من تجسيد مبدأ الاعتراف والمساواة[2].

فتكونت هذه المعاهدة من سبعة وعشرون مادة(27) عكست الضعف الذي شهدتها الدولة العثمانية، وخلصت النمسا من الجزية التي كانت تدفعها وألغت السيادة العثمانية على إقليم ترانسلفانيا وعينت الحدود بين الأراضي العثمانية والنمساوية لتشير إلى النقطة التي توقفت عندها الفتوحات العثمانية، كما فتحت هذه المعاهدة الأبواب لتدخل في الأمور الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدبلوماسية لدولة العثمانية واعتبرت أول معاهدة يوقعها العثمانيين خارج اسطنبول[3].

وبهذا يمكن القول أن معاهدة ستيفاتوروك التي أفتتح بها القرن 17م أكدت على نقطة مهمة والتي ظهرت من خلال بنودها على قيام علاقة بين الدولة العثمانية والدول الأوربية قائمة على مبدأ المساواة، كما أنها أخذت مكانا في التاريخ من خلال اعتبارها وثيقة رسمية تثبت بداية توقف الفتحات العثمانية في أوربا.

وبعد انتهاء الحرب العثمانية النمساوية ظهرت العديد من المشاكل بين الدولة العثمانية وبولونيا في فترة السلطان عثمان الثاني، ووجب الإشارة إلى أنه في تلك الفترة كان الوزير العثماني إسكندر باشا هو المسؤول عن شؤون بولونيا، والذي تمكن بدوره من إقناع السلطان بشن حرب ضدها وذلك على إثر تدخل البولونيين في شؤون إمارة البغدان، وبناءً

---

[1]. جوزيف شاخت وآخرون، المرجع السابق ، ص 233.

[2]. أحمد عبد العزيز عيسى، المرجع السابق ، ص148.

[3]. هربرت فيشر، **أصول التاريخ الأوربي الحديث من النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية**، تر زينب عصمت راشد، أحمد عبد الرحيم مصطفي، ط الثالثة، دار المعارف، مصر، 2001م، ص 373.

على هذا اتخذ السلطان العثماني ذلك سبباً لتحقيق أميته وهي فتح هذه المملكة وجعلها فاصلاً بين أملاك الدولة العثمانية ومملكة روسيا التي بدأت بالظهور[1].

وبناًء على هذا تجدد الصراع بين العثمانيين والبولونيين، فتمكن العثمانيين خلال هذه المرحلة من تحقيق العديد من الانتصارات على البولونيين مما دفع بالإنكشارية إلى المطالبة بالكف عن الحرب، وفي المقابل أيضا طالب البولونيين الصلح مما أدي إلى إمضاء معاهدة صلح بين الطرفين في 6اكتوبر1620م، مما أدى إلى إفراح روسيا التي كانت لها أطماع في الأراضي والممتلكات البولونية[2].

إلا أن هذا الصلح لم يدم طويلا مما أدى إلى تجدد الصراع فيما بينهم، مما دفع السلطان عثمان الثاني الذي كان معروفاً بحماسته أن يوجها حملة ضد بولونيا بهدف وضع حد لتدخلاته المستمرة، بالرغم من معارضة رجال الدولة العثمانيين وذلك نظراً للأحوال المضطربة التي كانت تعيشها فرق الإنكشارية[3].

وعلى إثر هذه الظروف خرج السلطان على رأس الحملة التي عرفت بحملة خوتين، والتي تمكن خلالها العثمانيين من تحقيق العديد من الانتصارات،إلا أنه نتيجة تخاذل الإنكشارية ومطالبة البولونيين بالصلح، دفع ذلك بالعثمانيين إلى قبول ذلك العرض والدخول في المفاوضات لإنهاء الحرب[4].

انتهت هذه المفاوضات بتوقيع المعاهدة التي سميت بصلح خوتين في 1621/10/06م، والتي نصت على اعتبار أحكام المعاهدات التي أبرمت مع بولونيا في

---

[1]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 277.

[2]. يلماز أوزتونا، المرجع السابق ، ص 456.

[3]. أحمد أق كوندوز، سعيد أوزتورك، المرجع السابق ، ص 291.

[4]. مزاحم جاسم محمد السمرائ، الدولة العثمانية في عهد السلطان عثمان الثاني (1618م . 1622م) ، "مجلة الملوية للدارسات الأثرية والتاريخية"، المجلد 10، العدد 11، ص299.

زمن سليمان القانوني سارية المفعول، بما فيها الحدود التي أقرتها تلك المعاهدات، بالإضافة إلى قيام البولونيين بهدم جميع القلاع التي شيدوها على حدود العثمانيين، وتستمر بولونيا في دفع الضريبة السنوية للقرم، وتترك خوتين للعثمانيين[1].

وبهذا يمكن القول أن حملة خوتين كان لها نجاحاً عسكريا كبيرا إلا أنها أسفرت على نتائج سلبية على الصعيد الداخلي لدولة العثمانية.

بعد هذه الانتصارات التي حققها العثمانيين على بولونيا ظهرت لهم جبهة جديدة وهم البنادقة، رغبة من العثمانيين من السيطرة على جزيرة كريت التي كانت تمثل موقع حربي ممتاز، بالإضافة إلى أن العثمانيين اعتبروها ضرورة إستراتيجية باعتبارها أنها كانت تتوسط الطريق بين مركز الدولة والولايات في الغرب، كما أن إمكانية السيطرة عليها يمكن العثمانيين من السيطرة على شرق البحر الأبيض المتوسط[2].

بدأت المحاولات الأولى لسيطرة على جزيرة كريت منذ فترة السلطان إبراهيم الأول والتحديد سنة 1645م لتستمر إلى غاية فترة السلطان محمد الرابع سنة 1669م، حيث بدأ الصراع في المرحلة الأولى بين البنادق والعثمانيين بسبب تمردات المسحيين في بعض الولايات العثمانية والتآمر ضد خلع الحكام العثمانيين وتسليم زمام الأمور إلى البنادق[3]، هذا ما دفع بالسلطان إبراهيم الأول أن يقوم بتجهيز حملة ووجهها إلى كريت، فكانت أول انتصاراته سيطرته على كانية[4] أهم ثغور الجزيرة سنة 1645م وذلك بدون حرب تقريبا.

---

[1]. يلماز أوزتونا، المرجع السابق ، ص 407.

[2]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 287.

[3]. توماس أرنولد، **الدعوة إلى الإسلام**، تر حسين إبراهيم حسين، إسماعيل النجراوي، عبد المجيد عابدين، د ط ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1971م، ص 216.

[4]. كانية: أو خانية وهي مدينة تقع في الشمال الغربي من جزيرة كريت. للمزيد أنظر بسام العسلي، **فن الحرب الإسلامي في العهد العثماني**، م الخامس، د ط ، دار الفكر، ص 179.

ونتيجة لردود أفعال البنادق قاموا بحرق ثغور بتراس، وكورون، ومودون من بلاد المورة، وقد أفاد فريد بك المحامي بأن السلطان إبراهيم أراد في مقابل ذلك قتل جميع المسحيين لولا معارضة رجال الدولة، وفي سنة 1646م تمكن العثمانيين من فتح أغلب الجزيرة ووضعوا حصاراً على كنديا[1] عاصمة الجزيرة، وفي نفس تلك الفترة قام جنود الإنكشارية بإعلان العصيان والتمردات التي ساهمت بمقتل السلطان إبراهيم الأول، ونتيجة للظروف الداخلية التي كانت الدولة العثمانية تعيشها أدت إلى انشغال رجال الدولة على استكمال هذا الفتح.

لتستعيد الدولة العثمانية بعد ذلك هبتها مع السلطان محمد الرابع، ومع تولي محمد كوبريللي[2] منصب الصدارة العظمى والذي ساهم بدوره بإصلاح الأوضاع الداخلية، بإضافة إلى تنظيم الجيش الإنكشاري، ووجد نفسه في مواجهة البنادقة الذين قاموا بفرض حصار حول المضايق وأزمير، كما أنهم قطعوا طريق الإمداد إلى العثمانيين وقاموا بمحاصرة إسطنبول مما أدى إلى تجدد الصراع بينهم من جديد[3].

كما شهدت نفس تلك الفترة تجدد المواجهة مع النمسا التي قامت بنقض معاهدة ستيفاتورك، كما شهدت أيضا تلك الفترة وفاة محمد باشا كوبريللي بعد تمكنه من تحقيق بعض

---

[1]. كنديا: أو كندية وهي مدينة تقع في منتصف جزيرة كريت من الجهة الشمالية. بسام العسلي، المرجع السابق ، ص179.

[2]. محمد كوبريللي: أصبح صدرا أعظم سنة 1067هـ ، وساهم في تأسيس شهرة عائلة كوبريللي، فهو ينتمي إلى قرية روجنك قرب بيرات في ألبانيا وقد عمل وتدرب في القصر ثم أصبح حاكما عاما في مقاطعة طرابزون (1055هـ . 1061هـ). للمزيد أنظر علي حسون، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية**، ط الثالثة، المكتبة الإسلامية، بيروت، 1994م، ص 140.

[3]. أكمل الدين إحسان أوغلوا، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر صالح سعداوي، م الأول، مركز الأبحاث لتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 1999م، ص 55.

الانتصارات على البنادق، وخلفه ابنه زاد فاضل أحمد كوبريللي[1] الذي وجد نفسه في مواجهة جبهتين البندقية والنمساوية، حيث أنه تمكن من تحقيق انتصارات على النمسا نتيجة وصوله إلى قلعة نوهزل وفرض حصار عليها سنة 1663م.

ونتيجة للانتصارات التي حققها العثمانيين وبعد مناوشات غير حاسمة اضطرت النمسا للعودة إلى المفاوضات مع الدولة العثمانية، والتي انتهت بإبرام معاهدة فاشقار[1] سنة 1664م، التي تعهد فيها الطرفين باحترام بنود معاهدة ستيفاتوروك، إلى جانب دفع غرامة حربية مقدارها مائتي ألف، وبقاء قلعتي نوهزل ونوفيجراد تحت الحكم العثماني، إلى أن هذه المعاهدة لم تفلح في وضع هدوء طويل على الجبهة النمساوية لذلك تجددت الحرب العثمانية والإمبراطورية النمساوية من جديد سنة 1683م[1].

أما فيما يتعلق بجزيرة التي اعتبرها العثمانيين من أهم المسائل نظرا لأهميتها بالإضافة إلى الضغوطات التي شكلتها عليها، جعلت أحمد فاضل يقود الأسطول المتوجه إلى كريت بنفسه وقد تمكن من تحقيق العديد من الانتصارات نتيجة الاستراتيجيات التي اتبعها، كما كشفت هذه الحملة عن توتر العلاقة العثمانية الفرنسية وذلك من خلال المساعدات التي قدمتها فرنسا للبندقية سنة 1668م في دفاعهم عن جزيرة كريت، لذلك عملت الدولة العثمانية إلى قطع علاقتها مع فرنسا خلال هذه الفترة[1].

---

[1]. زاد فاضل أحمد بن كوبريللي: ولد سنة 1046هـ، تقلد العديد من المناصب من حاكم على ولاية أرضرون ودمشق، ثم أصبح نائبا على أبيه في فترة مرضه وتولى الصدارة سنة 1072هـ. للمزيد أنظر على حسون، المرجع السابق، ص 140.

[1]. فاشقار : قصبة تركية تبعد عن حدود النمسا 25 كيلومتر، تقع بالقرب من قانيجة بالمجر. للمزيد أنظر محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ، ص 278.

[1]. المرجع نفسه، ص279.

[1]. محمد صابر رجب، المرجع السابق ، ص 184.

هذه الانتصارات أدت بالبنادق إلى طلب الصلح شرط أن تبق قلعة كانديا بأيديهم، وتسليم جزيرة كريت للعثمانيين ماعدا قلعة سواد، وكرابوسة، واسبينالونفه[1].

وبالتالي يمكن القول أن الفترة التي عقبت الفتح الثاني لفينا سنة 1683م، عرفت مجموعة من الصراعات بين الدولة العثمانية والدول الأوربية والتي كانت لها نتائج سلبية في نهاية القرن 17م.

الفرع الثاني: حصار فيينا الثاني (1095هـ . 1683م) (1096هـ . 1684م).

أما النصف الثاني من القرن 17م وبالتحديد سنة 1683م عرفت الدولة العثمانية منعرجا هاما في تاريخ فتوحاتها وتوسعاتها في الجهة الأوربية وهو حصار فيينا[2] الثاني.

إلا أنه وجب الإشارة إلى أن الدولة العثمانية كانت لها محاولة أولى للوصول إلى أسوار فيينا في فترة السلطان سليمان القانوني والتحديد سنة 1529م، وذلك على إثر محاولة فرديناند[3] والي إقليم النمسا السيطرة على المجر وإزاحة زابوليا[4] الذي عينه السلطان وريثا للمجر، وعلى إثر ذلك طرد زابوليا الذي بدوره قام بالاستنجاد بالعثمانيين سنة 1528م، مما جعل السلطان يقوم بتجهيز حملة وجهها إلى المجر[5].

---

[1]. يلماز أوزتونا، المرجع السابق ، ص 512.

[2]. فيينا: يطلق عليها الأتراك (ويانة) وهي عاصمة الإمبراطورية النمساوية المجرية، قائمة على نهر الدانوب وكانت عاصمة الإمبراطورية المقدسة إلا أنها سقطت سنة 1809م ، حاول العثمانيون فتحها أربعة مرات إلا أنهم فشلوا. للمزيد أنظر فريد بيك المحامي، المصدر السابق ، ص 216.

[3]. فرديناند: شقيق شارل الخامس(1503م . 1564م) أصبح إمبراطورا لجرمانيا سنة1556م وخاض حروبا ضارية ضد المسليمين، واعتبر بأنه هو مؤسس العرش النمساوي. للمزيد أنظر بسام العسلي، المرجع السابق ، ص 130.

[4]. زابوليا: هو جون زابوليا حكما الفترة الممتدة من (1528م . 1540م) كأمير لترانسلفانيا، حيث فرض السلطان سليمان القانوني الحماية على بلده مقابل استمرار الإدارة الوطنية والدفاع العسكري المحلي. للمزيد أنظر على حسونا، **العثمانيون والبلقان**، ط الثانية، المكتبة الإسلامية، بيروت، 1986م، ص 161.

[5]. فريدون أمجان، **سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين حقائق في ضوء المصادر**، تر جمال فاروق، أحمد كمال، ط الثانية، دار النيل، مصر، 2015م، ص ص 113 . 114.

وعلى إثر ذلك تمكن العثمانيين من تحقيق العديد من الانتصارات التي فتحت لهم الباب أمام أسوار فيينا، كانت بدايتها الوصول إلى موهاكس ثم مواصلة زحفه إلى بودا الذي كان فرديناند يحتلها فتمكن من السيطرة عليها وإعادة تنصيب زابوليا ملكا على المجر، ونتيجة للتهديدات التي كانت تتعرض لها المجر من طرف النمسا أدت بالقانوني إلي موصلات زحفه ومطاردته فرديناند ومحاصرة فيينا عاصمة الإمبراطورية المقدسة[1].

دام هذا الحصار مدة تسعة وعشرون يوما من (23 محرم إلى 12 صفر/ 27 أيلول إلي 16 تشرين الأول) قام العثمانيين خلال هذه الفترة بأربعة محاولات لاقتحام المدينة إلا أنها باءت بالفشل، ونتيجة للعوامل الطبيعية أجبرت السلطان سليمان القانوني إلى التراجع، بهدف الحفاظ على حياة جنوده، وبهذا كان فشله أمام أسوار فيينا أول هزيمة يتلقاها على الرغم من أنه احتفظ بنصف بلاد المجر[2].

إلا انه بعد حوالي 150 سنة، وبعد أن تمكن العثمانيين من تجاوز المرحلة الصعبة التي عاشوها بعد فترة سليمان القانوني، من حلال تيقنهم أن الدولة العثمانية قد عادت إلى مركزها الأول، وتيقنوا إلى أن الوقت قد حان لاختراق الإسلام قلب أوروبا وأن يصل إلى عاصمة الإمبراطورية الرومانية المقدسة[3]. وبناء على هذا تجددت الحرب بين الطرفين من جديد سنة 1682م نتيجة الأحداث التي عرفتها الدولة العثمانية من جهة، والجبهة النمساوية من جهة أخرى.

نجد في الجانب النمساوي بعد سلسلة من الحروب التي خاضها العثمانيين ضدها، ونتيجة لأحداث التي ظهرت على أرض المجر وذلك من خلال محاولة إمبراطور النمسا

---

[1]. سيد محمد السيد محمود، **تاريخ الدولة العثمانية وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة**، ط الأولى، مكتبة الأدب، القاهرة، 2007م، ص 260.

[2]. محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ، ص 191.

[3]. ايلبير أورتايلي، **العثمانيون في ثلاث قارات**، تر عبد القادر عبد اللي، ط الأولى، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2014م، ص 75.

إضطهاد البروتستانت المجريين وإدخالهم إلى المذهب الكاثوليكي، وهذا بدوره أدى إلى إثارة نبلاء المجر وأمرائها، ودفعهم إلى تنظيم المقاومة المجرية ضد النمسا وإمبراطورها من خلال طلب المساعدة من ملك فرنسا، الذي تجنب بدوره تقديم المساعدة لهم نتيجة للمعاهدة التي كان قد وقعها مع النمسا والتي عرفت بمعاهدة تمويجن[1] سنة 1678م، بالإضافة إلى إختلاف المذاهب فيما بينهم[2].

إلا أن ملك فرنسا لويس الرابع عشر[3] قام بتوجيههم إلى طلب العون من طرف الدولة العثمانية، بهدف جر العثمانيين لدخول في الحرب ضد النمسا كما أنه ساهم بتأجيج الموقف بين الطرفين رغبتا منه في فتح جبهة لإضعاف النمسا وقوتها[4]. أما الدولة العثمانية فإنها في تلك الفترة شهدت تنامي النفوذ الكاثوليكي النمساوي في المجر، لذلك وجدت نفسها مضطرة لمساعدة نبلاء وأمراء المجر بناء على طلبهم، ومع تسارع الأحداث واعتراف الدولة بتنصيب توكلي ملكا على المجر سنة 1682م، من جهة أخرى كانت معاهدة فاسفار الموقعة سنة 1664م قد اقترب موعد انقضائها، وعلى هذا كانت الأوضاع الدولية دافعاً لإعلان الحرب بين الطرفين[5].

---

(1) ـ معاهدة تيموجين، هي مجموعة من المعاهدات التي وقعتها فرنسا مع الدول الأوربية كلن على حدى وبموجبها أوقفت فرنسا حربها ضد بولندة، وتنازلت عن عدة مدن لفرنسا، ورغم أن فرنسا خرجت منتصرة من حربها إلا أنها خسرت الكثير من الأموال فضلا عن الخراب الذي لحق ببعض أقاليمها.

(2). كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر نبي أمين فارس، منير البعليكي، ط الخامسة، دار العلم، بيروت، 1968م، ص 518.

(3). لويس الرابع عشر: ولد سنة 1637م وتولى الملك بعد موت أبيه لويس الثالث عشر وسنه خمسة سنوات، توفي عام 1715م عن 77سنة وكانت مدة حكمه 72 سنة، وخلفه في الملك لويس الخامس عشر ابن أحد أحفاده. للمزيد أنظر فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 296.

(4). بسام العسلي، المرجع السابق ، ص 192.

(5). سمية بنت محمد حمودة، **حركة الفتح العثماني في القرن (11هـ/ 17م) دراسة تاريخية حضارية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى بمكة، 1427هـ/2006م، ص95.

وبناء على هذا اتخذ الديوان السلطاني قرار إعلان الحرب على النمسا في مطلع سنة 1682م، وانطلقت قوة كبيرة بقيادة الصدر الأعظم مصطفى باشا سنة1683م نحو بلغراد، التي بلغ فيها عدد الجيوش العثمانية مائتي ألف وأربعين مقاتلا، كما انضم إليهم سبعون ألف مجري بقيادة توكلي، فتمكنوا من إخضاع معظم المدن والقلاع الأمامية لنمسا وواصلوا زحفهم حتى وصلوا إلى أسوار فيينا في (1 ربيع الثاني 1094هـ / 31 آذار سنة 1683م)[1]، وذلك بعد ثلاثة أشهر وثلاثة عشر يوما من مغادرتهم أدرنا فقاموا بالتمركز في نفس المكان الذي تمركز فيه سليمان القانوني سنة 1529م، وبدء الصدر الأعظم مصطفى باشا الحصار بستة آلاف جندي، ووزع جيشه على ساحة واسعة جداً يهدف من خلالها إلى قطع طريق المساعدات القادمة.

أما الجبهة الأوربية فإنها تيقنت إلى معنى حصار فيينا وما سوف يلحق بأوربا إذا سقطت في أيدي العثمانيين، حيث كانت في تلك الفترة تحارب فرنسا فلم تشأ أن تفتح جبهة أخرى مع العثمانيين، وحاولت من أجل ذلك أن تجدد معاهدة فاسفار إلى أن محاولتها باءت بالفشل[2].

أما الموقف الفرنسي في تلك الفترة فقد أظهر انقلابا وحيادا من جانب العثمانيين، وذلك من خلال تراجع لويس الرابع عشر عن فكرة مهاجمة الحدود الغربية للإمبراطورية المقدسة خوفا من إمكانية تمكن العثمانيين من تحقيق الانتصار، ونجد في المقابل سعي النمسا إلى قيام تحالفات على الساحة الأوربية ضمت كل من جان سوبيسكي ملك بولندة، وإمبراطور النمسا، كما سعى البابا من جهته إلى دعوة ملوك أوربا وأمرائها لتشكيل حملة صليبية ضد العثمانيين، كما أن الجيش النمساوي كان يتوقع الحصول على إمدادات من

---

[1]. محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ، ص 279.

[2]. بول كونز، **العثمانيين في أوربا**، تر عبد الرحمن عبد الله الشيخ، د ط ،الهيئة المصرية العام للكتاب، 1993، ص192.

إسبانيا والبرتغال كما انضمت إليهم البندقية[1].

ومع قيام العثمانيين بحصار العاصمة فيينا أدى ذلك إلى وصول القوات البولندية التي اتحدت مع القوات النمساوية واستطاعت إلحاق الهزيمة بالعثمانيين وجعلتهم ينسحبون إلى بلغراد، ووجب الإشارة إلى أن الجيش البولندي الذي كان بقيادة سوبيسكي كان مكون من عشرين ألف مقاتل وهو الذي استطاع تغيير كافة المعركة واضطر العثمانيين إلى رفع الحصار عن فيينا بعد ستين يوما من الحصار[2].

أدى فشل العثمانيين أمام أسوار فيينا إلى قيام الصدر الأعظم مصطفى باشا إلى تحمل المسؤولية، مما جعل السلطان مراد الرابع يقوم بإعدامه وعين مكانه إبراهيم باشا، حيث أعتبر انهزام العثمانيين نقطة مهمة في تاريخها وهو ذات الأهمية بالنسبة إلى النمسا خاصة باعتبارها كانت المحاولة الثانية لهم، وأنها كانت هزيمة عسكرية محض وهى تختلف عن فشل العثمانيين سنة 1529م نتيجة لظروف الطبيعية، حيث كانت لهذه الانتكاسة أثر كبير من خلال إثباتها أن التحالف الأوربي ازداد تماسكا على الرغم من الخلافات المذهبية القائمة بينهم بهدف مواجهة الدولة العثمانية[3].

ويمكن تلخيص أسباب فشل العثمانيين أمام أسوار فيينا لمرة الثانية في النقاط التالية:

- التخطيط الغير مدروس للوزير مصطفى باشا بدخول اشتباكات مسلحة دون حساب للموقف السياسي الذي كان يجري في أوربا.

---

[1]. أكمل الدين إحسان أوغلوا، المرجع السابق ، ص 58.

[2]. يلماز أوزتونا، المرجع السابق ، ص 529.

[3]. أحمد عبد الرحيم مصطفي، **في أصول التاريخ العثماني**، ط الثالثة، دار الشروق، القاهرة، 2003م، ص 155.

– رفض الوزير مصطفى باشا الاستسلام وتسليم المدينة مما جعله يفوت الفرصة على العثمانيين وإنهاء الموقف لصالحهم[1].

– الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدول الأوربية، وسرعة الالتفاف حول القوات العثمانية ومحاصرة فيينا، بالإضافة إلى تمكن القائد البولندي سبوبيكسي الذي اعتبره المؤرخون السبب المباشر لفشل العثمانيين من خلال تمكنهم من المحاربة على جبهتين، جبهة الحصار وجبهة التحالف[2].

بالإضافة إلى أن الدولة العثمانية دخلت هذه المواجهة بتحريض من طرف فرنسا إلا أنها اتخذت موقف الحياد بالرغم من إظهارها تقديم المساعدة للعثمانيين وهذا ما انعكس بالسلب.

بالإضافة إلى أسباب أخرى كتمسك الوزير بآرائه وعدم أخذه بنصائح أركان الحرب، والإرهاق الذي أصاب الجنود العثمانيين بسبب طول المسافة[3].

وبهذا الفشل الثاني للعثمانيين الذي أظهر بدوره انهيار الحكم العثماني في أوروبا، ووضع حدا للقيام بالتوسعات وفتوحات جديدة وأدى إلى تغيير علاقاتها مع الدول الأوربية وبهذا انتقلت إلى موقف المدافع عن أملكها وكيانها.

الفرع الثالث: حروب الدولة العثمانية مع الحلف المقدس(1684م . 1699م).

بعد سلسلة الأحداث التي عرفتها الدولة العثمانية خلال القرن 17م، والتي كانت أبرزها فشلهم أمام أسوار فيينا للمرة الثانية، ساهم ذلك في إضعاف الروح المعنوية لديهم مما أظهر للدول الأوربية الأوضاع المتردية التي كانت تعيشها الدولة العثمانية خلال تلك الفترة.

---

[1]. ايلبير أورتايلي، المرجع السابق ، ص 75.

[2]. محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ، ص281.

[3]. بسام العسلي، المرجع السابق ، ص 129.

نجد في الجانب العثماني بعد إلحاق الهزيمة بهم تم إعدام الصدر الأعظم مصطفى باشا وتعيين مكانه الوزير إبراهيم باشا، هذا الذي ساهم بدوره في حدوث العديد من المتغيرات الإدارية والعسكرية التي أثبتت عدم كفاءة العثمانيين خاصة في الجانب العسكري، الذي أصبح أسوء مما كان عليه من قبل، هذا الذي أدى إلى قيام الدول الأوربية بسياسة هجومية بعد أن أدركوا الضعف الذي آلات إليه الدولة العثمانية[1].

أما الدول الأوربية فإنهم في تلك الفترة وبعد أن أيقنوا الوضع الذي آلت إله الدولة العثمانية سارع قادة الهيسبورك[2] في مقدمتهم سعيا منهم إلى إزاحة توكلي ملك المجر عن ملكه سنة1684م، أما بقية الدول الأوربية فإنها سعت إلى القيام بتحالفات وذلك من خلال إعلان البابا إينوسنت الحادي عشر، بتكوين ائتلاف مسيحي ضم كل من (النمسا، بولونيا، البندقية، ورهبنة مالطة، والبابا، ومملكة روسيا التي انضمت إليها فيما بعد) حيث أن هذا التحالف أخذ بعدا دينيا محضا حسب ما عبر عنه فريد بك المحامي، ولذلك سمي بالتحالف المقدس[3].

حيث كان الهدف الأساسي من تشكيل هذا الاتفاق المقدس، الذي كان بدوره يحمل الروح الصليبية والنزعة الكاثوليكية، هو إخراج المسلمين والأتراك من أوربا إلى أسيا، وتنحية تركيا وجعل أسيا بلا مدافع بهدف إحكام السيطرة عليها، بالإضافة إلى أنهم سعوا إلى شن حرب شاملة على العثمانيين وذلك لإزالتهم من خارطة العالم الإسلامي[4].

---

[1]. أحمد عبد الرحيم مصطفي، المرجع السابق ، ص155.

[2]. الهيسبورك: هي الأسرة المالكة التي حكمت النمسا(1282م . 1918) ويرجع تاريخها إلى القرن العاشر إذ أنها بدأت تحكم أجزاء من شمال غرب سويسرا والألزاس، وأخذت الأسرة اسمها من قلعة هايسبورغ وقد انحصر منصب الإمبراطور في هذه الأسرة. علي مولا، **الموسوعة العربية الميسرة**، م الأول، ط الأولى، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، 2010م، ص1876.

[3]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 301.

[4]. بسام العسلي، المرجع السابق ، ص 192.

وقد برزت أول المواقف المعادية لدولة العثمانية والمؤيدة لهذا التحالف فرنسا والتي بدورها كانت تربطها علاقة بالدولة العثمانية منذ بداية القرن 16م، والتي اعتبرت السبب المباشر لهذا الصراع باعتبارها كانت هي التي أثرت على الدولة العثمانية لمساعدة المجر، فقطعت علاقتها بالعثمانيين تحت ذريعة الاشتباكات البحرية المستمرة بين سفنها وسفن المغرب العربي الإسلامي[1].

وأمام الأوضاع التي كانت تعيشها الدولة العثمانية سعى التحالف الصليبي إلى توزيع جهود العثمانيين وعدم تجميعها في أرض واحدة، حيث أصبحت الجيوش السلطانية في جميع الجهات دفاعا عن كيانها أمام الجيوش الأوربية، وبهذا وجدت الدولة العثمانية نفسها مضطرة إلى دخول الحرب ضد دول أوربية[2].

ووجب الإشارة أن الدول الأوربية المشاركة في هذا التحالف كانت قد سطرت معظم المناطق التي كانت تريد السيطرة عليها، فكانت ألمانيا تريد السيطرة على المجر، أما بولونيا كانت تهدف السيطرة على بودا، أما البندقية فقد توجهت أنظارها إلى المورة بالإضافة إلى الهرسك، أما هدف روسيا التي انضمت متأخرة إلى الحلف فكانت تسعى لسيطرة على أجزاء كبيرة من أوكرانيا.

وتبعا لهذا كانت أولى مكاسب هذا التحالف قيام البندقية بشن حرب وتمكنها من السيطرة على كل من سواحل دالماشيا والهرسك وألبانيا والمورة وجزيرة أيامافري وسيبنيك وبرفيز كما تمكنت البنادقة من السيطرة على جنوب المورة وذلك بعد إنزال جيوشهم فيها كما أنهم قاموا بذبح كافة سكانها المسلمين، أما بودين فإنها كانت من أهم المناطق الإستراتيجية التي كان الحلف يسعى لسيطرة عليها، وبناء عـــلى ذلك فـرض عليها حصارا مـحكما دام

---

[1]. بسام العسلي، المرجع السابق ، ص 193.

[2]. إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط الثانية، مكتبة العبيكان، 1998م، ص113.

ثلاثة أشهر سنة 1684م، إلا أن العثمانيين استطاعوا الدفاع عنها وحمايتها[1].

أما الجانب الألماني الذي أعتبر أخطر المشاركين في هذا التحالف والذي كان بقيادة الدوق لورين الذي قام بدوره سنة1686م بالقيام بفرض حصار على بود الذي دام بدوره شهرين اثنين، وتمكن من السيطرة عليها ليحقق بذلك نصرا كبيرا باعتبارها كانت دعامة العثمانيين في المجر لقرابة مئة وخمسة وأربعين سنة[2].

ومع الظروف التي كانت تعيشها الدولة العثمانية من جهة والانتصارات التي حققها الأوربيين من جهة ثانية، قامت روسيا باستغلال الموقف وانضمت إلى هذا التحالف سنة 1687م، محاولة الاستيلاء على شبه جزيرة القرم إلى أن محاولتها باءت بالفشل، لتظهر بعد ذلك الجهود النمساوية التي أغارت على بلاد المجر وسيطرت على بست، واحتلت مجموعة من الحصون والقلاع الشهيرة أهمها قلعة نوهزل،حيث ساهم هذا في قيام السلطان بتغيير الصدر الأعظم إبراهيم باشا وإعطاء الصدارة العظمى إلى سليمان باشا، إلا أن ذلك لم ينفي الضعف الذي وصلت إليه الدولة العثمانية في تلك الفترة رغم الجهود التي بذلها العثمانيين إلا أنها باءت بالفشل[3].

ويظهر ذلك في الهزيمة التي تلقاها العثمانيين سنة 1687م نتيجة التحام الجيوش العثمانية مع الجيوش النمساوية في سهل موهاكس[4] (موهاج الثانية)، التي ترتب عليها إنهزام العثمانيين وتمكن النمس من السيطرة على إقليم ترنسلفانيا وعدة قلاع من كرواسية،

---

[1]. يلماز أوزتونا، المرجع السابق ، ص ص 144 . 145.

[2]. كارل بركلمان، المرجع السابق ، ص 520.

[3]. المرجع نفسه، ص 521.

[4]. موهاكس: هي مدينة هنغارية تقع على نهر الدانوب، وهي جنوب بلاد المجر قرب الحدود اليوغوسلافية، انتصر فيها السلطان سليمان على ملك هنغاريا فرانسوا الأول سنة 1526م. للمزيد أنظر بسام العسلي، المرجع السابق ، ص128.

وأخذوا للعثمانيين كل المدافع والغنائم، ويمكن اعتبار كل هذه الانتصارات التي حققها النمساويين كانت ناتجا مباشرا لسقوط بودين في أيديهم[1].

وقد أدت هذه الأوضاع إلى إضعاف الدولة العثمانية وتقهقرها أمام القوى الصليبية وأخذ نفوذها ينحصر عن كثير من ممتلكاتها وبدأت تأخذ موقف الدفاع عن نفسها وإسلامها وكيانها أمام القوى الصليبية المحيطة بها، وهذا أثر بدوره على الأحوال الداخلية وساهم في ثوران الإنكشارية مما جعل الوزير الثاني قرة مصطفى بالإتحاد مع العلماء وعزل السلطان محمد الرابع 1687م وتنصيب مكانه أخوه سليمان الثاني، إلا أنه لم يستطع الوقوف في طريق زحف دول التحالف، فتمكنت البندقية من السيطرة على بلاد اليونان وكافة سواحل دلماسيا سنة 1687م كما سقطت مدائن سمندرية وقلومباز في أيدي النمساويين بالإضافة إلى بالغراد سنة 1688م بعد حصار استمر تسعة وعشرين يوما[2].

ونتيجة لأحداث التي عرفها العثمانيين دفعت بالسلطان إلى عزل الصدر الأعظم السابق وتعيين أحد أفراد عائلة كوبريللي[3] وهو فاضل مصطفى كوبريللي، الذي قام بدوره بمجموعة من الإصلاحات في الجيش استعداد للحرب واسترجاع ما فقدته الدولة العثمانية، فتمكنوا من استعادة زمام المبادرة العسكرية في فترته فاسترجعوا نيش وقاموا بمحاصرة بلغراد وتمكنوا من استرجاعها سنة 1690م[4]، بالإضافة إلى استرجاعهم لكامل بلغاريا والبوسنة وصربيا، وقاموا في المقابل بإرضاء الصربيين مما يجعلهم لا يفكرون في العصيان ضد الدولة العثمانية.

---

[1]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص303.

[2]. المصدر نفسه، ص 305.

[3]. كوبريللي: تعد عائلة كوبرلي من العائلات الشهيرة التي كان لها الفضل الكبير في حفظ الدولة العثمانية من الانهيار في النصف الثاني من القرن 17م. للمزيد أنظر على حسونا، المرجع السابق ، ص 139.

[4]. محمد موفاكو، **تاريخ بلغراد الإسلامية**، ط الأولى، دار العروبة، الكويت، 1987م، ص 62.

وفي الوقت الذي ابتهجت اسطنبول بالانتصارات التي حققها فاضل مصطفى باشا، استاءت الإمبراطورية الرومانية المقدسة لذلك وعادت إلى أذهانها أحداث فيينا سنة 1683م، ولهذا سارعت النمسا إلى تحصين عاصمتها وكذلك تحصين بودين[1].

في المقابل في فترة انهماك فاضل مصطفي باشا تقابل الجيشين العثماني والنمساوي في معركة سلانكامن سنة 1691م، التي كانت لها نتائج سلبية وأرجعت للعثمانيين الفراغ في الجانب العسكري، وأرجعتها إلى فترة الدفاع عن نفسها خاصة بعد تقلد أحمد الثاني عرش الإمبراطورية العثمانية خليفة لأخيه سليمان الثاني.

ومع وصول أحمد الثاني إلى السلطة بقيت الدولة العثمانية تواجه تهديدا داخليا وخارجيا باعتبارها لم تتمكن من تحقيق انتصار كلي على النمسا، وبقيت محاصرة بالسفن البندقية[2]،

إلا أن وصول السلطان مصطفي الثاني للعرش سنة 1695م مثل نقطة تحول هام بالنسبة للعثمانيين، وذلك يظهر من خلال ظهور جبهة جديد وهي روسيا، بالإضافة إلى أن التحالف كان لا يزال يشكل خطرا عليها في ممتلكاتها في البلقان والمجر والبحر المتوسط.

وفي هذه الفترة بدأت روسيا بإظهار أطماعها اتجاه الدولة العثمانية وذلك من خلال سعيها للسيطرة على أزاق لتكون ثغرا لبلاده على البحر الأسود، ومن أجل ذلك جهزت روسيا حملة كبير خرجت سنة 1695م، إلا أن السلطان مصطفى الثاني تمكن من صدهم ورفع الحصار عنها، إلا أن ذلك لم يثني من عزيمة القيصر الروسي بطرس الأكبر[3]

---

[1]. سمية بنت محمد حمودة، المرجع السابق، ص 111.

[2]. بسام العسلي، المرجع السابق ، ص 196.

[3]. بطرس الأكبر: ولد هذا الإمبراطور سنة 1672م، وتولي الملك سنة 1682م، احدث الكثير من الإصلاحات الداخلية، أسس مدينة بطرسبورح ونقل إليها عاصمة ملكه، حارب شال الثاني عشر ملك السويد، توفي سنة 1725 وخلفته زوجته كاترينا. للمزيد أنظر فريد بك المحامي، المصدر السابق ،ص 308.

وجهز حملة ثانية مستغلا انشغال العثمانيين وهزيمتهم أمام المجر، ليتمكن من السيطرة على آزاق التي اعتبرت من أهم مناطق العثمانيين[1].

لقد أثار احتلال الروس لأزاق استياء كبير لدى العثمانيين، هذا ما دفع بالسلطان مصطفي الثاني بالخروج على رأس حملة لتصدي للقوات النمساوية وسعيا منه لاسترجاع ترانسلفانيا سنة 1696م، إلا المواجهة لم تسفر عن النصر للعثمانيين وذلك نتيجة لاقتراب موسم الخريف الذي أسفر عن عودة السلطان إلى أدرنا حرصا على سلامته، وبعد تلك الهزيمة قاد السلطان حملة ثانية 1697م لمواجهة القوات النمساوية التي كانت بقيادة أوجين دي ساقوا[2] الذي عمل بدوره على تجنب الصراع مع الجيش العثماني سعيا منه إلى قيام العثمانيين بالعبور من نهر التيس لكي تكون له الفرصة لدخول في صراع مع الجيش العثماني في موقعة زينتا[3].

وتبعا لتلك الظروف وللجوء القوات النمساوية إلى استعمال عنصر المفاجئة ضد العثمانيين في موقعة زينتا تمكن من قتل عدد كبير منهم، من بينهم الصدر الأعظم محمد باشا، ولولا وجود السلطان على الضفة الأخرى لكان سقط في أيديهم، وبهذا تمكن النمساويين من تحقيق انتصار كبير على العثمانيين، وهي تعد المرة الأولى التي يهزم فيها سلطان عثماني أمام جيش مسيحي، وقد أشار يلماز أوزتونا إلى السبب المباشر الذي ساهم في انهزام العثمانيين وهو خيانة أحد البكلربك المسمى كوجوك جعفر باشا الذي قابل الأمير أوجين وأعطاه تحركات السلطان مما ساهم في هزيمته[4].

---

[1]. على حسون، **العثمانيون والروس**، ط الأولى، المكتبة الإسلامية، بيروت دمشق، 1982م، ص 72.

[2]. أوجين دي ساقوا: ولد سنة 1663م حيث كان له تأثير قوي وهو يعتبر من أبرز الخبراء العسكريين، خاض حروبه الأولى أثناء الحصار العثماني على فيينا سنة 1683م، وما زاد شهرته انتصار الذي حققه على العثمانيين في موقعة زينتا. للمزيد أنظر علي حسون، المرجع السابق ، ص 157.

[3]. علي حسون، **البلقان والعثمانيون**، المرجع السابق ، ص164.

[4]. يلماز أوزتونا، المرجع السابق ، ص 576.

ونتيجة للهزيمة التي تلقاها العثمانيين والتي ساهمت بدورها في تغيير مجرى التاريخ العثماني، بالإضافة إلى أن المؤرخين أجمعوا على أنها كانت السبب الرئيسي للضعف الذي آلات إليه الدولة العثمانية والأهم من ذلك أن هذه الهزيمة ساهمت في نجاح التحالف والتكتلات الأوربية[1].

وبالتالي يمكن القول أن انهزام العثمانيين في هذه المرحلة ساهم في إنهاء أمل العثمانيين ووضع حدا لطموحاتهم في التوسع، وكانت من أهم نتائجها توقف الفتوحات العثمانية نهائيا.

[1] - يلماز أوزتونا ، المرجع السابق ، ص 577.

المطلب الثاني: طبيعة معاهدة كارلوفيش.

إن المعاهدة التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الائتلاف المسيحي[1] الذي ضم كل من الإمبراطورية المقدسة والبندقية وبولونيا وروسيا، اتخذت شكل مغاير ومختلف عن سابقيها من المعاهدات المبرمة، ويظهر ذلك من خلال أنها تمخضت عن مواجهة عسكرية قامت بين الطرفين لإنهاء حالة الحرب التي دامت قرابة خمسة عشر سنة، والتي أعقبت إخفاق العثمانيين في حصار فيينا الثاني والذي أصطلح عليها بسنوات المصيبة حسب ما عبر عنها يلماز أوزتونا[2].

حيث احتوت على سلسلة من الاتفاقيات المنفردة التي وقعت مع الدول الأوربية والتي أخذت شكل وطبيعة معاهدات الهدنة باعتبارها احتوت في بنودها على تسويات إقليمية وحدودية بالدرجة الأولى، كما أن هذه المعاهدات اختلفت عن سابقيها من خلال استفادت الدول الأوربية أكثر من الدولة العثمانية، ويظهر من خلال معاملة الدولة العثمانية كدولة مهزومة[3]، وأصبح مصير العثمانيين يعتمد على متغيرات ومصالح الدول الأوربية من خلال بروز الدولة العثمانية في موقف الضعف الذي بلغته خلال هذه المرحلة التي اعتبرت بداية الانكسار والاضمحلال الفعلي .

وبهذا يمكن القول أن المعاهدة الموقعة بين الدولة العثمانية والتحالف الأوربي هي عبارة عن سلسلة من الاتفاقيات التي اتخذت شكل وطبيعة معاهدات الهدنة وذلك بموجب التسويات التي احتوتها في بنودها، كما أنها احتوت على تسهيلات اتخذت أشكال مختلفة .

---

[1]. الائتلاف المسيحي: هو حلف قام به آل هايسبورغ في النمسا علم 1684م مع كل من يستهان والبندقية، أجبروا العثمانيين على الحرب في أوروبا وذلك في جهات متعدد. للمزيد أنظر أكمل الدين إحسان أوغلوا،ج الثاني، المرجع السابق ص59.

[2]. يلماز أوزتونا، المرجع السابق ، ص 542.

[3]. أحمد عبد العزيز عيسي، المرجع السابق ، ص150.

المطلب الثالث: عرض بنود معاهدة كارلوفيش وتحليلها.

بعد سلسلة الهزائم التي شهدتها الدولة العثمانية منذ بداية القرن 17م والتي كانت أهمها هزيمتهم أمام الحلف المقدس في موقعة زينتا سنة 1697م، ساهم هذا لدرجة كبيرة في ميل السلطان العثماني إلى فكرة إبرام الصلح خاصة أن البلاط العثماني كان منقسم إلى قسمين:

قسم كان يرغب في استكمال الاستعدادات ومواصلة الحرب لشن حرب أخرى لاستعادة المجر والمورة وكان يتصدرها السلطان، أما الفئة الثانية فإنها عارضت فكرة الحرب والتي كان على رأسها الصدر الأعظم عمجة زاد حسين باشا[1]، وبناء على هذا الانقسام الذي شهدته الدولة العثمانية، ظهرت الجهود الأوربية في ذلك حيث كانت في تلك الفترة كل من انجلترا وهولندا تستعدان لدخول في حرب ضد ملك فرنسا لويس الرابع عشر، لذلك حاولت تلك الدول حث العثمانيين على إبرام الصلح مع النمسا بهدف الدخول في تحالف مناهض للويس الرابع عشر، وفي المقابل كان الموقف الفرنسي داعما لفكرة السلطان العثماني لمواصلة الحرب ضد النمسا، بهدف إضعاف وإشغال انجلترا وهولندا[2].

ومع هذه الظروف التي كان يشهدها كل من الجانب العثماني والأوروبي، سعت كل من هولندا وبريطانيا بلعب دور الوساطة بين الدولة العثمانية والنمسا خاصة مع بروز أطماع روسيا التي حاول قيصرها بطرس الأكبر إقناع الإمبراطور النمساوي بنبذ الصلح واستئناف الحرب ضد العثمانيين، إلا أن النمسا شعرت أن الوضع الأوربي يحتم عليها الميل إلى السلطة خاصة مع بروز أطماع فرنسا[3].

---

[1]. يلماز أوزتونا، المرجع السابق ، ص 578.

[2]. محمد سهيل طقوش،المرجع السابق ، ص 283.

[3]. كارل بركلمان، **الأتراك العثمانيين وحضارتهم**، ط الأولى، دار العلم، بيروت، 1949م، ص 154.

وأخير مع محاولة كل من سفير بريطانيا وهولندا الذين تمكن إقناع الصدر الأعظم والبلاط العثماني بأن الصلح سوف يكون لصالح الدولة العثمانية مدعين بذلك دور الوساطة والحياد، وقد وافق العثمانيين على هذا الصلح بناء على العهود التي قدموها، وبناء على هذا لم تخرج الحملة التي أعدها السلطان لاستعادة المجر[1].

ووجب الإشارة إلى أنه في هذه الفترة قد قدم الشاه الصفوي يد المساعدة للعثمانيين من خلال قيامه بسحب جنوده من الحدود الشرقية واستعمالها في الحرب مع أوربا، إلا أن السلطان العثماني رفض ذلك بالإضافة إلى أن التحالف المسيحي لم يضم الشاه الصفوي، وفي هذا نجد يلماز أوزتونا يقول " ويبدو أنه قد انتهت الفترة التي كان لا يمكن لأوربا فيها مقاتلة العثمانيين إلا بمساعدة إيران "[2].

ومع هذه الظروف التي كانت تعيشها الدولة العثمانية لم يكن أمامها سوى خيار البحث عن السلم بغض النظر عن الهزيمة التي تلقتها فوجدت نفسها مجبرة على توقيع معاهدة كارلوفيتش[3] وذلك بعد مباحثات شاملة بين الوفد العثماني والأوربي.

الفرع الأول: عرض بنود معاهدة كارلوفيتش.

وبناء على ما تم ذكره مسبقا نجد أن معاهدة كارلوفيش التي تم عقده في 26 كانون الثاني 1699م/ 24 رجب 1110هـ، بين الدولة العثمانية من جهة ومجموعة من الدول الأوربية الذي أصطلح عليهم اسم الائتلاف المسيحي الذي ضم كل من الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وملكية بولونيا، وجمهورية البندقية ولاستكمال الموقف الأوربي الموحد

---

[1]. سمية بنت محمد حمودة، المرجع السابق ، ص ص 117 . 118.

[2]. يلماز أوزتونا، المرجع السابق ، ص 580.

[3]. كارلوفيتش: بلدة يوغسلافية واقعة على نهر الدانوب إلى الجنوب الغربي من زغريب. للمزيد أنظر فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 310.

اتجاه العثمانيين وافقت روسيا على إنهاء الخلافات مع الدولة العثمانية وعقد صلح وتسويات معها سنة 1700م[1].

وبهذا نجد أن معاهدة كارلوفيش التي أنهت بدورها ما يسمى بالحرب المقدسة أول سلسلة من الاتفاقيات بين العثمانيين والتحالفات الأوربية المشكلة ضد الدولة العثمانية[2].

والتي ضمت بدورها أربعة دول أوربية، حيث حصلت كل دولة على بنود منفردة عن الدولة الأخرى، نجد أن النمسا تألفت معاهدتها من عشرون مادة، أما معاهدة البندقية فإنها اشتملت على ستة عشر مادة، أما بالنسبة للمعاهدة المتعلقة ببولندا فإنها احتوت على إحدى عشر مادة، وأخيراً روسيا التي انضمت متأخرة إلى معاهدة كارلوفيش والتي احتوت على أربعة عشر مادة[3].

جاءت بنود معاهدة كارلوفيش موزعة كالتالي:

أولا: البنود الموقعة بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الرومانية المقدسة:

1. تكون حدود الإمبراطورية من نهاية حدود الأفلاق حتى نهر ماروش على أن تكون ترانسلفانيا داخل حدود الإمبراطورية.

2. تكون إيالة طمشوار بأكملها بحوزة الأتراك ويكون الخط الحدودي في شمال نهر ماروش وفي غرب نهر التيس، ويكون الإبحار في النهرين المذكورين والصيد فيها مكفولا لطرفين.

3. تظل الأراضي الواقعة قرب نهر التيس تحت إدارة الإمبراطورية.

---

[1]. فريد بك المحامي، المرجع السابق ، ص 310.

[2]. خلف بن دبلان بن خضر الوذياني، **الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام 1327هـ/ 1909م**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1424هـ/ 2003م، ص 173.

[3]. يلماز أوزتونا، المرجع السابق ،ص ص 580 . 584.

4. القسم المتبقي من الحدود سوف يبدأ من أمام قلعة تيتل، وتكون حدود البوسنة بمحاذاة نهر الطونة.

5. لا يسمح لأي من الدولتين إنشاء القلاع الجديدة على خط الحدود.

6. يتم القبض على أي متسلل من الجانبين.

7. يتم قبول الفارين من بلادهم أثناء الحرب والمجرمين وأهالي ترانسلفانيا الذين لا يريدون الدخول تحت إدارة النمسا.

8. في حالة ظهور أي سوء تفاهم في تطبيق بنود المعاهدة، فإنه يتم تشكيل لجان مختصة لحل المشكلات بطريقة سلمية.

9. يتم العفو عن الأسرى الموجودين لدى الطرفين ويخلى سبيلهم في مقابل أموال يتم تحديد قيمتها.

10. لا يقوم السلطان بمنع القساوسة من ممارسة طقوسهم بحرية، ولا يمنعون من إصلاح وتعمير الكنائس والأديرة الخاصة بيهم.

11. تتم حماية التجار من كلا الطرفين، وذلك بمقتضى الصلاحيات والامتيازات التي منحت لهم من قبل.

12. يتم تبادل السفراء بين الطرفين، وعلى هؤلاء السفراء حمل الهدايا اللائقة بفخامة كل دولة عند تسلم مهامهم.

13. مدة هذه المعاهدة خمسة عشر سنة ويمكن لكل الطرفين تمديدها كيفما شاءوا[1].

[1]- سمية بنت محمد حمود، المرجع السابق،ص 353.

ثانيا: البنود الموقعة بين الدولة العثمانية وبولندا (بولونيا):

1. يقوم العثمانيين بإخلاء بودوليا وأكرانيا وقمانيتشه، ويكون آخر موعد لهم في ذلك الخامس عشر من مايو في هذا العالم

2. سيكون الحد الفاصل بين الدولتين العثمانية وبولندا هو الحد القديم عند بغداد (مولدافيا).

3. على كل من خان القرم وأمير القرم ووالي بغداد ووالي الحدود العثمانية عدم التعدي على الحدود الجديدة، وسوف تتم محاسبة كل من سوف يقوم بتجاوز والتعدي أو يغير على تلك الحدود الجديدة..

4. يتم إرسال البجاق الذين دخلو إلى بغداد أثناء الحروب أو سائر التتار المحليين إلى أوطانهم الأصلية.

5. تقوم الدولتان بترك الأسرى أحرار بعد دفع الفدية عنهم.

6. إلغاء الجزية التي كانت مقررة على بولونيا والتي كانت تدفع إلى خان القرم.

ثالثا: البنود الموقعة بين الدولة العثمانية وجمهورية البندقية:

1. تترك شبه جزيرة المورة بكل ما عليها من قلاع وحصون وأشجار وأنهار وجبال لجمهورية البندقية.

2. يقوم البنادقة بإخلاء منطقة (أينة باختي أو ليبانتو) والتي احتلوها قبل ذلك، وسوف يقوم العثمانيين بإخلاء قلعة برويزة.

3. تكون المنطقة بين جزيرة ايامافري والجزيرة الصغرى من نصيب البنادقة.

4. يستفيد العثمانيين والبنادقة على السواء من خليج كورينثه [1].

5. سوف تظل جزيرة أجينة في حوزة البنادقة.

---

[1]. سمية بنت محمد حمودة، المرجع السابق ،ص354.

6. تلغى كافة الضرائب التي يدفعها البنادقة عن جزيرة زينتا.

7. تبق قلاع كنين وسين وجابلا وجايلوت ودولفار الواقعة في دلماشيا من نصيب البنادقة.

8. تظل أراضي راجوازه في حوزة العثمانيين، ولن يكون هناك اتصال بين تلك الأراضي والأراضي التي آلات إلى البنادقة.

9. كل من يعمل على إثارة المشكلات في تلك الأراضي سوف يحاسب بشدة.

10. لن يسمح بإنشاء قلاع جديدة على خط حدود بين الدولة العثمانية وبين جمهورية البندقية.

11. يستفيد التجار البنادقة مجددا من الامتيازات التي منحت لهم قبل معاهدة كارلوفيتش.

رابعا: البنود الموقعة مع الدولة العثمانية وروسيا القيصرية(1112هـ / 1700م):

1. يقوم الروس بإخلاء قلاع دوغان والغارمي والقرمان وشاهين قرمان ونصرت الواقعة في منطقة مياه نهر أوزي، وسوف تبقى في أيدي العثمانيين شرط هدم الأسوار الموجودة فيها.

2. سوف تبقى قلعة أزاق وما حولها في أيدي الروس.

3. لن تنشأ قلاع جديدة في منطقة الحدود.

4. لا يقوم الروس أو القازاق التابعين لهم بالهجوم على أراضي القرم أو بقية الأراضي العثمانية الأخرى.

5. يحظر على السفن القازاق الإبحار في البحر الأسود وفي المقابل لا يقوم تتار القرم بالتعدي على الأراضي الروسية.

6. يخلى سبيل الأسرى من كلا الطرفين في مقابل الفدية [1].

[1]. سمية بنت محمد حمودة، المرجع السابق ، ص ص 353. 354.

7. تقوم قيصرية روسيا بإرسال سفير من الدرجة الصغرى تضاهي رتبته كتخدا إلى إسطنبول ويحوز هذا السفير على كافة الامتيازات التي حازها السفراء الكبار الآخرين.

8. يكون ذهاب وإياب السفير الروسي من وإلى إسطنبول عن طريق البحر ويحظر مروره بالبحر الأسود[1].

الفرع الثاني: تحليل بنود معاهدة كارلوفيتش.

بعدما تم تناوله من قبل فيما يخص معاهدة كارلوفيتش التي احتوت بدورها على سلسلة من الاتفاقيات المنفردة المبرمة مع كل من النمسا، بولندا، والبندقية، وروسيا حيث سعت كل دولة من هذه الدول على أخذ نصيب وافر من الأراضي العثمانية، بالإضافة إلى سعيها على المحافظة على الأراضي التي أخذتها من قبل من طرف الدولة العثمانية.

وبالنظر إلى أغلب بنود المعاهدات يتضح لنا أنها عالجت الأمور المتعلقة بتسويات الحدود الجغرافية والإقليمية بين الدولة العثمانية والدول الأوربية المشاركة في المعاهدة، بدليل أن الدول الأوربية تعاملت مع الدولة العثمانية كدولة مهزومة[2]، لذلك نجد أن مواد أغلب المعاهدات تسعى إلى توطيد أقدام الأوربيين بالدرجة الأولى في الأراضي العثمانية التابعة لها في أوربا، بالإضافة إلى بعض البنود التي أخذت شكلا سياسيا وتجاريا ودينيا[3].

وبناء على هذا نجد الدولة العثمانية من خلال بنود معاهدتها المبرمة مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة والتي احتوت بدورها على عشرون مادة، أنها اعترفت لها بالسيادة الكاملة

---

[1]. سمية بنت محمد حمودة، المرجع السابق ، ص 355.

[2]. أحمد عبد العزيز عيسى، المرجع السابق ، ص 150.

[3]. إيمان بنت علاء الدين إبراهيم صائغ، **العلاقات العثمانية النمساوية (1219هـ . 1284هـ /1804م . 1868م) دراسة تاريخية حضارية**، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراة في التاريخ الحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1436هـ/ 2015م، ص 34.

على المجر ما عاد ولاية طمشوار[1]، بالإضافة إلى سلوفاكيا، وخرواتيا، اسكلافونيا، سلوفينيا، ترانسلفانيا، وأصبحت منطقة فاصلة بين الأملاك النمساوية والعثمانية، أما الدولة العثمانية فإنها لم يبق لديها سوى جزء بسيط من الأراضي الواقعة بين طمشوار صحراء سيرم، وبهذا يمكن القول أن العثمانيين استطاعوا الاحتفاظ بلواء سمندرية فقط من إيالة بودين بالإضافة إلى البوسنة[2].

بالإضافة إلى أن المعاهدة العثمانية النمساوية ضمت مجالات أخرى والتي ظهرت من خلال بنودها، نجد في الجانب السياسي الحق في قيام السفراء بين الدولتين، أما الجانب التجاري فيتمثل في حماية تجار كلا الطرفين وأن يحصلوا على الامتيازات التي منحت لهم من قبل، أما الجانب الديني فإنه يعطي الحق لرجال الدين والقساوسة في ممارسة شعائرهم الدينية على الأراضي العثمانية، وحقوقهم أيضا في بناء وتعمير الكنائس، كما أنها احتوت على بنود شكلية والتي ظهرت من خلال إلقاء القبض على كل من المتسللين من الجانب العثماني والنمساوي، وقبول الفارين من البلدين أثناء الحروب، بالإضافة إلى القيام بالعفو على الأسرى الموجودين عند الطرفين مقابل أموال يتم تحديد قيمتها.

بالإضافة إلى أن المعاهدة احتوت على إيقاف الجزية التي كانت تدفعها النمسا الدولة العثمانية، وقيام هدنة لمدة خمسة وعشرون سنة[3].

أما فيما يخص بنود المعاهدة المبرمة بين الدولة العثمانية والبندقية والتي احتوت بدورها على ستة عشر مادة، اعترف بموجبها وتنازلت الدولة العثمانية عن شبه الجزيرة

---

[1]. طمشوار: هي بلدة رومانية تقع في القرب من الحدود اليوغسلافية شمال بلغراد. للمزيد أنظر فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 175.

[2]. يلماز أوزتونا، المرجع السابق ، ص 584.

[3]. نغم طالب عبد الله، السياسة العثمانية اتجاه النمسا من فتح بلغراد حتى معاهدة كارلوفيتش، " كلية التربية ابن راشد" ، العدد الخامس،2018 ص 959.

المورة إلى نهر هكسا ميلون وإقليم دالماسيا على البحر الأدرياتيكي إلى صالح البندقية[1]، أما العثمانيين فإنهم حصلوا بموجب هذه المعاهدة على برزخ كورينثوس، وأعيد أيضا لها الأماكن الواقعة في شمال خليج كورينثوس مثل أثينا[2].

بالإضافة إلـــى احتوائها بنود في مجالات أخرى والتي كانت أبرزها استعادت تجار البنادقة المعاهدات والامتيازات التي منحت لهم من قبل من طرف الدولة العثمانية، بالإضافة إلى عدم قدرة العثمانيين والبنادقة على إقامة القلاع على المناطق الحدودية، ومحاسبة كل من يعمل على إثارة المشكلات في تلك الأراضي.

أما فيما يخص بنود المعاهدة المبرمة بين الدولة العثمانية وبولندا (بولونيا) والتي احتوت على إحدى عشر مادة، وقد تنازلت الدولة العثمانية على كل من قلعة كامانيجة وبودوليا وبعض أجزاء من أوكرانيا لصالح بولندا، كما أصبح نهر الدنيستر[3] حدا فاصلا بين الدولتين.

بالإضافة إلى أن المعاهدة احتوت على بنود شكلية إضافة على التسويات الحدودية للمناطق بين الدولتين، والتي تمثلت في ترك الأسرى أحرارا بعد دفع الفدية عنهم، وأن لا يقوم حكام المناطق التابعة لدولة العثمانية بالتدخل والتعدي على الحدود الجديدة، وأن تلغى الجزية التي كانت مقررة على بولندا والتي كانت تدفعها لخان القرم[4].

---

[1]. محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ، ص 273.

[2]. أثينا: هي مدينة تاريخية تقع في سهل أتيكا عاصمة اليونان اليوم، ومقر الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية. للمزيد أنظر علي مولا ، ج الأول، المرجع السابق، ص 52.

[3]. نهر الدنيستر: هو ينبوع من السفوح الشمالية لجبال الكربات، ويتجه شرقا ويصب في البحر الأسود قرب أوديس. للمزيد أنظر علي حسون، **تاريخ الدولة العثمانية**، المرجع السابق، ص 146.

[4]. خان القرم: تقع في شبه جزيرة القرم في البحر الأسود، وتسمى بالجزيرة الخضراء، يحدها من الغرب والجنوب البحر الأسود ومن الشرق يحدها مضيق كرتس وبح أزاق، أما من الشمال فهي تتصل بالمناطق الأكرانية. للمزيد أنظر أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق ، ص 11.

أما المعاهدة التي أبرمت مع روسيا والتي عرفت بمعاهدة اسطنبول في 14 جويلية 1700م فإنها احتوت على أربعة عشر مادة، والتي تم التوقيع عليها نتيجة مفاوضات استمرت خمسة أشهر، والتي استطاعت خلالها روسيا من انتزاع آزوف التي كان العثمانيين قد استردوها فيما بعد قبل أن يتخلوا عنها نهائيا سنة 1736م، وأن تعاد لدولة العثمانية أربعة قـــلاع التي استولوا عليها في منطقة روستوف بعد هدمها، وأن يوافق الباب العالي على أن تكون روسيا دولة مستقلة، وأن تلغى الضريبة التي كانت تدفعها إلى خان القرم[1].

بالإضافة إلى أن بنود المعاهدة احتوت على تسهيلات سياسية لروس والتي تعلقت بذهاب وإياب السفير الروسي إلى إسطنبول بشرط أن يكون عن طريق البر ولا يكون مرورا عن طريق البحر الأسود بإعتبارها بحيرة عثمانية، وقد أشار يلماز أوزتونا في ذلك قائلا " أجاب مصطفى الثاني عندما التماس منه القيصر الروسي السماح لسفن التجارية الروسية بالملاحة في بحر آزاك،أجابه قائلا : اسمح لروس أن يدخلوا سرايا الهمايوني، أما جولانهم في البحر الأسود فإن السماح لن يشمل ذلك أصلا"[2]. كما أن المعاهدة الروسية احتوت على بنود شكلية فيما يخص الأسرى وإطلاق سراحهم مقابل فدية.

وعلى هذا الشكل يمكن اعتبار أن الدولة العثمانية وما قدمته من تنازلات من خلال معاهدة كارلوفيتش أنها فقدت أزوف لصالح روسيا، وبودوليا إلى بولندا (بولونيا)، وأواسط المجر وترانسلفانيا وبانشكا وسلافونيا إلى النمسا، والمور وعدد من الجزر الأرخبيل إلى البندقية[3].

وبالتالي يمكن القول أن الدولة العثمانية من خلال سلسلة الاتفاقيات المبرمة والمنفردة مع الدول الأوربية أنها فقدت أراضي مجموع مساحتها قدرت 347000 كلم مربع تقريبا منها

---

[1]. دونالد كواترات، **الدولة العثمانية(1700م . 1922م)**، تر أيمن الأرمنازي، ط الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004م، ص 91.

[2]. يلماز أوزتونا، المرجع السابق ، ص 585.

[3]. لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة**، تر عفيفة البستاني، ط الثامنة، دار الفارابي، بيروت، 1985م، ص32.

249000 كلم مربع لصالح النمسا، و32000 كلم مربع لصالح البندقية، و45000 كلم مربع إلى بولندا (بولونيا)، و2000 كلم مربع لصالح روسيا، وبهذا فإن الدولة العثمانية قد فقدت مجموعة الأراضي التي كان عليها الصراع منذ فترة سليمان القانوني وبالتحديد سنة 1526م[1].

وبهذا فإن معاهدة كارلوفيتش مثلت منعطفا خطيرا في حياة الدولة العثمانية، وكانت نهاية حقبة وبداية أخرى وتوقف العثمانيين عن تهديد وتخويف أوربا وأصبحت غير قادرة على مواجهة القوى الأوربية وانكمشت تدريجيا، رغم أنهم لم تختفي كثيرا عن الساحة البلقانية والأوربية[2]، وكانت بمثابة إنذار ببدء عصر جديد من تاريخ الشرق بإعتبارها لم تكن مجرد خسارة العثمانيين لأقاليم واسعة بل كان تحطيم لأمالها وتفوقها العسكري، فظهر الخلل واضحا وجليا في أنظمة الدولة العثمانية أمام تفوق النمسا والتفوق الأوربي على المستوى الدولي.

وقد عبر أحمد عبد الرحيم في كتابه أصول التاريخ العثماني عن معاهدة كارلوفيش قائلا " بأنها تعتبر أول تفكك لأواصل الإمبراطورية العثمانية بحكم أنها كانت بمثابة الخطوة الأولى في العملية التاريخية التي استمرت ببطء منذ ذلك الوقت، وكان الاعتراف لعثمانيين قانونيا بالتنازل عن أراضي تشكل جزءا لا يتجزأ من أملاكها، وكانت أيضا بداية الانسحاب العثماني من أوربا[3]، وبالتالي يمكن القول أن معاهدة كارلوفيتش تعد بداية الانكسار والتفكك العثماني وتكالب الدول الأوربية على ممتلكاتها، بالرغم من أن الدولة العثمانية لم تفقد الكثير من الأراضي التابعة لها، إلا أن المعاهدة اعتبرت من أسوء المعاهدات التي وقعها العثمانيين في تاريخها في تلك الفترة.

---

[1]. سمية بنت محمد حمودة، المرجع السابق ، ص 119.

[2]. مفيد الزيدي، **موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني**، د ط ، دار أسامة، عمان، 2003م. ص 51.

[3]. أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق ، ص 156.

المبحث الثاني:

دراسة معاهدة كوشك كينارجة (1188هـ/1774م)

المطلب الأول: ظروف إبرام معاهدة كوشك كينارجة.

المطلب الثاني: طبيعة معاهدة كوشك كينارجة.

المطلب الثالث: عرض بنود معاهدة كوشك كينارجة وتحليلها.

أفتتح النصف الثاني من القرن 18 م بمعاهدة كوشك كينارجه التي اعتبرت من أبرز المعاهدات وأخطرها في التاريخ العثماني، فبموجبها انتقلت روسيا إلى مصاف الدول الكبرى وأصبح لها دور كبير في الجانب السياسي.

ووجب الإشارة إلى أن هذه المعاهدة تختلف كثيرا على ما قمت الدولة العثمانية بإبرامه من معاهدات واتفاقيات مع الدول الأوربية، خاصة إذا ما قورنت بمعاهدة الامتياز الفرنسية والبريطانية.

المطلب الأول: ظروف إبرام معاهدة كوشك كينارجة.

شهد بداية القرن 18 م مجموعة من الظروف التي كانت لها انعكاسات سلبية عليها فيما بعد، والتي سوف نتناولها فيما يلي:

الفرع الأول: جذور العلاقات العثمانية الروسية.

تاريخيا نجد أن أول علاقة ربطت بين الدولة العثمانية كانت منذ سقوط القسطنطينية بأيدي العثمانيين سنة1453م في فترة محمد الثاني، وذلك من خلال قيام أمراء الروس بتغيير مذهبهم إلى المذهب الأرثوذكسي المسيحي معتبرين أنفسهم أنهم ورثت هذه الإمبراطورية، بالإضافة إلى زواج ايفان الثالث[1] سنة 1460م من الأميرة صوفيا[2] إبنة حاكم المورة

[1]. ايفان الثالث: أول من حمل لقب قيصر، تم على يده توحيد معظم الإمارات الروسية تزوج من بيت الإمبراطور قسطنطين مما جعله يعتبر روسيا حامية لمذهب الأرثوذكسي بعد سقوط القسطنطينية في يد العثمانيين. للمزيد أنظر منصور بن معاضة بن سعد العمري، **الحروب والمعاهدات العثمانية الروسية خلال الفترة (1121هـ . 1220هـ/1709م . 1805م)دراسة تحليلية نقدية**، رسالة لنيل درجة الدكتوراة في التاريخ والحضارة، كلية الشريعة والدرسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1431هـ/ 2010م، ص09.

[2]. الأميرة صوفيا: هي أخت بطرس الأكبر من أبيه ووالدتها ماريا زوجة أليكس الأول، تميزت بذكائها ومكرها وطموحها للملك والسيطرة تمكنت من تولي حكم روسيا، إلا أن سياستها كانت فاشلة. للمزيد أنظر منصور بن معاضة بن سعد العمري، المرجع السابق ، ص 141.

وسلالة أخر عائلة حكمت إمبراطورية القسطنطينية، وبهذا أضيف إدعاء آخر جعل الروس يجعلون أنفسهم أنهم الورثة الشرعيين لهم[1].

وقد تمحورت السياسة الروسية خلال تلك الفترة (1453م) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

– السيطرة على المضايق التركية في سبيل الوصول إلى المياه الدافئة، وبالتالي منافسة الأمم الأخرى وهذا الهدف الظاهر فقط أما حقيقته فهي السيطرة على القسطنطينية وهزيمة الإسلام هناك.

– استرجاع القسطنطينية من أيدي المسلمين وإعادتها إلى حظيرة الكنيسة الأرثوذكسية.

– التوسع في الجهات الجنوبية، والجنوبية الشرقية بحجة الوصول إلى الأراضي الحارة بهدف إنهاء المسلمين في تلك المناطق[2].

– وهناك دافع سياسي وهو الحفاظ على توازن القوي مع الدول الأوربية وتحقيق ما يمكن تحقيقه عن طريق بسط نفوذهم في جنوب شرق أوربا.

أما العلاقة الجدية التي جمعت بين الدولة العثمانية وروسيا فكانت منذ سقوط إمارة موسكو[3] بأيدي الروس سنة 1481م، ووصول أول سفير روسي إلى إسطنبول ومعه هدايا إلى السلطان العثماني بيازيد الثاني سنة 1492م، ثم بعدها بأربعة سنوات أخرى وصل سفير آخر، وهنا بدأت تتحقق العلاقة والأطماع الروسية اتجاه الدولة الروسية[4].

---

[1]. فهد عويد عبد، البحر الأسود بين السيادة العثمانية والتهديدات الروسية في القرن الثامن عشر، "مجلة كلية التربية جامعة واسط" ،ع عشرون، 2010م، ص 297.

[2]. علي حسون، **الروس والعثمانيون**، المرجع السابق ، ص 45.

[3]. موسكو: عاصمة روسيا تقع على نهر موسكو، وهي أكبر مدن روسيا. للمزيد أنظر مولا علي، ج الثاني، المرجع السابق ، ص 1779.

[4]. علي حسون، **الروس والعثمانيين**، المرجع السابق ، ص 46.

أما الاحتكاك الفعلي فكان عند اصطدام الروس بالقرم المسلمة وسعيهم للاستيلاء على استراخان وقازان اللتان تكونتا على أنقاض القبيلة الذهبية اليهودية في بلاد الخزر، والتي استمرت الحروب الروسية العثمانية حوالي سنتين إلى غاية توقيع معاهدة قصر شيرين[1] سنة 1639م، إلا أن الروس بعد سنوات قلائل عاودوا هجومهم على العثمانيين فتمكن من السيطرة على كيف سنة 1681م.

ليشهد بعد ذلك التاريخ الروسي مرحلة هامة من مراحل تطور سياسته الداخلية وهو وصول بطرس الأكبر إلى عرش الإمبراطورية الروسية سنة 1682م، وتمكنه من السيطرة التامة على السلطة سنة 1694م، والذي أظهر بدوره منذ وصوله إلى العرش أهدافه وأطماعه الموجهة اتجاه العالم الإسلامي عامة والدولة العثمانية خاصة والتي ظهرت من خلال وصيته التي احتوت على أربعة عشر بندا[2].

ومن أهم الفقرات التي أظهرت أطماع روسيا وبطرس الأكبر الموجهة إلى الدولة العثمانية تظهر في كل من الفقرة الثامنة والتاسعة والحادية عشر والثالث عشر، التي أكدت من خلالها على ضرورة الصراع الحضاري ضد العثمانيين إلى أن تنتهي الدولة العثمانية من الوجود، حيث قال بطرس الأكبر في الفقرة الثامنة "علينا نحن الروس أن نمتد بقدر الإمكان من جهة الشمال وعلى شواطئ البالتيك كما يجب السعي من جهة المغرب وعلى شواطئ البحر المتوسط"، أما الفقرة التاسعة فيقول فيها "نقترب من القسطنطينية والهند بقدر الإمكان، فمن ملك القسطنطينية فقد ملك الدنيا"، وفي الفقرة الحادية عشر يقول" نشارك النمسا فيما قصدناه من إخراج الترك من أوربا" وفي الفقرة الثالثة عشر يقول" وبعد التسلط على الممالك العثمانيين نجمع جيوشنا وندخل بحر البلطيق والبحر الأسود ونقوم باقتسام أمـلاك الدولة

---

[1]. قصر شيرين: يقع على الجنوب الشرقي من كركوك عبر الحدود العراقية الإيرانية.للمزيد أنظر يلماز أوزتونا،ج الأول، المرجع السابق، ص 483.

[2]. محمود ثابت الشاذلي، **المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية(1299م . 1923م)**، ط الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، 1989م، ص ص 130 . 131.

العثمانية"[1].

وفي نفس تلك الفترة كانت تحاول روسيا تثبيت تحالفاتها مع الدول الأوربية بهدف تحقيق أطماعها فانضمت إلى التحالف الأوربي الذي قام ضد الدولة العثمانية سنة 1684م، وكانت بداية توسعها هو سعيها لسيطرة على أزوف التي كانت تمثل قوة كبيرة بالنسبة للعثمانيين، مستغلين في ذلك انشغال السلطان مصطفى الثاني في حملته ضد المجر، فتمكن من السيطرة عليها وفتح ميناء أزاق من جديد وذلك نظرا لأهميته بالنسبة لروس سنة 1696م[2].

كما شهدت الدولة العثمانية خلال هذه الفترة العديد من الضغوطات الخارجية والمشاكل الداخلية بسبب تعرضها لسلسلة من الهزائم العسكرية اضطرت على إثرها إلى توقيع معاهدة كارلوفيش سنة 1699م (والتي تم تناولها في الجزء الأول من المبحث الأول) والتي فقد من خلالها العثمانيين العديد من ممتلكتها[3].

ونظرا للمتغيرات الجديد التي أعقبها صلح كارلوفيش، والتي سمح من خلالها السلطان مصطفي الثاني لروسيا بتعين سفير دائم لها في إسطنبول سنة 1702م، وجعل الدول الأوروبية يعملون من أجل تصفية ممتلكاتها خاصة التي تواجدت منها في أوروبا.

أما ببداية القرن 18م فإنه شهد تغير كلي في العلاقة العثمانية الروسية من خلال قيام بينهم سلسلة من المعاهدات ولاتفاقيات، التي كانت ناتجة عن حروبهم وصراعاتهم، والتي كان يهدف من خلالها بطرس الأكبر إلى إخراج روسيا من الحصار المفروض عليها،

---

[1]. للمزيد أنظر الملحق رقم 01.

[2]. بسام العسلي، المرجع السابق ، ص 198.

[3]. أكمل الدين إحسان أوغلوا، المرجع السابق ، ص 60.

والتي كانت بدايتها بمعاهدة بروث[1] سنة (1123هـ/ 1711م) التي تم توقيعها في فترة السلطان أحمد الثالث، الذي تميز عهده بكثيرة تغير الصدور العظام، بالإضافة إلى عدم تفطنه إلى السياسة الخارجية التي اعتمدها بطرس الأكبر والمتمثل في إضعاف الدول المجاور القوية، والتي تمثلت في كل من سويد، وبولونيا، والدولة العثمانية[2].

إلا أن روسيا استمرت في سياستها السلمية مع الدولة العثمانية وذلك لتحقيق أطماعها الاستعمارية التي وجهتها بهدف التوسع، وكانت بدايتها بدخول في صراع مع ملك شارل الثاني عشر ملك السويد الذي حاول بدوره التوسع على حسابهم، فكانت هذه الحرب التي جرت بين الروس والسويد بمثابة فرصة للعثمانيين لالتقاط أنفاسهم[3].

فنجح الروس في إلحاق الهزيمة بملك السويد شارل الثاني عشر سنة 1709م، هذا الأخير الذي لجأ إلى الدولة العثمانية وأخذ في استمالتهم لدخول في حرب ضد الروس، إلا أنه لم ينجح في مسعاه لمعارضة الوزير نعمان باشا كوبريللي على الحرب.

إلا أنه بعد عزل الوزير نعمان باشا وتولية بلطة محمد باشا الذي مال لإثارة الحرب ضد الروس، وبعد العديد من المواجهات والمناورات العثمانية تمكن العثمانيين من محاصرة القيصر الروسي وخليلته كاترينة الثانية[4]، حيث لم يكن وقت هذه الحرب مناسب لروس ولذلك سعوا لإنهاء النزاع بينهم وبين العثمانيين، وذلك بقبول شروط التي تمخضت عليها معاهدة بروث والتي احتوت على: تسليم أزوف والمناطق المحيطة بها، وتحطيم القلاع التي

---

[1]. بروث: هو نهر ينبع من جبال الكارياتيان الواقعة في الجنوب الغربي من روسيا في الأراضي الرومانية ليصب في نهر الدانوب. للمزيد أنظر بسام العسلي.المرجع السابق ، ص 230.

[2]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 312.

[3]. جون باتريك كينروس، **القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية التركية**، تر ناهد إبراهيم دسوقي، د ط ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002م، ص 411.

[4]. كاترينة الثانية: إمبراطورة روسية ولدت في 1729م، تزوجت من الإمبراطور بطرس الأكبر وأصبحت وريثتا للعرش الروسي، حكمت البلاد بقوة وسيطرت على العلاقات الخارجية واشتركت في تقسيم بولندا سنة 1772م . 1793م. للمزيد أنظر فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 313.

بناها الروس على البحر الأسود ودفع ثمانية آلاف جنيه ذهبيا كغرامة حربية، وانسحاب الروس من بولندا وعدم التدخل في شؤون القوجاق، وضمان الأمان لعودة ملك السويد لملكه[1].

وبهذا انتهت أحلام القيصر الروسي في السيطرة على البحر الأسود، وحقيقة الأمر أن معاهدة بروث كانت عبارة عن طوق نجاة بالنسبة إلى روسيا اقتضتها الظروف التي كانت تعيشها روسيا في تلك الفترة والتي أنقذتها من الحصار العثماني.

ثم عرفت بعد ذلك العلاقة العثمانية الروسية عقد معاهدة أدرنة التي تم توقيعها (1125هـ / 1713م)، وذلك لعدم قيام الروس بتنفيذ شروط معاهدة بروث، بالإضافة إلى تمادي الروس في تطويق المناطق المحيطة بأزوف عسكريا واقتصاديا، هذا ما أدى بالسلطان إلى استئناف الحرب ضدهم سنة 1712م، هذا ما جعل أيضا كل من فرنسا وبريطانيا يتدخلان لصلح بين الطرفين وذلك خوفا على مصالحهم التجارية، وبالتالي عقدت معاهدة أدرنة[2].

حيث تنازلت روسيا بمقتضى هذه المعاهدة عما كان لها من الأراضي على البحر الأسود حتى لا يبقي لها فيه موانئ أو ثغور، وفي المقابل أبطل ما كانت تدفعه سنويا إلى أمراء القرم بصفة جزية، فظهرت هذه المعاهدة بمثابة تعديل لشروط معاهدة بروث.

ثم تلتها بعد ذلك معاهدة جديدة بطلب من روسيا وذلك لتعديل معاهدة أدرنا فيما يخص مرور التجار وبيع بضائعهم في البلاد العثمانية، كما طلبت السماح لحجاجها بالتوجه إلى

---

[1]. جون باتريك كينروس، المرجع السابق ، ص413.

[2]. محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ، ص 289.

البيت المقدس وغيرها من الأديرة والأماكن المقدسة دون دفع جزية ورسوم، فقبلت الدولة العثمانية بذلك وأطلق على المعاهدة معاهدة السلام الدائمة[1].

كما احتوت هذه المعاهدة أيضا على شرط ذات أهمية سياسية وهي تعهد كل من روسيا والباب العالي بمنع زيادة نفوذ ملك بولونيا وعدم جعل منصبه وراثيا حتى إن استدعى ذلك قيام حرب، إلا أن هذه المعاهدة لم تكن إلا هدنة بالنسبة لروس وكانت مثل المعاهدات السابقة حبر على ورق سعى بطرس الأكبر من خلالها إلى التفريق بين مجاوريه الثلاث كل من السويد وبولونيا والدولة العثمانية[2].

ثم عرفت الدولة العثمانية بعد ذلك معاهدة بلغراد، والتي عرف الروس قبلها حدثا هاما وهو وفاة بطرس الأكبر سنة (1137هـ/ 1725م)، كما تعرضت روسيا خلال تلك الفترة إلى العديد من الأزمات إلا أن ذلك لم يثبط استمرارية نشاطهم العسكري ضد العثمانيين بهدف الزحف نحو المضايق والعاصمة اسطنبول.

ومن أجل ذلك قامت روسيا بالتحالف مع النمسا وبروسيا من أجل مواجهة بولونيا التي توفي ملكها وكانت كل من روسيا والنمسا وبروسيا بمقتضى اتفاقية سرية معارضين لتعيين ملك جديد خوفا من الإتحاد مع الأهالي، وكانت روسيا تهدف أيضا إلى عدم استقامة أحوالها الداخلية بهدف تحقيق أطماعها، فلما توفي أوغست الثالث[3] ملك بولونيا سنة 1733م انتخب الأهالي سانسلان بونياتوسكي[4] ملكا على بولونيا.

---

[1]. علي حسون، **الروس والعثمانيون**، المرجع السابق ، ص ص 76 . 77.

[2]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 316.

[3]. أغست الثالث: هو موريس دوس كاسي ابن أغست الثاني ملك بولونيا، دخل في صراع مع سانسلاس لكرنيسكي على حكم بولونيا وأصبح ملكا عليها من 1733م إلى 1763م. للمزيد أنظر بسام العسلي، المرجع السابق ، ص 211.

[4]. سانسلان بونياتوسكي: من مواليد 1688م أصبح ملكا على بولونيا سنة 1704م، ثم ملكا لدوقيات بار والورين، وأصبح عم لوالدة زوجة الملك الفرنسي لويس الخامس عشر. للمزيد أنظر المرجع نفسه، ص 211.

وبناء على هذا قامت روسيا والنمسا بإعلان الحرب على بولونيا، وفي المقابل هددت فرنسا بالحرب ضد النمسا ومع الدولة العثمانية، إلا أن الدولة العثمانية لم تشأ من دخول الحرب في تلك الفترة ، كما أحست النمسا بالخطر الفرنسي والخوف من حصول اتفاقية بينهما مما دفع بها إلى القيام بإبرام معاهدة فيينا (1148هـ /1735م)[1].

أخذت النمسا في الاستعداد إلى دخول الحرب مع روسيا ضد الدولة العثمانية، فاتخذت روسيا ذريعة مرور بعض قوزاق القرم على أرضيها سنة 1736م، متجهين إلى بلاد الكرج لمساعدة الجيش العثماني في الحرب ضد بلاد فارس، حجة لإعلان الحرب فأغارت بكل قواتها على بلاد القرم، واحتلت ميناء أزاق وغيرها من الثغور البحرية[2].

ولحسن حظ الدولة العثمانية كان قد وصل إلى منصب الصدارة الحاج محمد باشا، الذي تمكن في وقت قصير من إيقاف التقدم الروسي الذين كانوا قد احتلوا إقليم البغدان ودخلوا مدينة ياسي، كما انتصرت على النمسا التي أغارت على البوسنة والصرب، ونتيجة للضغوطات التي تعرضت لها النمسا، قامت بطلب الصلح وذلك بعد موافقة روسيا ونتيجة لذلك عقد مؤتمر بلغراد الذي انتهى بعقد معاهدة بلغراد يوم14 جماد الأخير سنة 1152هـ، 18 أيلول، سبتمبر 1739م[3].

وبموجب هذه المعاهدة تنازلت النمسا للعثمانيين عن مدينة بلغراد وما أعطي لها من بلاد الصرب بمقتضى معاهدة بسارفتر(1130هـ/ 1718م)، أما روسيا فتعهدت بهدم قلاع ميناء أزاق وعدم تجديدها في المستقبل، وبعدم إنشاء السفن الحربية أو التجارية على البحر الأسود وأن تكون تجارتهم على مراكب أجنبية، وبأن ترد للعثمانيين كل من سيطرة عليه من

---

[1]. علي حسون، **الروس والعثمانيون**، المرجع السابق ، ص 989.

[2]. بسام العسلي، المرجع السابق ، ص 212.

[3]. محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ، ص 290.

الأقاليم والبلدان، وبهذا انتهت الحرب باسترجاع جزء بسيط مما فقدته الدولة العثمانية بمقتضى معاهدة كارلوفيتش[1].

أما فرنسا فإنها أيضا استفادت من الموقف المؤيد لدولة العثمانية وذلك من خلال قيامها بتجديد معاهدات الامتياز الأجنبية سنة 1740م، كما حصلت على تسهيلات أكثر في المجال التجاري.

وبهذا أعتبر صلح بلغراد بمثابة إعادة الاعتبار لدولة العثمانية في المحافل الأوربية، واعتبرت هذه المعاهدة بمثابة وثيقة أثبتت أن الدولة العثمانية هي دولة عالمية[2].

وبهذا يمكن القول أن العثمانيين بعد الانتصار الذي حققوه خلال النصف الأول من القرن 18م وبعد مرحلة الهدوء التي شهدتها بعد صلح بلغراد، شهدت في النصف الثاني صراعا آخر مع روسيا والذي تمخضت عنه معاهدة جديدة.

الفرع الثاني: الحروب العثمانية الروسية (1769م . 1774م).

مرت الدولة العثمانية بعد صلح بلغراد بمرحلة هدوء بسبب انشغال أوربا بمشكلاتها الداخلية المتمثلة في الحروب الوراثة النمساوية[3] (1740م . 1748م)، بالإضافة إلى حروب السبع سنوات[4] (1756م . 1763م)، إلا أن روسيا استأنفت سياستها التوسعية على حساب الدولة العثمانية مستغلتا مختلف الحوادث الدولية والإقليمية لتحقيق ذلك.

---

[1]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 323.

[2]. يلماز أوزتونا،ج الأول، المرجع السابق ، ص 612.

[3]. الحرب الوراثة النمساوية: هي حرب نشبت بعد وفاة الإمبراطور شارل السادس في محاولة لاقتسام إرثه، اشتركت فيه باقاريا وإسبانيا وسردينيا وبروسيا وفرنسا وانجلترا، وانتهت هذه الحرب بمعاهدة إكس لاشبيل عام 1748م. للمزيد أنظر محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ، ص 259.

[4]. حرب السنوات السبعة: هي حرب نشيت في أمريكا الشمالية بين المستعميرين الإنجليزي والفرنسي من أجل السيطرة على وادي أومايو وانتهت بانتصار الإنجليز وقيام فرنسا بتوقيع معاهدة باريس سنة 1763م. للمزيد أنظر محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ، ص 259.

إلا أنه بعد وصول كاترينا الثانية إلى العرش الروسي سنة 1762م خليفة لبطرس الأكبر لعب ذلك مرحلة هامة من مراحل تطور السياسة الروسية، حيث أن هذه الأخيرة تبنت كل أحلام بطرس الأكبر وسعت إلى تدمير الإمبراطورية العثمانية وإحياء الدولة البيزنطية، التي اعتبر الروس ورثتهم، وما يدل على ذلك أن القيصر أطلقت على حفيدها الثاني اسم قسطنطين كما أطلقت على إحدى بوابات موسكو اسم "الطريق إلى بيزنطة"[1].

خاصة أنه من أبرز أحلام بطرس الأكبر هو إزالة الحواجز الثلاث بينه وبين أوربا الغربية، وهي كل من السويد وبولونيا والدولة العثمانية، فتمكنوا من إزالة الحاجز الأول وذلك باستيلائهم على جميع الولايات السويدية الفاصلة بينها وبين ألمانيا بمقتضى معاهدة ني ستاد المبرمة سنة 1672م، وأزيل الحاجز الثاني تقريبا بتعيين أحد أتباع الإمبراطورية كاترينا ملكا على بولونيا[2].

أما العثمانيين فإنهم خلال هذه الفترة تمسكوا بسياسة السلم اتجاه عاما، وتخلوا عن سياسة الجهاد القديمة إلا أنهم عندما كانت تفرض عليهم الضرورة حربا لم يتورعوا عن خوضها، كما أدرك العثمانيين أهمية الدبلوماسية في مسألة توازن القوى في أوربا وظهر بوضوح أن الحرب ليست وحدها هي الحاسمة في كل وقت[3]، خاصة أن الأوربيين كانوا يعتقدون بأن شمس الدولة العثمانية قد أذنت بالمغيب وأنها في أخر أيامها.

وبالتالي يمكن القول أن النصف الأول من القرن 18م مثل مرحلة هامة للجانب الأوربي والجانب العثماني وفق ما تطلبته الظروف والأحداث، ومع منتصف القرن 18م وبالتحديد مع وصول السلطان مصطفى الثالث إلى عرش الإمبراطورية العثمانية، هذا الأخير الذي كان مولعا بالحرب وكان ميالا لإصلاح في المقابل، كما شهدت فترته ازدياد

---

[1]. أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق ، ص 164.

[2]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 38.

[3]. أكمل الدين إحسان أغلوا، المرجع السابق ، ص 66.

النفوذ الروسية باعتبار أن كاترينا الثانية كانت شديدة العداوة لدولة العثمانية[1]، وسرعان ما عرفت تطورات كبيرة بين الروس والعثمانيين بعد مرحلة الهدوء الطويلة التي فرضتها معاهدة بلغراد وهي قيام الروس بخرق هذه المعاهدة، وعلى إثر ذلك تجددت الحرب بين الطرفين من جديد.

وعدا السبب المباشر والأساسي لتجدد الصراع وقيام الحرب هو القضية البولندية، وذلك من خلال أنه عندما توفي أوغست الثالث ملك بولونيا سعت كاترينا الثانية إلى تعيين سانسلان بونياتوسكي ملكا عليها بإستعمال نفوذها خلافا لما تعهدت به لدولة العثمانية[2]، بالإضافة إلى هذا قام الروس بالدخول إلى بولونيا رغم مذكرات الاحتجاج العديدة التي أرسلها الباب العالي وذلك لمطاردة الوطنيين البولونيين داخل الأراضي العثمانية[3].

وأمام ازدياد الضغط الروسي على بولندا دفعهم ذلك إلى طلب الحماية من العثمانيين ولجئوا إلى أراضيها فتعقبهم الروس حتى دخلوا قصبة بلطة التابعة لخان القرم إحدى الولايات العثمانية وأشعلوا النيران فيها، وهنا تنبهت الدولة العثمانية إلى السياسة الروسية في بولونيا وتيقنت إلى أنه يجب أن تضع حدا لها، لأن ذلك سوف يؤدي إلى أن تمحى بولونيا من العالم السياسي بانضمامها إلى روسيا أو بتجزئتها بينها وبين مجاوريها[4].

ونظرا لتعاظم الخطر الروسي على الدولة العثمانية التي بدورها سارعت إلى إعلان الحرب على روسيا سنة 1768م، بالرغم من أن العثمانيين كانوا يعانون من نقص استعدادهم من الناحية العسكرية رغم مرحلة السلم الطويل، أم الروس فكانوا أكثر استعدادا

---

(1). إبراهيم بك حليم، **التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية**، ط الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، 1998م،ص177.

(2). يلماز أوزتونا، المرجع السابق ، ص 623.

(3). المرجع نفسه، ص624.

(4). فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 330.

من العثمانيين، حيث أنهم قاموا بحشد جيوشهم في كل من أوكرانيا وأزوف وشمال القوقاز، وذلك لمهاجمة العثمانيين على ثلاث جهات، كما أوفدوا إلى البلقان عملاء مهمتهم إثارة الاضطرابات في الجبل الأسود، والصرب، وولاشيا، وملدافيا، وقلاع الدانوب واستعدوا من أجل ذلك للتقدم صوب الإستان سنة 1770م، خاصة أن الدولة العثمانية كانت عاجزة عن وقف زحف روسيا[1].

ومع الأوضاع التي كانت تعيشها الدولة العثمانية، إلا أنها أوعزت إلى كريم كراي خان القرم أن يفتح بابا الحرب مع الروس، الذي أستطاع بدوره السيطرة على إقليم سربيا الجديد الذي عمرته روسيا، بالرغم من أن الإتفاق العثماني الروسي كان ينص علي تركه فاصل بين أملك الدولتين، حيث أن روسيا عمرته لمنع وصول المساعدة من خان القرم إلى بولونيا، وكانت نتيجة إغارة كريم كراي هو إحداث خراب في الكثير من المستعمرات الروسية وعودته بالكثير من الأسرى[2]، وفي هذه الأثناء كانت رسل الروس تعمل على إثارة المشاكل في بلاد المورة، وتمكنت من السيطرة على كورون بهدف تشجيع العصيان، ثم توجهت بعد ذلك إلى جزيرة ساقز فتواجهت مع العثمانيين في المضيق المار بين الجزيرة وساحل أسيا، فتمكن العثمانيين من تحقيق الانتصار والعودة إلى ميناء جشمة[3].

وفي المقابل تبعتهم السفن الروسية التي ظن العثمانيين أنهم فارتان من الروس، وأنهما قدمتا لغرض اللجوء، فلم يعارضوهم في الدخول إلى الميناء إلا أن السفن ألقت النيران على المراكب العثمانية وبهذا نجح الروس في إحراق عدد كبير من السفن العثمانية سنة 1770م، ونتيجة لهذه الهزيمة البحرية أضحت الطريق إلى اسطنبول مفتوحة أمام الروس،

---

[1]. أحمد عبد الرحيم عبد الله، المرجع السابق ، ص 164.

[2]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 334.

[3]. ميناء جشمة: تنطق بالجيم الفارسية ومعناها اللغوي عين الماء، تقع هذه المدينة في الرأس الممتد من بر الأناضول إلى الغرب من أزمير. للمزيد أنظر فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 336.

إلا أنهم لم يستغلوا انتصارهم هذا في الزحف نحوا العاصمة، وفضلوا السيطرة على جزيرة لمنوس[1].

فضرب الحصار عليها إلا أن العثمانيين استطاعوا استرجاعها وفك الحصار عنها سنة1771م، كما تمكن الروس من تحقيق العديد من الانتصارات بعد ذلك كالسيطرة على قلاع إسماعيل، وكلي بندر، وأق كرمان وإخضاع شبه جزيرة القرم، إلا أنهم فشلوا في إحتلال طرابزون[2].

ونتيجة للانتصارات التي حققها الروس وتمكنهم من إخضاع الدولة العثمانية برا وبحرا أدى ذلك إلى قيام فرنسا بمساعدة الدولة العثمانية، أم النمسا وبروسيا فإنهم توسطوا بين كل من الدولة العثمانية وروسيا، منما أدي إلى إمضاء هدنة في مدينة جورجيو سنة 1772م، إلا أن محادثات الصلح انتهت بالفشل من جراء عدد المطالب الروسية التي اعتبرها العثمانيين زائد عن حدها[3]، والتي ظهرت حسب ما أشار إليها محمد سهيل طقوش: الاعتراف باستغلال القرم، حرية الملاحة والتجارة في البحر الأسود، حق حماية النصارى الأرثوذكسي في الدولة العثمانية.

إلا أن الدبلوماسية العثمانية أدركت الأهداف الروسية وانقض المؤتمر من دون التوصل إلي أي نتيجة، منما أدي بها إلى اجتماع الجانبين مرة ثانية في بوخارست، فقدمت روسيا مطالب أكثر إجحافا في حق العثمانيين والتي تمثلت أهمها في: التنازل للروس عن بعض القلاع والحصون، حرية الملاحة الروسية في البحر الأسود وبحر إيجة، تولية الروس

---

[1]. جزيرة لمنوس: جزيرة صغيرة تقع إلى الغرب من تيندوف عند مدخل الدردنيل. للمزيد أنظر بسام العسل، المرجع السابق ، ص 181.

[2]. محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ، ص 293.

[3]. روبين مانتران، الجزء الأول، المرجع السابق ، ص 410.

حق حماية النصارى الأرثوذكسي في البلاد العثمانية، إلا أنها رفضت مرة أخرى من طرف العثمانيين منما دفع إلى اندلع الحرب من جديد بين الطرفين[1].

ووجب الإشارة أن روسيا حاولت أيضا استمالة بعض المتمردين والحركات الانفصالية التي قامت في الولايات العربية، والتي كانت أهمها الظاهر عمر في الشام (1696م . 1775م)، بالإضافة إلى علي بك الكبير في مصر (1728م . 1772م) الذي استغل فرصة انشغال العثمانيين بالحروب الروسية وعمل على توطيد علاقته بالروس، كما أنه حاول أن يعقد اتفاقية مع الروس بتزويدهم بالأسلحة العسكر المدربين، وأن يكون الأسطول الروسي حامي للشواطئ المصرية ضد أي محاولة هجوم عثمانية ضد مصر، إلا أن حركته باءت بالفشل على يد محمد أبوا الذهب[2].

وفي تلك الفترة توفي السلطان مصطفي الثالث سنة 1774م، وخلفه أخوه السلطان عبد الحميد الأول، الذي كانت بداية فترة حكمه بسعي روسيا لاستعادة ما فقدته في أواخر أيام السلطان مصطفي الثالث، فقامت روسيا بإرسال جيوش ضخم بقيادة رومانزوف[3] باتجاه الجنوب، ونصب كمينا للقوات العثمانية عند قوزلحق ثم تابع زحفه باتجاه مدينة قارنا، واصطدم بالجيش العثماني الذي كان معسكر في الشمال إلى الغرب من قارنا وكانت بقيادة الصدر الأعظم محسن زادة الذي اضطر إلى طلب الهدنة، وقام بإرسال مندوبين للاتفاق على عقد الصلح وقبول الشروط التي رفضتها الدولة العثمانية عند اجتماع بوخارست، فاجتمع المندوبين العثمانيين مع السفير الروسي في مدينة قينا رجة[4].

---

[1]. علي حسون، **الروس والعثمانيون**، المرجع السابق ، ص 81.

[2]. رأفت الشيخ الغنيمي، المرجع السابق ، ص ص 213. 214.

[3]. رومانزوف: هو مؤسس حكم رومانوف في روسيا التي ضلت على عرش روسيا القيصرية في الثورة الشيوعية.

[4]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 342.

وعلى ذلك تم عقد المعاهدة التي اشتهرت في التاريخ باسم كوشك كينا رجة الصغرى، التي قامت بإنهاء الصراع العثماني الروسي على المضايق خاصة البحر الأسود، والتي تبعا لهذه المعاهدة أصبحت الدولة العثمانية تحت رحمة الروس[1].

[1]. محمد صبري الدالي، **القوة الأوربية الكبرى والصراع الروسي العثماني على البحر الأسود والمضايق**، د ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2014، ص 54.

المطلب الثاني: طبيعة معاهدة كوشك كينارجة

إن طبيعة المعاهدة الروسية العثمانية التي تم إبرامها سنة (1188هـ/ 1774م)، اتخذت شكل مغاير ومختلف عن المعاهدات التي تم إبرامها بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية وخاصة روسيا، حيث أن هذه المعاهدة أصبت خلال النصف القرن التالي من إبرامها أساس المعاهدات وذلك من خلال شروح نصوصها[1]، فهي معاهدة هدنة ترتبت عن مواجهة عسكرية ، وأبرمت لإنهاء حالة الحرب التي دامت أربعة سنوات، وهي تعتبر أيضا معاهدة امتياز إذا ما قورنت بمعاهدة الامتياز الفرنسية والبريطانية، بالإضافة إلى التسهيلات التي استفادت منها روسيا والتي ظهرت من خلال بنود المعاهدة خاصة فيما يخص حرية الملاحة والتجارة في البحر الأسود، بالإضافة إلى حماية الطوائف الأرثوذكسية داخل الدولة العثمانية[2].

كما أظهرت هذه المعاهدة الضعف الذي شاهدته الدولة العثمانية من خلال رفع روسيا دفعة واحد إلي الدرجة الثالثة بين فرنسا وبريطانيا، أم الدولة العثمانية فأسقطتها من القمة إلى الدرجة الثالث[3]، ومكنت روسيا من الظهور كدولة كبري في المنطقة، أم الدولة العثمانية فقد تقلصت مساحتها وذلك تبعا للمناطق التي فقدتها وبذلك تراجع دوروها الريادي، وبهذا يمكن القول أن المعاهدة العثمانية الروسية كانت تحمل في مضمونها هدنة إلا أنها في نفس الوقت كانت معاهدة امتياز وذلك يظهر من خلال بنودها التي اتخذت أشكال مختلفة سياسية واقتصادية ودينية[4].

---

[1]. أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق ، ص ص 665 . 666

[2]. سهيلة أحمد سرير، فتيحة حاج بن فطيمة، المرجع السابق ، ص 33.

[3]. يلماز أوزتونا، المرجع السابق ، ص629.

[4]. سهيلة أحمد سرير، فتيحة حاج بن فطيمة، المرجع السابق ، ص33.

المطلب الثالث: عرض بنود معاهدة كوشك كينا رجة وتحليلها.

بعد الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية ضد روسيا وجدت نفسها مجبرة للجلوس والاتفاق للتفاوض لإنهاء حالة الحرب، حيث أن يومان من المفاوضات كان كافيان لإتفاق على أسس المعاهدة التي بدأ التفاوض بها في ربيع عام (1188 هـ/ 1774م) في قصبة كوشك كينارجة قرب نهر الدانوب، كان الأمير رنين والمارشال رومانزوف يمثلاني الوفد الروسي، أما الوفد العثماني كانت برئاسة رسمي أحمد أفندي معتمد الصدارة ووزير الخارجية إبراهيم منيب أفندي، ورغم أن الممثلين العثمانيين وقعوا على هذه المعاهدة في 17 يوليو فقد أخر الأمير رنين التوقيع مدة أربعة أيام، فتم توقيعها في يوم (12 جمادى الأول 1188هـ/ 21 يوليو 1774م) وهو يوم الذكرى المخزية لروسيا وهو الذكرى الثالثة والستون لمعاهدة بروث[1].

الفرع الأول: بنود معاهدة كوشك كيناجة.

بناء على ما تم ذكره سابقا احتوت معاهدة كوشك كيناجة على ثمانية وعشرون بندا وأضيف إليها بندان سريان وقد جاءت بنودها كالتالي:

المادة الأولى: كل ما سبق وقوعه بين الدولة العلية ودولة روسيا من عداوة ومخاصمة قد محي وأزيل من الآن إلى الأبد وكل الأضرار والتعديات التي صار الشروع في استعمالها وإجرائها من الطرفين بالآلات الحربية وبغيرها صارت نسيا منسيا إلى الأبد ولا يجري بعد الآن ولا في وقت ما انتقام بل صار الصلح برا وبحرا عوضا عن العداوة بوجه لا يعتريه التغيير بل يراعي ويصان من طرف الهمايوني ومن طرف خلفائي الأمجاد وكذلك يحفظ ويصان ما جرى تمهيده من ملكة روسيا المشار إليها وحلفائها من الاتفاق والموالاة الصافية المؤبدة والسالمة من التغيير وتستمر هذه المواد جارية ومعتبرة بكمال الدقة والاهتمام وتكون

[1]. يلماز أوزتونا، المرجع السابق ، ص 628.

قضية الموالاة مرعية بهذه الصورة بين الدولتين وفي أملكهما وبين رعايا الطرفين بحيث لا تقع فيما بعد ضدية بين الفريقين لا سرا ولا جهرا ولا نوع من أفعال البغضاء والأضرار. وبحسب الموالاة المتجددتين تكون جرائم جميع الرعايا المتهمين لدى الدولتين وكيفما تهمتهم بلا استثناء نسيا منسيا ويعرض عنها بالكلية من الجهتين والذين أخذوا منهم ووضعوا في السجون يطلق سبيلهم وتعطى الرخصة برجوع الأشخاص الذين نفوا إلى الجهات وبعد إمضاء المصالحة يرد إليهم ما كانوا أحرزوه من الرتب والأموال أو الذين استحقوا منهم عقابا من أي نوع كان لا يتعارض لهم بسبب ما أو بوسيلة ما أصلا ولا بضرر وتأديب وإذا تصدى أحد لضررهم والتعرض لهم يصير تأديبهم وكل من المذكورين يكون تحت حماية ومحافظة القوانين ومن الواجب معاشرتهم بحسب عادات الولايات قياسا على الولايات المتاخمة.

المادة الثانية: بعد تنقيح هذه العهدة المباركة ومبادلة صكوك التصديق إذا ظهر من بعض رعايا الدولتين عدم الطاعة أو خيانة أو اتهموا بتهمة أخرى ووجدوا في بلاد إحدى الدولتين لقصد الاختفاء أو الالتجاء فهؤلاء ما عاد الذين دخلو منهم في الدين الإسلامي في دولة العليا والذين تنصروا في دولة روسيا لا يقبلون أصلا ولا تجري لهم الحماية بل بالحال يردون إلى بلادهم أو يطردون من بلاد الدولة التي التجئوا إليها وذلك حتى لا يحصل بين الدولتين بسبب هكذا أشخاص لا نفع فيهم أمر يقضي إلى البرودة بين الطرفين أو يكون باعثا لبحث لا طائلة تحته، وكذلك إذا حصل من أحد رعايا الطرفين سواء كان من الإسلام أو من زمرة المسحيين ذنب أو تقصير وعلى أي ملاحظة كانت التجأ لإحدى الدولتين فإنه ينبغي رده عند طلبه بلا تأخير[1].

المادة الثالثة: جميع قبائل القرم وطوائف بوجاق وقوبان ويديسان وجنبويلق ويديجكول التاتارية يصير قبولها والاعتراف بحريتها بلا استثناء من طرف الدولتين بشرط أن تكون تلك

[1]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 342.

القبائل تابعة لدولة أجنبية بوجه ما والخانات المنتخبون من نسل آل جنكيز المستقلون في حكوماتهم باتفاق جميع الطوائف التتار يبقون على ما هم عليه يحكمون في الطوائف المرقومة بحسب قوانينهم وعاداتهم القديمة بشرط أن لا يؤدوا ضريبة عن مادة ما لدولة من الدول الأخرى. ودولتنا العليا ودولة روسيا لا يتدخلان في أمر انتخاب الحانات المومأ إليهم ونصابهم ولا فيما يحدث من أمورهم المخصوصة ولا في أمور حكومتهم بوجه ما، بل يكون حكمهم نافذا في حكومتهم وفي الأمور الخارجية كدولة مستقلة مثل سائر الدول المستقلة. وطائفة التتار المرقومة تكون مقبولة ومعترفا بكونها غير تابعة لأحد سوى للحق سبحانه وتعالى. وحيث أن الطائفة المذكورة هي من أهل الإسلام وكون ذاتي السلطانية الموسومة بالعدالة هي إمام المسلمين وخليفة الموحدين فإنها توجب على الطائفة المرقومة أن لا تلقى خللا في الحرية الممنوحة لدولتهم وبلادهم بل يجب أن تنضم أمورها المذهبية من طرفي الهمايوني بمقتضي الشريعة الإسلامية وأراضي كرش وأراضي القلعة المسماة بالقلعة الجديدة التي خصصت لدولة روسيا والقصبة الواقعة بجانب القرم وقويان ما عاد ثغورها والقلاع والأماكن والأراضي التي وقع الاستيلاء عليها وجميع الأراضي الواقعة بين مياه نهري برادونسكي ودي دادري ومياه نهري آقصوا وطورله حتى حدود المملكة فهذه جميعا ترد لطوائف المرقومة وقلعة أوزي مع قطعتها القديمة تبق تحت تصرف الدولة العلية كالسابق.

وبعد تكميل عهد المصالحة تتعهد دولة روسيا بإخراج جميع عساكرها من الممالك التاتارية وتتعهد الدولة العليا أيضا بكف يدها عن ما هو لها كليا كان أو جزئيا من جميع أنواع القلاع والقصبات والمساكن وسائر الأشياء الواقعة في جزيرة القرم وجزيرة قوبان وطمان وأن لا ترسل فيما يأتي محافظا عسكريا للمحل المرقوم أو عساكر بل ترد الممالك المذكورة لطوائف التتار المرقومة بالوجه المحرر وكما أن دولة روسيا جعلت الطوائف المرقومة غير تابعة لأحد ومستقلة حقيقتا في حكومتها على وجه أن تكون الحرية المطلقة معمولا بها بما[1] فيها كذلك دولتنا العلية تتعهد بأن لا ترسل فيما يأتي للقصبات والقلاع والأراضي والمساكن

[1] ـ فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص343.

المذكورة محافظا عسكريا ولا غيره من زمرة عساكر السكبان أو غيرهم كيفما كان اسمهم ونوعهم والحرية الممنوحة للطوائف المرقومة من طرف دولة روسيا تمنحها لها أيضا دولتنا العليا مع الاستقلال بحيث لا تكون الطوائف المذكورة تابعة لأحد.

المادة الرابعة: لما كان بمقتضى القواعد الأصلية المخصوصة بجميع الدول يجوز لكل دولة أن تجري في ممالكها ما تراه مناسبا من النظام فلدولتين المتعاقدتين الرخصة الكاملة المطلقة بدون تقييد أن تبنيا ما تستنسبه من القلاع والمدن والقصبات والأبنية وأن يصلح كل منهما ويحدد ما يكون قديما من قلاعهما وسائر أملاكهما.

المادة الخامسة: حيث أنه قد تيسر تجديد ما للجوار من حقوق الموالاة والمصفاة في انعقاد هذه المصالحة المباركة فلدولة روسيا أن تعين من طرفها في الأستانة (أنوبياتو) يعني سفيرا متوسطا أو مرخصا من الدرجة الثانية فيقيم دائما لدى دولتنا العليا وعلى الدولة العليا أن تجري لسفير الموما إليه بالنظر لرتبته مراسم الاعتبار والرعاية الجارية منها لسفراء الدولة الأوفر اعتبارا. وإذا وقع احتفال رسمي عمومي وكان سفير إمبراطورية الألمان في رتبة رفيعة أو صغيرة فإنه يكون بعد سفير دنرلانك (أي هولاندا أو الفليمنك) الكبير وإذا لم يكن لدولة دنرلانك سفير كبير فإنه يكون بعد سفير ونديك الكبير (أي البندقية).

المادة السادسة: إذا وقعت سرقة أو تهمة عظيمة أو أمر غير لائق يستوجب التعزيز من الذين هم بالفعل في خدمة سفير دولة روسيا فبعد التقرير يجب استرداد تلك الأشياء المسروقة بالتمام على الوجه الذي يبينه السفير. والذين يتصورون قبول الدين المحمدي وهم في حالة السكر فلا يقبلون في الدين المحمدي بل بعد زوال السكر ورجوعهم إلى حالتهم الأصلية بعودة عقولهم لرؤوسهم يطلب منهم بيان إقرارهم واعترافهم في مواجهة من يرسله السفير أيضا وأمام بعض المسلمين ممن ليس لهم غرض ثم يصير قبولهم على هذا الوجه[1].

[1]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص ص 343. 344.

المادة السابعة: تتعهد دولتنا العلية أن تصون حق الديانة المسيحية وكنائس المسحيين صيانة قوية وتمنح سفراء دولة روسيا الرخصة بإبرام التفهيمات المتنوعة عند كل إحتياج سواء كان متعلق في الكنيسة المذكورة في المادة الرابعة عشر الكائنة في المحروسة القسطنطينية أو في صيانة خادميها وإذا عرض السفير المومأ إليه شيأ ما بواسطة معتمد له يتعلق بدولة مصافية ومجاورة لدولة العليا فتتعهد دولتنا العليا قبول المعروض والمعتمد.

المادة الثامنة: تعطى الرخصة التامة لرهبان دولة روسيا وسائر رعاياها بزيارة القدس الشريف وسائر الأماكن التي تستحق الزيارة ولا يتكلف المسافرون ولا السائحين لدفع نوع من أنواع الجزية والخراج ولا يطلب ذلك منهم في أثناء الطريق لا في القدس الشريف ولا في سائر الأماكن وتعطى لهم الفرمانات بالوجه اللائق مع أوامر الطريق التي تعطى إلى رعايا سائر الدولة والذين يقيمون منهم في أراضي الدولة العليا لا يمكن أن يحصل لهم تعرض ومداخلة بوجه من الوجوه بل تصير حمايتهم وصيانتهم تماما بمقتضى قوة أحكام الشريعة.

المادة التاسعة: المترجمون الموجودون في خدمة سفراء روسيا المقيمين في محروسة القسطنطينية من أي ملة كانوا حيث خدموا أمور الدولة وخدمتهم هذه راجعة للدولتين فإنهم يعاملون بكمال المروة والاعتبار ولا تجوز مواخذتهم في الأمور المكلفين بها من طرف من هم بخدمته.

المادة العاشرة: لحين إمضاء هذه المصالحة المباركة وإيصال التنبيهات اللازمة من طرف سرادرية عساكر الطرفين للمحالات المقتضية إذا حدثت خلال ذلك مخاصمة في أي محل كان لا يعد ذلك تعرضا وما يحصل بسبب ذلك من الفتوحات والاستيلاء لا يعتبر ويكون كأنه لم يكن ولا أحد من الدولتين يستفيد من مثل هذا شيئا[1].

[1]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص ص 345. 346.

المادة الحادية عشر: قد تقرر لأجل منفعة الدولتين سير سفنها وسفن تجارهما بلا مانع في جميع بحارهما وتعطى الرخصة من جانب دولة العلية إلى سفن روسيا وسفن تجارها بأن تتمتع بالتجارة في كل الأساكل (أي الموانئ) وكل محل بالوجه الذي أجازته دولة العليا في سائر الدولة وأن يمكثوا في المعابر والثغور المتصلة بالبحار المذكورة وفي عموم الموانئ والشطوط الساحلية من البحر الأبيض إلى البحر الأسود ومن البحر الأسود إلى البحر الأبيض.و كما صار البيان أعلاه بحق هذه المادة قد أعطية الرخصة من جانب الدولة العليا إلى رعاية دولة روسيا بأن يتحدوا برا مع أهالي ممالك دولتنا العليا ويكون لهم ما حصلت به المساعدة والمسالمة والمعافيات في التجارة الحرية إلى أحب أصدقائنا فرنسا وإنجلترا ويسرون على هذا المنوال في نهر الطونة وعند ظهور أي نوع كان من الاحتياج سواء كان في أمر التجارة أو فيما يتعلق بنفس التجار أو بالجميع تراعي شروط الملتين المذكورتين وتعتبر على الوجه المحرر لفظا بلفظ في هذه المادة ولتجار الروس أن ينقلوا ويخرجوا كل نوع من الأمتعة بعد أن يؤدوا الرسومات التي يعطيها غيرهم من الملل المذكورة ويجوز لهم أن يصلوا إلى سواحل ومرافئ البحر الأسود وسائر البحار وإلى محروسة القسطنطينية وقد رخص لرعايا الطرفين بالتجارة وتسيير السفن في عموم مياه المواضع المذكورة بلا استثناء وأعطيت لهم الرخصة من جانب الدولتين بالإقامة في بلادهما المدة اللازمة لإدارة مصالحهم وتجارتهم وحصل التعهد بذلك ما الطرفين بهذا الباب بأن يكون لتجار روسيا أيضا من رعايا سائر الدولة المتحابة من الحرية والمسالمة ولكون المحافظة على النظام في كل المواد هي من ألزم الأمور أعطيت الرخصة من جانب دولتنا العليا بتعيين قناصل ووكلاء قناصل من طرف دولة روسيا في عموم المواقع التي ترى أنها لازمة لذلك ويعتبرون في سائر الأمور مثل قناصل سائر الدول المتحابة وقد رخص لهؤلاء القناصل ووكلاء القناصل بأن يستخدموا في معيتهم تراجيمين من المسلمين الحائزين برا آتي الشاهانية المعبر عنهم ببر أتلي ويكون[1] هؤلاء التراجيمين ما لأمثالهم الموجودين في خدمة إنجلترا وفرنسا وسائر الملل من

[1] ـ فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 347.

المعاقبات وأعطيت الرخصة من جانب دولة روسيا إلى رعايا الدولة العليا بأن يتاجروا برا وبحرا في ممالك روسيا ويكون لهم ما لسائر الملل المتحابة مع روسيا من الامتيازات والمعافيات وذلك بعد أداء الرسوم المعتادة وتجري المساعدة بكل وجه لسفن الدولتين التي تطرأ عليها الطوارئ في أثناء سيرها في البحر يعني عند وقوع حوادث تلزم لها الإعانة بما يلزم لجانب سائر الدول الأوفر صداقة ويأخذ لهذه السفن ما يلزمها من الأشياء بالأسعار الجارية.

المادة الثانية عشر: إذا رغبت دولة روسيا أن تعقد معاهدة تجارية مع الإفريقيين أي حكومات طرابلس الغرب وتونس والجزائر فدولتنا العليا تتعهد ببذل اعتبارها وجهدها لحصول دولة روسيا على مرغوبها وتكفل حكومات الإيالات المذكورة بأنها تحافظ على العهود المرسومة.

المادة الثالثة عشر: يلزم استعمال هذه العبارة في اللسان التركي(تماما روسيا لولرك بادشاهي) يعني من طرف دولتنا العلية في جميع السندات وعامة المكاتيب وفي كل خصوص اقتضى وضع هذا اللقب المعتبر أعني (تماما روسية لولرك امبراطوريجه سي).

المادة الرابعة عشر: يجوز لدولة روسيا أن تبني كنيسة على الطريق العام في محلة بك أوغلي في جهة الغلطة غير الكنيسة المخصوصة قياسا على سائر الدول وهذه الكنيسة هي كنيسة العوام وتسمى باسم كنيسة دوسوغرنة وتكون تحت صيانة سفير دولة روسية إلى الأبد وتكون أمينة من كل تعرض ومداخلة وتصير حراستها[1].

المادة الخامسة عشر: إنه بمقتضى النظام الذي به تعينت وتحددت حدود الدولتين يبعد عن الملاحظة وجود أمر يستوجب نزاع جسيم يوجب المباحث لرعايا الطرفين. لكن لأجل دفع أسباب المضار والخسائر المحتمل ظهورها من عوارض غير مأمولة قد وقع القرار بالاتفاق

[1]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ،ص 347.

بين الدولتين أنه عند حدوث أمر كهذا يجب على الحاكم الموجود على طرف الحدود أن يفتش على المادة التي حدثت أو أنه يجري فحصها بمعرفة مأمورين يتعينون لذلك وبعد تفتيش المادة كما ينبغي يجرون إحقاق الحق لصاحبه بلا تأخير. وحصل التعهد الصافي بأن مادة حسن النظام والموالاة التي تمهدت حديثا وانعقدت في هذه العقيدة المباركة لا تتغير أصلا بحدوث قضايا كهذه.

المادة السادسة عشر: ترد دولة روسيا لدولة العليا مملكة البوجاق مع قلاع أقكرمان وكلي وإسماعيل وسائر القصبات والقرى بما فيها من جميع الأشياء وترد لدولة العليا قلعة بندر أيضا وكذلك ترد لدولة العليا إيالتي الأفلاق والبغدان مع كافة قلاعها مدنها وقصباتها وقراياها وما هو داخلها من جميع الأشياء وقد قبلت الدولة العليا الممالك المرقومة على الشروط الآتية بيانها وتعهدت بحفظ الشروط المذكورة تماما ووعدت بذلك وعدا معمولا به.

أولا: يجري العفو على أهالي هذه الحكومة الجديدة جميعا من أي قسم كان من المراتب والكيفيات والحال والاسم والوجاهة بلا استثناء وأن تغضي عما ظن فيهم من الأعمال المغايرة وكل تهمة تتعلق بهم من الحركات التي كانت مخالفة لأمور الدولة العليا وتكون نسيا منسيا إلى الأبد وعلى موجب مضمون المادة الأولى يصير إعادتهم إلى مناصبهم ورتبهم وترد أملاكهم السابقة ويعودون إلى ما كانوا يملكونه من الأملاك قبل الحرب وتجدد أمورهم.

ثانيا: الديانة المسيحية تكون من كل الوجه حرة كالأولى ولا يحصل ممانعة لإجرائها قط ولا يمنع إحداث كنائس جديدة ولا ترميم الكنائس القديمة[1].

ثالثا: الأراضي والأملاك الموجودة ضمن دائرة إبرائل وخوتين وفي سائر المواضع المأخوذة بغير حق المتعلقة من القديم بالأديرة وبسائر الأشخاص فهذه جميعها ترد للمرسومين المعبر

[1]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ،ص 348.

عنهم الآن بالرعاية.

رابعا: يكون لجماعة الرهبان الاعتبار بما يناسبهم من الإمتياز.

خامسا: يرخص للأعيان الذين يرغبون التوجه إلى محل آخر بترك الوطن أن ينقل أشيائهم بالحرية وأن يمهلوا مدة سنة للانتقال من وطنهم وذلك ليكون لهم وقت كافي لتنظيم مصالحهم وتعتبر هذه المهلة من تاريخ التصديق على الصك.

سادسا: لا يصير تحصيل شئ لا نقود ولا خلاف ذلك من المحاسبات القديمة مهما كانت.

سابعا: لا يصير تكليفهم ولا مطالبتهم بشئ عن مدة الحرب بتمامها بل نظرا لما صادفوه بأثناء امتداد الحرب من المضرات والتخريب قد أعطي بعد ذلك للمذكورين أيضا مهلة سنتين تعتبر من تاريخ مبادلة صك التصديق الهمايوني.

ثامنا: بعد انقضاء هذه المهلة تتعهد دولتنا العليا بمعاملتهم بالمروءة الكلية في أمر تعيين الجزية ونحافظ على سخائها الجليل على قدر الإمكان ويصير تأدية جزيتهم بواسطة مبعوثيهم مرة في كل سنتين وبعد أداء هذه الجزية بتمامها فلا يتعرض لهم أحد أصلا كائن من كان من باشا أو حاكم ولا يطالبون بشئ ما من اقتراح الضرائب بأي اسم كانت بل يكونون متمتعين بالامتيازات التي تمتعوا بها في زمن السعيد أيام سلطنة جدي الأمجد السلطان محمد خان الرابع[1].

تاسعا: يرخص لأمراء هذه الحكومة أن يقيم كل منهم من طرفه وكيلا لدى الدولة العليا باسم مصلحتكدار ويكون هؤلاء الوكلاء نصارى من ملة الروم بدلا من القبو كتخدايات الذين كانوا يتعاطون رؤية أمور الملك وتجرى بحقهم من جانب الدولة العليا المعاملة بكمال المروءة وينالون ما يستحقون بحسب قواعد الملل أي أنهم يكونون معتبرين ومن كل تعرض آمنين ومصانيين.

[1]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 349.

عاشرا: تعطي الرخصة وتحصل الموافقة من جانب الدولة العلية إلى سفراء الإمبراطورية الروسية بأن يتذاكروا عند الاقتضاء فيما يتعلق بصيانة ومساعدة الحكومتين المذكورتين وتتعهد الدولة العلية برعاية ما يعرضه سفراء الروس من المواد بحسب اعتبار الصداقة اللائق بالدولتين.

المادة السابعة عشر:

أولا: يلزم دولة روسيا أن ترد إلى الدولة العليا جزائر البحر الأبيض التي هي الآن تحت حكمها وتتعهد دولة العليا بأن تجري في حق أهل الجزائر المذكورة كمال الرعاية والعدل وتعاملهم بالعفو عن جميع أنواع القباحات (أي الجرائم) المصرحة بها في المادة السالفة وعموم الأفعال التي جرت بمظنة المخالفات لأمور دولة العليا فهذه جميعا تكون نسيا منسيا ومعفى عنها بالكلية.

ثانيا: لا يصير أدنى تعرض وتضييق على ديانة المسحيين ولا يحصل ممانعة بوجه ما في أمر تعمير وتجديد الكنائس ولا يصير التعرض والمداخلة أصلا في حق الأشخاص الذين يخدمون الكنائس المذكورة.

ثالثا: بسبب التكديرات والتخريبات التي أورثتها لهم هذه المحاربة من تاريخ وجودهم تحت حكومة الدولة الروسية وبعد مرور سنتين من تاريخ استرداد الجزائر المذكورة لدولة العليا لا يستحصل من أهالي الجزائر المذكورين من أي نوع كان أصلهم.

رابعا: الذين يرغبون في ترك الوطن ويردون التوجه إلى بلاد أخرى تعطى لهم الرخصة من جانب الدولة العليا بنقل أموالهم وأشيائهم ولكي يكون لهم وقت كافي لتنظيم مصالحهم يمهلون مدة سنة كاملة اعتبار من تاريخ مبادلة التصديق على صك المعاهدة[1].

خامسا: يلزم رجوع أسطول روسيا من مياه الدولة العليا في مدة ثلاثة أشهر من بعد مبادلة

[1]- فريد بك المحامي،المصدر السابق ، ص350.

التصديق على هذا الصك وإذا احتاج الأسطول لشئ فعلى الدولة العليا أن تعيله قدر الإمكان.

المادة الثامنة عشر: قلعة قلبرون الواقعة في بوغاز أوزي صوي مع مقدار كافي من الأراضي الكائنة في ساحل الطرف الشمالي من النهر المذكور مع الصحراء الخالية الواقعة بين آق صور وأوزي صو تبقى مستقلة على الدوام تحت تصرف روسيا بلا معارضة.

المادة التاسعة عشر: تكون القلعة الواقعة في جزيرة القرم وجميع ما هو موجود داخل كرش وثغورها مع أراضيها من البحر الأسود حتى حدود كرش القديمة طولا لحد المحل المسمى بوخاجة وسن بوخاجة على خط مستقيم من الأعلى إلى بحر أزاق يبقى تحت تصرف روسيا على الدوام بلا معارضة.

المادة العشرون: يسحب مفهوم السندات التي عقدت بين الحاكم وتولستوي وبين حسن باشا محافظة آجو بتاريخ 1700م و1300هـ خصصت قلعة أزاق بحدودها الأول إلى دولة روسيا للأبد.

المادة الحادية والعشرون: وحيث إن القبارطين أي القبارطة الكبيرة والقبارطة الصغيرة لهما تعليق مع خانات القرم بسبب وقوعهما في جوار طائفة التاتار قد أحيلت مادة تخصيصهما لدولة روسيا إلى خانات القرم ومشورتهم وإلى رأي رؤساء التاتار[1].

المادة الثانية والعشرون: قد تقرر بالاتفاق بين الدولتين محو وإزالة جميع الشروط والعهود السابقة والعهدة الواقعة في قلعة بلغراد المنعقدة بينهما وما حدث بينهما من كافة الشروط محوا أبديا وهو أن كلا من الدولتين المتعاقدتين لا يقوم بداعية ما من حيث العهود المذكورة ويستثنى من تلك الشروط الواقعة في سنة 1700هـ بين الحاكم تولستو وبين حسن باشا محافظة قلعة آجو فيما يتعلق بتعيين وتحديد حدود القلعة المذكورة وحدود قوبان فإن الشروط

[1]. فريد بك المحامي،المصدر السابق ، ص 351.

المذكورة تبق كالأول بلا تغيير.

المادة الثالثة والعشرين: إن قلاع بغداد حق وكوتانسي وشهربان الكائنة في حوالي كورجي ومكريل المستولية عليها عساكر الروسية تقابلها دولة الروسية على أن تكون هذه القلاع لأصحابها الأصليين وذلك أن بعد التحقيق إذا تبين أن الدولة العليا كانت مالكة لها منذ القديم أو منذ مدة مديدة حين إذا تكون عائدة لدولة العليا وبعد مبادلة التصديق على هذا الصك المبارك تخلى عساكر الروس القلاع المذكورة في الوقت المعين والدولة العليا تتعهد أيضا بحسب مضمون المادة السابقة بأن تشمل بالعفو جميع الذين صدرت منهم حركات ضد الدولة العليا في أثناء امتداد المحاربة وأن تكف يدها إلى الأبد عن أخذ الوبركو عن الصبيان والبنات وعن طلب أي نوع كان من الجزية وأنه ما عدا الذين لهم تعلق بها من القديم لا تدعي على فرد واحد من الطوائف المذكورة بكونه من رعاياها وأنها تترك مرة أخرى جميع الأراضي وسائر الاستحكامات التي ضبطها الكرجيون والكريون لحكومتهم ولمحافظتهم المطلقة وأنها لا تتعرض ولا تجري تضيقا على أديرة وكنائس الديانة بوجه ما ولا تمنع ترميم القديم ولا بناء الجديد منها وبأن تمنع باشا جلدر وجميع رؤساء الجيش والضباط من التعرض لأي داعي كان لأموال الأديرة والكنائس المذكورة وإضاعتها ولا تتعرض دولة روسيا لطوائف المذكورة ولا تتدخل في أمورهم لأنهم من رعايا الدولة العليا[1].

المادة الرابعة والعشرين: بعد إمضاء المواد والتصديق عليها تتهيأ بالحال جميع عساكر الروس الموجودة في الجهة اليمنى من نهر الطونة للعودة والرجوع بحيث في ظرف شهر واحد تقطع الضفة اليسرى من هر الطونة المذكور وبعد مرور العساكر المذكورة تماما على الضفة اليسرى المرقومة يصير إخلاء قلعة حرسوها وتسلم لعساكر الإسلام وبعدها تحصل المبادرة الدفعة وفي آن واحد لتخلية مملكتي الأفلاق والبوجاق وقد تعين لهذا الإخلاء مهلة شهرين وبعد انسحاب كافة عساكر روسيا من المملكتين المذكورتين تترك عساكر روسيا من

[1]- فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص352.

الجهة الواحدة قلعة يركوك وبعدها قلعة إبرائيل ومن الجهة الأخرى قصبة إسماعيل وقلاع كلي أفكرمان وتسيير متوجهة لتلتحق بسائر عساكرها تاركتا القلاع المذكورة للعساكر الإسلام وقد خصص لتخلية المملكتين المذكورتين مهلة ثلاثة أشهر وبعد ذلك تترك عساكرها تاركتا القلاع المذكورة للعساكر الإسلامية وقد خصص لتخلية المملكتين المذكورتين مهلة ثلاثة أشهر وبعد ذلك تترك عساكر روسيا مملكة بغدان وتمر في الجهة اليسرى من نهر طورله وعلى هذه الصورة تحصل تخلية المواضع والممالك السابقة ذكرها يعني في مدة خمسة أشهر بعد إمضاء المعاهدة والمصالحة المؤبدة بين الدولتين وعند مرور كافة عساكر روسيا من المملكتين المذكورتين تترك عساكر روسيا للضفة اليسرى من نهر الطورله حين إذا يصير تسليم قلاع خوتين وبندر للعساكر الإسلامية، وأما أراضي قلبرون التي سبقت التصريح عنها وزاوية الصحراء الواقعة بين آق صور وأوزي صو يصير تسليمها على الوجه الموضح في المادة الثامنة عشر بهذه الشروط وفي الوقت المذكور لدولة روسيا وتكون إلى الأبد مصانة من التعرض. وعلى عساكر روسيا الموجودة في جهات جزائر البحر المتوسط مع عساكر روسيا في المدة الزمنية المنعقدة ولا يمنعون وتتعهد الدولة العليا لعدم ممانعتهم بأي وجه كان بموجب الشروط المذكورة أو في مدة سنة كاملة [1].

المادة الخامسة والعشرون: جميع أسرى الحرب من ذكور وإناث من أي درجة ورتبة كانوا يسرحون ويردون إلى أوطانهم ما عاد المسيحيين الذين دخلوا في الدين المحمدي بإرادتهم في الدولة العليا والمسلمين الذين تنصروا بإرادتهم في أثناء وجودهم في أراضي روسيا وهذا كله بعد مبادلة التصديق على صكوك هذه العهدة المباركة حالا بلا عذرا أصلا وبلا عوض وبغير فدية وكذلك جميع المسحيين الذين وقعوا في الإسترقاق من لهيين وبغدانيين والأفلاقيين ومن أهالي المورة والجزائر والكرجين كافة بلا استثناء يعتقون بلا ثمن وبغير عوض وكذلك الذين استرقوا من رعايا روسيا ووجدوا في ممالك المحروسة يصير تسليحهم

[1]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 353.

وردهم إلى موطنهم وذلك بعد انعقاد هذه المصالحة المباركة وكذلك تجري هذه الأمور أيضا بهذه الصورة عينها في حق رعايا الدولة العليا.

المادة السادسة والعشرون: لأول وصول الخبر عن إمضاء هذه المواد إلى القرم وأزي يخابر سرا عسكري روسيا الموجودة في القرم بالواقع محافظة أوزي وفي مدة شهرين يرسلاني مأمورين معتمدين لأجل تسليم وتسلم قلعة قلب روم مع الصحاري المصرحة في المادة الثامنة عشر التي مر ذكرها المعتمدون المذكرون يجرون تماما المادة المذكورة في مدة شهرين من تاريخ مقابلتهم واجتماعهم يعني أن المادة المذكورة تجري بتمامها في مدة أربعة أشهر من تاريخ يوم إمضاء هذه المعاهدة وإن أمكن ففي أقل من ذلك بدون تأخير يخبرون الصدر الأعظم والفلد مارشال عن إكمال مأموريتهم.

المادة السابعة والعشرون: لأجل زيادة تأكيد وتمهيد وتقوية لهذه المصالحة المباركة والموالاة والمصافات بين الدولتين يصير بعث وتيسير سفيرين كبيرين فوق العادة حاملين صكوك لهذه المصالحة الخيرية ويكون ذلك في الوقت الذي يتعين برضاء الطرفين فيتقابل السفيران في رأس الحدد بمعاملة متماثلة ويراعى حق السفيران الموما إليهما الرسم المعتاد المرعي بحق سفراء دولة أوربا الأوفر اعتبارا لدى الدولة العليا وترسل هدايا بواسطة السفيران الموما إليهما لائقة بشأن دولتهما ليكون ذلك دليلا على صفاء الجهتين[1].

المادة الثامنة والعشرين: بعد إمضاء مواد هذه المصالحة المؤبدة من معتمدي وهما الموقع الرسمي أحمد ورئيس الكتاب إبراهيم منيب دام مجدهما ومن مرخص الدولة الروسية البرنس راينين الجينرال لفونت ختمت عواقبها بالخير تصدر التنبيهات من جانب الصدر الأعظم والجنيرال فلد مارشال إلى جميع عساكر الدولتين الموجودة برا وبحرا في كل جهة لمنع كل نوع من معاملة خصامية بينهم ويرسل أيضا في الحال من جانب الصدر الأعظم والجينرال فلد مارشال معاونين إلى أساطيلهم الموجودة في البحر الأبيض والبحر الأسود واتجاه بلاد

[1]- فريد بك المحامي،المصدر السابق ، ص354.

القرم وإلى جميع المواقع الحربية لمنع العدوان وأسباب القتال في كل محل بعد انعقاد المصالحة. والمعينان المرسلان من طرف الصدر الأعظم والجنيرال فلد مارشال لابد أن يكون بحسب التنبيهات مصانين ومأمونين من كل وجه. وإذا سبق وصول معاون روسيا إلى سرا عسكري فالمؤما إليه يبعث إلى السر العسكري لدولة العليا أمر الصدر الأعلى الحاوي على التنبيه وإن سبق وصول معاون الصدر الأعظم يبعث سر عسكري لدولة العليا إلى سر عسكر الروسيا أمر الفلد مارشال الحاوي كذلك على التنبيه وبما أن الصدر الأعظم والفلد مارشال دولة روسيا بترو قونت رومانجوف قد فوض إليهما من طرف الهمايوني ومن طرف إمبراطورية روسيا المشار إليها أمر تمهيد عقود وعهود عهدة الصلح المباركة المنعقدة في جميع مواد الصلح المؤبدة المسطورة في العهدة المذكورة يصير إمضائها من طرف الصدر الأعظم والفلد مارشال وختمها بأختامهما لتصديق كما لو كانت جرت بحضورهما. والمواد المنعقدة التي تمهدت وصار الوعد بها تراعي مراعاة قوية بدون تغيير ولا تبديل وتجري بالدقة بحسب منطوقها ولا يفعل شئ مخالف لها قطعا ويحرر في المواد المذكورة التي تقررت وجري التصديق عليها من طرف الصدر الأعظم والفلد مارشال المومأ إليهما سندان ممضيان بإمضائهما ومختومان بختمهما: أحدهما هو سند الصدر الأعظم يتحرر بالتركية والإطالياانية وسند الفلد مارشال يكتب بالروسية والإطالياانية أيضا وبمقتضى الرخصة المعطاة إلى المرخصين من طرف الدولتين ينبغي أن يوصلوا إلى الفلد مارشال السند الواحد باعتبار كونه صادرا من جانب الدولة العليا وبعد إمضاء المواد بخمسة أيام وإن أمكن في مدة أقل من ذلك تجري مبادلة السندات وحال ما يسلم المرخصون سندات الصدر الأعظم يأخذون سندات الفلد مارشال والقونت رومانجوف[1].

إن ما جرى تجديده وتمهيده بحسب المواد المذكورة من الصلح والصلاح المبطل للحرب والكفاح يكون مقررا ومعتبرا من بعد الآن وبحسب ما اعتادت عليه السلطتين من شيم

[1]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 355.

الصداقة الكريمة ومن الوفاء بالعهود فإننا نجري العهد والميثاق والتصديق تماما ونراعي حق الرعاية جميع ما وقع من قيود وشروط في الثمانية والعشرين مادة المذكورة ونجري جميع عهود مواثيق الصلح والصلاح وكذلك شرطي المادتين المحررتين في نيشاني الهمايونين الذين صار إعطاؤهما ويكون ذلك مدة دوام واستمرار المواد التي صار تأيدها والتصديق عليها من مرخص دولة روسيا ومرخصنا بحيث أنه لا يحصل خلل ولا مخالفة من طرفها ولا من طرفنا السلطاني الهمايوني ولا من طرف أخلافنا ووكلائنا ذوي المقام المتصفين بالإنصاف الميرميرانين أصحاب الإحتشلم والأمراء ذوي الاحترام وعموم عساكرنا المنصورة وكافة المتشرفين بشرف العبودية من صنوف الخدمة.

كما تضمنت المعاهدة مادتين إضافيتين تعهدت من خلالها الدولة العليا بتأدية خمسة عشرة ألف كيس لروسيا في مدة ثلاثة سنين يدفع منها في كل سنة قسط، وهو خمسة آلاف كيس، والمادة الثانية سرعت تخلية جزائر البحر الأبيض تأيدا لما هو مذكور في المادة السابعة عشر من المعاهدة المذكورة. وأسطول روسيا الموجود في البحر الأبيض، وإن كان مشترطا في المادة المذكورة أنه يخرج في مدة ثلاثة أشهر، فدولة روسيا قد تعهدت بإخراجها قبل المدة المذكورة إن أمكن[1].

الفرع الثاني: تحليل بنود معاهدة كوشك كينارجة.

من خلال ما سبق ذكره فقد وضعت معاهدة كوشك كينارجة أوزارا للحرب بين العثمانيين والروس، أما حول بنودها التي تمحورت حول ثلاثة مجالات أساسية السياسي الاقتصادي و الديني.

ففي الجانب السياسي نجد أن معظم مواد هذه المعاهدة ركزت على هذا الجانب باعتبارها أنها كانت تهدف إلى تسوية الحرب العثمانية الروسية ومجرياتها، نجد في البند

[1]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص ص 256. 357.

الأول أنه أكد على إزالة كافة العداوات القائمة بين الدولة العثمانية وروسيا واعتبارها من الماضي الغير القابل لإحياء من جديد، وبناء على ذلك سوف ينعكس على العثمانيين والروس إيجابيا من خلال إصدار عفو شامل عن كافة رعايا البلدين الذين اشتركوا في الحرب كما سوف يتم الإفراج عن المعتقلين في السجون وإعطاء الجميع حرية السفر إلى أوطانهم[1]، كما أكد الجانب السياسي على ضرورة عدم حماية الرعايا الفارين أو الملتجئين سواء إلى الدولة العثمانية أو روسيا بالإضافة إلى مرتكبي الجرائم أو أي عمل عدائي، وتسليمهم فورا عند تسلم طلب رسمي بذلك[2].

أما فيما يتعلق بالبند الثالث الذي أعتبر أهم البنود في الجانب السياسي فقد أكد من خلاله على اعتراف الطرفين بحرية بلاد القرم واستقلالها، بالإضافة إلى استقلال طوائف البوجاق وقوبان ويديسان وجانبويلقاو ويديحكون، وأن تكون لهم الحرية التامة بانتخاب خان لهم دون تدخل أي دولة أخرى أو دفع أي ضريبة وأن لا تتدخل روسيا والدولة العثمانية باعتبارهم مسلمين فإن أمورهم المذهبية تنضم من قبل السلطان بمقتضي الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى سحب القوات العثمانية من القرم وتسليم القلاع وعدم إرسال الجنود[3].

كما أتاحت المعاهدة الحرية المطلقة لكل دولة في بناء القلاع والأبنية والتحصينات داخل أراضيها بالإضافة إلى تعيين سفير روسي في إسطنبول من الدرجة الثانية وهو الحق الذي انفردت به روسيا لنفسها.

أما الجانب العثماني من خلال بعض المواد فقد حصل على بعض المناطق من طرف روسيا وذلك وفق شروط، فتمكن العثمانيين من استعادة إقليم الأفلاق والبغدان ومملكة

---

[1]. منصور بن معاضة بن سعد العمري، المرجع السابق ، ص 192.

[2]. تركية بنت حمد ناصر جار الله ، الجذور التاريخية لمعاهدة كوشيك كينارجة بين الدولة العثمانية وروسيا،" مجلة كلية اللغة العربية في المنصورة"، العدد 35، 2016م، ص 1007.

[3]. أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق ، ص 166.

البوجاق وقلاع أقكرمان، بالإضافة إلى جزائر البحر الأبيض المتوسط من روسيا وذلك وفق شروط أهمها: العفو العام عن أهاليها، وإعطائهم الحرية الدينية، وأن يبق الأسطول الروسي في تلك المناطق لمدة ثلاثة أشهر،وحرية الهجرة لأعيان وعدم التعرض لهم وإعفائهم من تكاليف الحرب والجزية[1].

كما أن المعاهدة أقرت أن تكون تحت السيطرة الروسية عدة قواعد بصورة دائمة لأهمها قلعة كينيرن وأن يلحق بها القسم الواقع على طول الشاطئ بالإضافة إلى قلعة جينكال وقلعة كيرتش وأن تمتد هذه السيطرة على جميع موانئها والمنشئات المقامة فيها بالإضافة إلى قلعة آزاق، وفي مقابل ذلك منح السلطان لروسيا الحق في مرور أسطولها في الدردنيل وإنشاء قنصليات في ممتلكات الدولة العثمانية وبهذا يكون هناك تمثيل دبلوماسي روسي في المنطقة التي تمس المصلحة الروسية[2].

وبهذا نلاحظ أن معاهدة كوشك كينارجة في الجانب السياسي احتوت على مواد مشتركة بين الروس والعثمانيين، وهناك بعض المواد التي انفردت بها كل دولة على حدا.

أما في الجانب الاقتصادي فإن المعاهدة تضمنت حرية التجارة في أراضي البلدين والملاحة في المياه التابعة لها وأن يتمتع رعاياها بكافة الامتيازات الواردة في ذلك الشأن مع الإشارة إلى التجار الروس الذين يجب معاملتهم بالمثل مع رعايا فرنسا وبريطانيا وفق الامتيازات التجارية[3]، وأن يكون للروس الحق في استيراد وتصدير جميع أنواع البضائع في كل موانئ البحر الأسود وسائر البحار الأخرى بما فيها إسطنبول وذلك بعد دفع الرسوم المقرر، كما وجب على الدولة العثمانية التعهد ببذل جهدها في حالة رغبة روسيا في إقامة أي تعهد

---

[1]. ياسر عبد العزيز محمود قاري، المرجع السابق ، ص 362.

[2]. عبد العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**،ج الأول، د ط ، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، 1980م، ص 197.

[3]. ياسر عبد العزيز محمود قاري، المرجع السابق ، ص 363.

تجاري مع الولايات الإفريقية[1].

فبموجب هذه المعاهدة تحول البحر الأسود من بحيرة عثمانية بحت إلى بحيرة عثمانية روسية بعد أن تقرر لروس الحق في إنشاء عدة قواعد بحرية وبرية على سواحل هذا البحر فأصبحت روسيا إحدى دول البحر الأسود، وأصبح لها الحق في نقل سفنها التجارية في مضيقها[2].

أما في الجانب الديني والذي برز من خلال ثلاثة مواد من المعاهدة وهي كل من المادة السابعة والثامنة والحادية عشر التي من خلالها تعهد الباب العالي أن يحمي باستمرار الدين المسيحي الأرثوذكسي والكنائس المسيحية[3]، كما اعترفت المعاهدة بمكانة السلطان من الناحية الدينية فوصفت الخليفة بأنه يشغل في العالم الإسلامي المركز المخصص لباب الكنيسة الكاثوليكية، كما منحت روسيا ترخيصا لبناء كنيسة أرثوذكسية في إسطنبول على رأسها أساقفة روسيا توضع تحت حماية السفير الروسي، وحق تمثيل رجال الدين في المناسبات والاحتفالات لدى إسطنبول، وحرية السفر إلى القدس الشريف والأماكن المقدسة لدى النصارى دون مضايقات أو رسوم والتأكيد على الحرية الدينية[4].

ووجب الإشارة إلى نقطة مهمة والتي أشار إليها فريد بك المحامي وهي القضية البولونية التي اعتبرت السبب الرئيسي لقيام هذه الحرب وتوقيع هذه المعاهدة إلا أن بنودها لم تتناولها لا بشكل مباشر ولا بغير مباشر[5].

---

[1]. روبين مانتران، المرجع السابق ، ص 410.

[2]. عبد العزيز محمد الشناوي، المرجع السابق ، ص 196.

[3]. عبد الرؤوف سنو، **العلاقة الروسية العثمانية (1687م . 1878م) سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة**، تاريخ العرب والعالم، دار النشر العربية، بيروت، العدد 74/73، تشرين الثاني/ كانون الأول 1984م، ص 04.

[4]. ياسر عبد العزيز محمود قاري، المرجع السابق ، ص 324.

[5]. فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص 342.

بعد تحليل بنود هذه المعاهدة يتضح لنا أنها انقسمت إلى شقين، الشق الأول ضم بنود شكلية أما الشق الثاني فإنه احتوى على بنود مجحفة في حق الدولة العثمانية وقد تمحورت من خلال:

– فيما يتعلق بالبنود الشكلية فإننا نجد إصدار عفو شامل عن جميع الرعايا الموجودين في الدولة العثمانية أو روسيا الذين شاركوا في الحرب مهما كانت جرائمهم بالإضافة إلى عدم حماية الرعايا الفارين أو الملتجئين، إقرار أنه من حق كل دولة بناء القلاع والمدن والأبنية وفق رخصة مطلقة وإقرار أيضا أنه فترة إمضاء المعاهدة لا يأخذ أي اعتداء بعين الاعتبار، ويجب على العثمانيين استخدام لقب باد شاهي الروسي التي تعني إمبراطور الروس في جميع السندات وفي كل المواثيق العثمانية التي يتم فيها ذكر إسمه[1].

– أما البنود المجحفة التي تناولتها المعاهدة في حق الدولة العثمانية كانت بدايتها من البند الثالث الذي أقر استقلال القرم بصفة رسمية عن الدولة العثمانية وروسيا وخاصة في الجانب الديني وهذا يظهر سعي روسيا في فصل بلد مسلم عن الدولة العثمانية، بالإضافة إلى قيام الروس بإعادة بعض المناطق والأقاليم إلى الدولة العثمانية والتي كانت من أبرزها البغدان والأفلاق وذلك لأنها كانت تقع ضمن مجال النمسا ولو احتفظت بها لوقع بينها وبين النمسا كما أعادت لها جزائر البحر الأبيض المتوسط إلى أنها في المقابل جعلتها تتعهد بأنها في حالة رغبتها في إقامة معاهدات بينهما تبذل كل جهدها من أجل ذلك مما يدل على أن لروسيا أطماع في المنطقة إلا أنها أجلتها لفترة أخري، بالإضافة إلى حرية الملاحة والتجارة لسفن الروسية في بحر الأسود والبحر المتوسط وحق التاجر الروسي في الحصول على امتيازات مساوية لتجار الفرنسيين والبريطانيين مما سمح بالتدخل الروسي في الشؤون الداخلية لدولة العثمانية[2]، وما زاد من هذا التدخل هو تعيين سفير وإقامة قنصليات روسية

---

[1] . محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ، ص ص 297. 298.

[2] . علي حسون، **الروس والعثمانيون**، المرجع السابق ، ص 83.

وهو الحق الذي انفردت به روسيا لنفسها مقارنتا مع الدولة العثمانية، أما أكثر البنود إجحافا في حق العثمانيين كانت في الجانب الديني وذلك يظهر من خلال التسهيلات التي حصلت عليها روسيا بدايتها بحماية الديانة المسيحية وكنائس المسيحيين وحق الرهبان الروس في زيارة الأماكن المقدسة وفي إقامة كنيسة في إسطنبول مما يبرز أطماع روسيا في الوصول والسيطرة على المنطقة[1].

وبالتالي يمكن القول أن معاهدة كوشك كينارجة كانت بمثابة نهاية لدولة العثمانية فا بالرغم من أنها لم تفقدها سوى أراضي قليلة بالإضافة إلى القرم إلا أنها اعتبرت من أتعس المعاهدات التي وقعت عليها تركيا على مدي تاريخها[2]، حيث فاقت هذه المعاهدة جميع المعاهدات السابقة وشكلت نموذج للعلاقات العثمانية الروسية وبداية استغلال معاهدات الامتياز من الجانب الأوربي بشكل يتعارض مع مصلحة الدولة العثمانية، وبالجملة فإن معاهدة قينارجة الصغري خلفت وضعا دوليا جديدا وفتحت طورا آخر من أطوار المسألة الشرقية لدول الأوربية.

---

[1]. علي حسون، المرجع السابق، ص 84.

[2]. يلماز أوزتونا، المرجع السابق ، ص629.

المبحث الثالث:

تداعيات معاهدة كارلوفيتش وكوشك كينارجة.

المطلب الأول: تداعيات معاهدة كارلوفيتش.

المطلب الثاني: تداعيات معاهدة كوشك كينارجة.

إن التطور الذي شاهدته الدولة العثمانية خلال القرن 16م، وقفزتها السريعة من إمارة[1] صغيرة في شبه جزيرة الأناضول[2] إلى دولة واسعة الأرجاء في القارات الثلاث[3]، ساهم هذا في تأليب الدول الأوربية عليها وسعيهم إلى توقيع معاهدات معها خلال القرنين 17م و18م، والتي تمثلت في كل من معاهدة كارلوفيش وكوشك كينارجة، التين كانتا لهما تأثير وتداعيات على المستوي الأوروبي والعثماني وفق ما استدعته الأهداف الأوروبية.

المطلب الأول: تداعيات معاهدة كارلوفيش.

بالرغم من أن بداية القرن 17م كان باعتراف بالمساواة بين الجبهتين العثمانية والنمساوية، إلا أن نهايته كانت بمعاهدة كارلوفيش التي أظهرت ضعف شديد للعثمانيين، من خلال تآكل عناصر القوي السياسية، والعسكرية، والاقتصادية التي اجتمعت في الدولة العثمانية خلال القرن 16م من خلال ما يلي:

الفرع الأول: سياسيا .

شهد الأتراك أخر هزيمة لهم في نهاية القرن 17م، ألزمتهم توقيع معاهدة كارلوفيش التي عبرت عن نهاية حقبة جديد، من خلال أنها اعتبرت أول معاهدة يقوم العثمانيين بتوقيعها وهم مهزومين في حرب تم حسمها بصورة واضحة[4]، كما كان لهذه المعاهدة تأثير على الجانب السياسي من خلال سعي الدول الأوروبية إلى استكمال فصولها ، فأصبحت

---

[1]. إمارة: تطلق على المؤسسات الخيرية التي تقوم بتوزيع الأكل على الغرباء، والفقراء وطلب العلم وغيرها، وكانت للإمارات أوقاف كثيرة. للمزيد أنظر سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، د ط ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص35

[2]. الأناضول: هي شبه جزيرة مستطيلة تتكون من 755.688 كيلو متر مربع، على امتداد الغرب من قارة أسيا، وهي تشكل 97 من مجموع مساحة تركيا في الوقت الحالي.للمزيد أنظر سهيل صابان، المرجع السابق ، ص39.

[3]. القارات الثلاث: كل من قارة أسيا، وإفريقيا، وأوروبا.

[4]. برنارد لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، تر قاسم عبد الله، سامية محمد، ط الأول، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016،ص 57.

بمثابة مشروع يقتدي به في غالبية المعاهدات التي فرضت على الدولة العثمانية خلال القرن 18م و19م، والتي كانت بدايتها بساروفتر، وكوشك كينارجة ثم أدرنة مرورا أيضا بمعاهدة سان ستيفانو فمعاهدة برلين[1]،وبهذا يمكن القول أن معاهدة كارلوفيش كانت بداية جديد لسلسلة المعاهدات التي فرضت على الدولة العثمانية فيما بعد والتي جسدت الضعف الفعلي لديها.

من أبرز الأمثل على ذلك والتي افتتح بها القرن 18م، بعد معاهدة كارلوفيش صلح بساروفتر[2] سنة 1716م، نتيجة تجدد التحالف بين النمسا والبندقية وبداية الحرب التي أذابت الكيان العثماني من جديد والتي ظهرت فيها كل من بريطانيا وهولندا كوسطين مما يدل على اعتماد الدولة العثمانية على وسطت الدول الأوروبية لتخفيف نتائج فشلها[3]، ومن هنا يظهر مدي تأثير معاهدة كارلوفيش.

حيث ظهرت هذه المعاهدة من خلال بنودها[4] بمثابة صياغة جديد لبعض بنود معاهدة كارلوفيش، من خلال سعي الدول الأوروبية إلى استعادة رجال الدين مزاياهم القديمة على الأراضي العثمانية، مما أتاح للدول الأوروبية التدخل من جديد في شؤون العثمانيين تحت اسم حمايتهم، كما نص الصلح على حرية التجارة لصالح الدول الأوروبية مما أتاح لهم

---

[1]. عبد العزيز محمد الشناوي،ج الثاني، المرجع السابق ، ص1059.

[2]. بساروفتر: تقع إلي الجنوب من مدينة بلغراد.للمزيد أنظر فريد بك المحامي، المرجع السابق ،ص316. ووجب الإشارة إلي اختلف أسمائها في مختلف المراجع التي تناولتها، نجد أكمل الدين إحسان أوغلوا في كتابة **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة** ،ج الأول تناولها بساروفيجه ص 63، وعلي حسون في كتابه **تاريخ الدولة العثمانية** تناولها بساروفيش،ص 143.

[3]. نادية محمود مصطفي، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ط الأول، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهر، 1996م،81.

[4]. لتفصيل حول بنود معاهدة بساروفتر أنظر: إبراهيم خليل أحمد، خليل علي مراد، **إيران وتركيا دراسة في التأريخ الحديث والمعاصر**، د ط ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992، ص 219.

حماية التجار الأجانب داخل الأراضي العثمانية[1]، وهذا يظهر الانحصار الفعلي الذي حدث للعثمانيين فبعدما كانت تخرج في أغلب الأوقات هي المستفيد الأكبر، إلا أنها بعد كارلوفيش التي خرجت فيها هي المهزومة الأكبر أصبحت قاعدة تسير بها مختلف المعاهدات الأخرى، كما فقدت الدولة العثمانية بلغراد نهائيا بعد هذه المعاهدة مما عرض وجودها في البلقان للخطر، ووجب الإشارة أن الإمبراطورية النمساوية قامت بتغير معالم الإسلام فيها(فحولت المساجد إلى مستشفيات وأخر إلى مخازن وبعضها حولتها إلى كنائس)[2]، وهذا يظهر سعي الدول الأوروبية إلى إنهاء الوجود والكيان العثماني في أوروبا استكمالا لما نصت عليه معاهدة كارلوفيش في سعيها لتفكيك العثمانيين نهائيا.

كما كان لهذه المعاهدة تأثير على الصعيد الدبلوماسي من خلال اختلال العلاقة العثمانية الأوروبية ودخولها مرحلة جديد، تسعي فيها إلى خدمة الأهداف الأوروبية أكثر من العثمانية مما شكلت نقطة تحول هامة أسفرت عن تنازل العثمانيين عن حقوقهم السياسية، وعكست انتهاء عصر التفوق العثماني وأدت إلى قيام العثمانيين بانتهاج سياسة سلمية[3]، مما عبر عن انتهاء عصر التفوق والقوى العثمانية وتخلي الدولة العثمانية عن مركزها الريادي كقوي عالمية وهو ما عكسته معاهدة كارلوفيش على سياسة الدولة العثمانية من خلال تداعياتها.

ووجب الإشارة أيضا إلى أن الدولة العثمانية كا نتاج مباشر للضعف الذي أصابها سواء داخليا أو خارجيا ساهم درجة كبير في سعي العديد من المناطق محاولين إعلان استقلالهم السياسي عنها سواء في أوروبا أو أسيا، ويظهر ذلك من خلال تداعيات معاهدة كارلوفيش التي أظهرت ضعف العثمانيين وعدم قدرتهم على الحفاظ على ممتلكاتهم وانتقالهم

---

[1]. أحمد عبد الرحيم مصطفي، المرجع السابق ،ص 157.

[2]. محمد موفاكو،المرجع السابق ،ص 62.

[3]. نادية محمود مصطفي، المرجع السابق ،ص 74.

إلى مرحلة الدفاع[1]،بإضافة إلي أن الدولة العثمانية منذ تلك الفترة أصبحت تربطها علاقة سياسية قائمة على مبدأ المساواة بينها وبين الدول الأوروبية، مما يدل على تخلي الدولة العثمانية عن مطالبها في السيطرة العالمية التي كانت تتمسك بها من قبل في مرحلة قوت كيانها[2].

بالإضافة إلى أن الدولة العثمانية عرفت بعد معاهدة كارلوفيش كما اشرنا سابقا معاهدة بساروفيز، كما عرفت بعدهم عدة معاهدات والتي كانت أبرزها مع روسيا وكانت بدورها مثال عن معاهدة كارلوفيش والتي سعت روسيا من خلالها إلى استكمال فصولها وانتزاع مناطق أكثر من العثمانيين.

وفي المقابل نلاحظ أًن الدول الأوروبية كانت تشهد استقرار سياسيا من خلال التسهيلات التي حصلت عليها، وأبرز مثال على ذلك الحق الذي انفردت به روسيا عن غيرها من الدول المشاركة في التحالف الأوروبي، وهو حصولها على سفير دائم لها في اسطنبول مما مكنها من التدخل أكثر في الشؤون السياسية الداخلية للعثمانيين، مما انعكس على بقية المعاهدات الأخرى أبرزها كوشك كينارجة.

وبالتالي يمكن القول أن معاهدة كارلوفيش وتداعياتها كانت لها أثار سلبية علي الجانب السياسي، خاصة فيما يخص المعاهدات التي تم توقيعها فيما بعد وعلاقتها الدبلوماسية مع الدول الأوروبية ومختلف المناطق التابعة لها،خاصة إذا قرنت بالأوضاع السياسية التي كانت تعيشها الدول الأوروبية باعتبار أن معاهدة كارلوفيش شهدت نجاح كبير في الجانب السياسي الأوروبي مع نجاح أول تحالف أوروبي بين الدول الأوروبية.

---

[1]. أحمد عبد الرحيم مصطفي، المرجع السابق ،ص 155.

[2]. نادية محمود مصطفي، المرجع السابق ، ص 79.

الفرع الثاني: عسكريا واقتصاديا.

حاولنا في ذا الجزء ربط الجانب العسكري بالجانب الاقتصادي، باعتبار أن الدول العثمانية ارتبط جانب الفتوحات فيها بتطوير وإنعاش اقتصادها في مختلف مراحل نموها وتطورها وذلك منذ نشأتها لأول كإمارة صغير باعتبار أن طبيعة الدولة العثمانية هي طبيعة عسكرية بالدرجة الأول.

نجد في الجانب العسكري وبالتحديد الفتوحات أنها بنهاية القرن 17م وبتوقيع معاهدة كارلوفيش توقف خطر الفتح العثماني الذي كان يهدد قلب أوروبا، وظهرت الدولة العثمانية بعد ذلك على أنها مدافع عن كيانها ووجودها فقط[1]، كما وجب الإشارة أيضا أن بداية القرن 17م كانت الدولة العثمانية تعاني من خلل في كيانها الداخلي، وذلك لصراعها في أكثر من جبهة مما أثر على الجانب الاقتصادي وخزينة الدولة بسبب الحروب الطويل التي خاضتها مع كل من البندقية في فتح جزيرة كريت، ومع ترانسلفانيا ومع المجر[2]، والآخر التي أثرت بالسلب مع الحلف المقدس والتي أثرت على الجانب الاقتصادي لدرجة كبير من خلال الأموال التي استنزفتها وعدم تحقيق أي نتائج.

حيث أن أثار معاهدة كارلوفيش وتأثرها على الفتح أدت إلى ظهور العديد من الأزمات أبرزها واقعة أدرنة سنة 1703م، وذلك بعد أربعة أعوام من توقيع معاهدة كارلوفيش وتظهر من خلال التمردات التي قام بها عساكر القبو قوليه[3] والتي أسفرت عن خلع

---

[1]. نادية محمود مصطفي، المرجع السابق ، ص 73.

[2]. جودت باشا، المصدر السابق ، ص 124.

[3]. القبو قوليه: أصل الكلمة لفظة عثمانية معناها عبيد الباب أو حرص السلطان، وردت بألفاظ مختلف منها قاب قولي، قابو قولا ري. للمزيد أنظر سهيل صابان، المرجع السابق ، ص 343.

مصطفي الثاني عن العرش ومقتل شيخ الإسلام[1] فيض الله أفندي، وكان السبب الأساسي لهذه الأزمة هو تأخر رواتب الجند بسبب عوامل الاقتصادية المتمثل في استنزاف الحروب لخزينة الدولة[2]، وهذا يظهر أن معاهدة كارلوفيش كان لها أثر على المدى البعيد من خلال إظهار للضعف الفعلي في صفوف الجند الانكشارية وتأثرها على الجانب الاقتصادي من خلال عدم قدرة خزينة الدولة دفع رواتب الجند.

بالإضافة إلى أن تراجع الفتوحات أدت إلى تخفيض العملة وأرغم التجار والموظفين الذين يتقاضون رواتب على القبول بالسعر الرسمي وهو السعر الذي كان أقل بكثير من سعر السوق[3]، وهنا يتبين لنا تداعيات معاهدة كارلوفيش على الجانب العسكري الذي انعكس بدوره على الجانب الاقتصادي وأبرز مثال على ذلك التنازلات التي قدمتها الدولة العثمانية لروسيا وهي الامتيازات العثمانية الروسية التي كان فيها استفادة كبير في الجانب الاقتصادي من طرف روسيا.

وبناء على هذا نجد أن أهم تداعيات وأثار معاهدة كارلوفيش على الجانب العسكري والاقتصادي في الدولة العثمانية تمثل فيما يلي:

– خسارة الإيراد الخاص بمجموع الأراضي التي حسرتها وقدرت 46000 كلم مربع، والذي يقدر مابين اثنين وعشرون وسبعة وعشرون مليون أقجة[4].

---

[1]. شيخ الإسلام: هو أعلي منصب ديني في الدولة العثمانية، كان مسؤول عن تعين القضاة وعزلهم والإشراف على التدريس والمدارس وإصدار الفتاوى الشرعية، وقد أستخدم هذا اللقب في نهاية القرن 17م بعد أن كان يسمى مفتيا.للمزيد أنظر سهيل صابان، المرجع السابق، ص 142.

[2]. أكمل الدين إحسان أوغلوا، المرجع السابق ، ص61.

[3]. أحمد عبد الرحيم مصطفي، المرجع السابق ، ص 157.

[4]. أقجة: وتعني لغة الضارب أو الضاربة إلى البياض، أصلها مغولي معناها النقد الأبيض وهي قطعة صغير فضية ضربت لأول مرة سنة 729هـ. للمزيد أنظر سهيل صابان، المرجع السابق ، ص 20.

– إلغاء جميع الضرائب التي كانت تدفعها دول الخلف المقدس كجزية للسلطان العثماني، بمعني أنها فقدت مصدر أخر من مصادر دخلها.

– حرمان الدولة العثمانية من القوات العسكرية التي كانت تأتيها من الولايات التابعة لها والتي يتراوح عددها مابين 16000 و18000 جندي.

– عندما فقدت الدولة العثمانية مصادر الدخل بالمناطق المفقود لصالح دول الحلف المقدس، ظلت مجموع كبير من رعايا هذه المناطق تابعة للحكم العثماني مما مثلت عبئا اقتصاديا عليها.

– ومما يدل على أن نفقات الحروب مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجانب الاقتصادي هو أن سنوات التي تلت معاهدة كارلوفيش والتي تمثلت بداية مرحلة السلم الطويل عادت فيها ميزانية الدولة إلى حد ما، حتى أنه اجتمع في خزينة الدولة أكثر من خمسة وأربعين مليون أقجة إذ لم تعد الدولة العثمانية تخوض تلك الحروب الطويل التي تلزمها الكثير من نفقات الحروب[1]

كما كان لهذه المعاهدة تداعيات على الجانب الديني باعتبارها معاهدة عقدة بين دولة إسلامية ودولة مسيحية كان الهدف الأساسي لها هو إذابة الكيان الإسلامي عامة والدولة العثمانية خاصة، ووجب لإشارة انه من تداعياتها أيضا تأثر العثمانيين بالغرب وبرفاهيتهم أو ما عرف (بعهد اللالة)[2]، متأثرين بتطورات التي وصل إليها الغرب في العمارة والفن والأدب بالإضافة إلى مجال التقنين، وبقصورهم والإسراف والبذخ وسعوا إلى الاقتباس من عادات الأوروبية، كما أن الفترة التي جاءت بعد كارلوفيش سجلت بداية اليقظة الأدبية العثمانية التي

[1]. سمية بنت محمد حمودة، المرجع السابق ،ص ص 224. 2 25.

[2]. الالة: اسم زهرة الزنبق أو الأقحوان أو الخزام. لمزيد أنظر أكمل الدين حسان أوغلوا،المرجع السابق ،ص 63.

سوف تتجسد خلال عصر التنظيمات[1].

ومن الأمور الإيجابية التي وجب الإشارة إليها والتي فرضتها معاهدة كارلوفيش أنه بنهاية القرن 17م وبداية القرن 18م، قد أثبت للعثمانيين بأنه لا بد من الانفتاح على أوروبا وهو أمر لا مفر منه وذلك في مختلف المجالات عسكرية والاقتصادية وتجارية وحتي الجانب العمراني[2].

وفي الأخير يمكن القول أن معاهدة كارلوفيش اعتبرت بحق من أبرز معاهدات القرن 17م التي أظهرت بداية الضعف والانكسار العثماني الفعلي، أو حسب ما أجمع عليه المؤرخون والذي عرف فيما بعد على طول القرنين التاليين بالمسألة الشرقية التي تعتبر من أبرز تداعيات هذه المعاهدة وذلك من خلال سعي دول الأوروبية إلى تصفية ممتلكات العثمانيين،[3] كما أن معاهدة كوشك كينارجة يمكن اعتبارها كا ناتج مباشر لمعاهدة كارلوفيش.

---

[1]. أحمد عبد الرحيم مصطفي، المرجع السابق ،ص 159.

[2]. خالد زياد، المرجع السابق ، ص 30.

[3]. جمعة عبد الحسن الطائي، العلاقة العثمانية الروسية 1667م . 1923م، "مجلة كلية التربية"، ع الثاني، 2017م، ص 284.

المطلب الثاني: تداعيات معاهدة كوشك كينارجة.

شهد النصف الثاني من القرن18م انعقاد معاهدة كوشك كينارجة التي ارتبطت بسلسلة معاهدات الامتياز التي عقدت مع الدول الأوروبية، ووجب الإشارة إلى أن معاهدة كوشك كينارجة تم توقيعها مع روسيا في مرحلة الضعف الفعلي للدولة العثمانية إذا ما قورنت بمعاهدة الامتياز الفرنسية والبريطانية، وبهذا كانت لها تداعيات مختلف على ما سبق وعلى مجالات مختلفة من خلال ما يلي:

الفرع الأول: سياسيا وعسكريا.

استطاعت الدولة العثمانية خلال القرنين 15م و16م من بسط سيطرتها السياسية على العديد من المناطق ومد نفوذها ووصول فتوحاتها إلى غاية وسط أوروبا، إلا أن القرن 17م وخاصة 18م مثل عصر الانكماش العثماني في ممتلكاتها وذلك من خلال انتقالها من عصر القوي والهيمنة إلى عصر الضعف والتراجع.

خاصة مع توقيع معاهدة كوشك كينارجة أو معاهدة الامتياز العثمانية الروسية التي تم توقيعها نتيجة ضغوطات أوروبية، فبعد أن كان الامتياز عملا فرديا إراديا من جانب السلطان العثماني يعرب به على صداقته، وبعد أن كانت تعكس الرؤية العثمانية لتفوق أضحت القوى الأوروبية تطلب بنفسها هذه الامتيازات بل وتفرض شروطها[1]، وهذا ما حدث في معاهدة كوشك كينارجة التي ساهمت في ما بعد في تنامي الأطماع الأوروبية في السلطة العثمانية، وبرز هذا التدخل أكثر مع حالة الضعف التي أصابت كيان الدولة العثمانية وهو أن هذه المعاهدة رفعت روسيا إلى الدرجة الثالث بين كل من فرنسا وبريطانيا بينما أسقطت الدولة العثمانية إلى المرتبة الرابعة[2]، وقد ظهرت أول ملامح تداعيات هذه المعاهدة من

---

[1]. إدريس الناصر رائيسي، المرجع السابق ،ص 344.

[2]. يلماز أوزتونا، المرجع السابق ،ص 629.

خلال أنها فرضت في مؤتمر دولي على خلاف ما حدث في المعاهدات الامتياز الأخرى التي كان يقدمها سلطان قوى إلى أمير أوروبي ضعيف.

وبذلك نري أن هذه المعاهدة أوجدت منفذ الذي وفر لها الظروف المناسب للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، خاصة خلال القرن التاسع عشر من خلال القناصل والسفراء الذين كان لهم الدور البارز في ذلك ولتنفيذ المخططات الأوروبية عامة والروسية خاصة، وقد أفاد قيس جواد العزاوي" أن التسهيلات السياسية التي احتوت عليها هذه المعاهدة جعلت السفراء شركاء للدولة العثمانية في قرراتها في مختلف المجالات"[1].

وبعد الظروف القاسية التي أبرمت فيها هذه المعاهدة استكملت فصولها في معاهدة ياش التي وقعت سنة 1792م، التي وصفها محمد سهيل طقوش بأنها ذيول معاهدة كوشك كينارجة وهي كا نتيجة حتمية ناتج مباشر لتداعياتها، حيث هدفت روسيا من خلالها إلى استكمال توسعها على حساب العثمانيين، وبشكل عام كانت معاهدة ياش تحديدا لمعاهدة كوشك كينارجة التي أصبحت بمثابة الأساس الذي يعقد عليه المعاهدات الكبرى بين الدولتين خلال نصف القرن[2].

ونتيجة للضعف الذي أفرزته معاهدة كوشك كينارجة واستكملته معاهدة ياش جعل هذا حافزا لظهور بعض الحركات الانفصالية التي تحاول الاستقلال عن الدولة العثمانية، فكانت أبرزها حركة أحمد الجزار التي ظهرت سنة 1775م إلا أنها برزت أكثر مع ضعف العثماني سنة 1779م[3]، كما حاولت فرنسا خلال هذه الفترة وبالتحديد سنة 1798م ونتيجة لهزيمة العثمانيين أمـام روسيا والنـمسا أن تستولي عـلى مصر وأن تحافظ على مصلحتها في شرق

---

[1]. قيس جواد العزاوي، المرجع السابق ، ص 27.

[2]. أحمد عبد الرحيم مصطفي، المرجع السابق ،ص 165.

[3]. جميل بيضوي وآخرون، المرجع السابق ، ص 77.

البحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال حملة بونابرت التي وجهها إلي مصر[1].

كما أن هذه المعاهدة جعلت الدولة العثمانية تقدم العديد من التنازلات لروسيا والتي كانت بمثابة هزيمة كبير، لهم مكنت روسيا من السيطرة على البحر الأسود برمته بما في ذلك شبة جزيرة القرم فيما بعد، ومعظم السواحل الشرقية والجنوبية من الحدود روسيا العثمانية، بالإضافة إلى مناطق أخري[2].

ونتيجة لتداعيات السياسية التي ترتبت على الدولة العثمانية لمعاهدة كوشك كينارجة، انعكس ذلك على الجانب العسكري باعتبار أنها معاهدة نتجت على هزيمة عسكرية قاسية مما أثبتت لسلاطين آل عثمان هرم وضعف المنظومة العسكرية العثمانية، وأنهم بحاجة إلي القيام بإصلاحات شاملة، فكانت بداية التجربة الإصلاحية مع السلطان عبد الحميد الأول[3]، الذي كان بعد معاهدة كوشك كينارجة حريصا على تأكيد أن الدولة العثمانية مازلت قوية من خلال إعادة إصلاح أجهزتها العسكرية والإستعانة بالخبرات الأجنبية الأوربية والاقتباس عنها، فتم إنشاء مدفعية حربية جديدة وجيش جديد واعتمد واستعان بالخبرات الأجنبية العسكرية أبرزهم البارون دوتوت، والقيام بالبعثات والإرساليات إلى أوربا لاستفادة من تطورهم وتقدمهم[4].

وبالرغم من التداعيات السلبية لهذه المعاهدة إلا أنها كان لها جانب إيجابي وذلك من خلال أنها أبقت واستطاعت أن تزيد في عمر الدولة العثمانية لفترة طويلة بعد إبرامها، كما

---

[1]. أحمد عبد الرحيم مصطفي، المرجع السابق ، ص 169.

[2]. برنارد لويس، **الغرب والشرق الأوسط** ، تر نبيل صبحي، د ط ، بيروت، 1965، ص 45.

[3]. عبد الحميد الأول: ولد سنة 1137هـ وجلس على كرسي السلطة سنة 1187هـ، قام بإخماد العديد من الفتن الداخلية، وعمل على إعداد الجيش وتقوية الحصون توفي سنة 1203هـ، عاش 66 سنة منها 16 سنة على رأس السلطة. للمزيد أنظر آصاف بك، المرجع السابق ، ص 111.

[4]. روبين مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر بشير السباعي،ج الثاني، ط الأولى، دار الفكر، القاهرة، 1992م، ص ص 9 . 8.

أنها أبقت على وجود الدولة العثمانية كحاجز منيع في وجه القوة الأوربية التي كانت تسعى إلى بسط هيمنتها على ولاياتها، كما أنها ضمنت زيادة الصراع بين الدول الأوربية وروسيا من خلال التسهيلات التي حصلت عليها وعدم قبولها كمنافس جديد يشارك في أملاك الدولة العثمانية[1].

وبالتالي يمكن القول أن معاهدة كوشك كينارجة كانت لها تداعيات سلبية على الجانب السياسي في الدولة العثمانية من خلال فتحها لباب التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، وتنامي أطماعهم في السلطة العثمانية، إلا أن تأثرها على الجانب العسكري كان بإيجاب من خلال تفطن العثمانيين بعد هذه الهزيمة إلى ضرورة إحياء الدولة العثمانية وضرورة التطلع للإصلاح.

الفرع الثاني: اقتصاديا.

نجد أن الامتيازات الأجنبية في العموم كان الهدف الأساسي منها سواء لدولة العثمانية أو الدول الأوربية أو حتى روسيا هو الاستفادة من الجانب الاقتصادي والتجاري.

فمن المعروف أن الدولة العثمانية عاشت خلال القرن 16م تطورا اقتصاديا وتجاريا كبيرا مما جعل الدول الأوروبية تسعي للاستفادة من هذا الرقي من خلال التسهيلات التي حصلت عليها في معاهدات الامتياز بما في ذلك روسيا التي احتوت معاهدتها كوشك كينارجة في بنودها على تسهيلات اقتصادية، والتي كان لها تداعيات على كيان الدولة العثمانية فيما بعد[2].

ووجب الإشارة إلى أن الدولة العثمانية منحت روسيا هذه المعاهدة في فترة ضعفها، وهذا يؤكد على أنها كانت تعاني أيضا من تراجع في الجانب الاقتصادي والتجاري،

---

[1]. ناديا محمود مصطفى، المرجع السابق ، ص 109.

[2]. روبين مانتران، الجزء الأول، المرجع السابق ، ص 316.

وبالرجوع إلى فترة سابقة نجد أن العثمانيين منحوا مختلف الامتيازات الأخرى (الفرنسية والبريطانية) سعيا منهم إلى إنعاش تجارتهم الخارجية[1].

ومن أبرز تداعيات هذه المعاهدة نجد هيمنة الدول الأوربية عامة وروسيا خاصة على الاقتصاد والتجارة الخارجية لدولة العثمانية، ويظهر ذلك من خلال فقدانها السيطرة على بعض أهم المناطق والطرق التجارية أبرزها البحر الأسود وهذا ما أدى إلى انخفاض نصيبها من التجارة العالمية، وفي المقابل تضاعفت تجارة الدول الأوربية وروسيا[2]، بالإضافة إلى تدني دخل التجارة الخارجية للعثمانيين نتيجة تراجع مكانتها الدولية مما جعلها غير قادرة على مواجهة مختلف التغيرات والقيود العالمية نتيجة الأزمات الاقتصادية العديدة التي أصابت اقتصادها[3].

كما تمخضت على هذه المعاهدة وأكد عليه صلح ياسي وهو السماح لليونانيين بالتجارة تحت حماية العلم الروسي، مما أدى إلى زيادة واتساع وهيمنة غير المسلمين على التجارة العثمانية وأدى إلى تغلغل العنصر الأجنبي في اقتصادها الداخلي، وفي هذا الصياغ رأت الباحثة ثري شاهين "أن من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها الدولة العثمانية في نهاية القرن 18م هو تركها لتجارة البحرية والبرية وعماليات التصدير والاستيراد في أيدي الأقليات النصرانية لأن ذلك مكنهم من إحكام الطوق على الدولة وتجارتها"[4].

ومن هذا يتضح لنا أن الدولة العثمانية وما قدمته من تنازلت لروسيا والتاجر الروسي ساهم أكثر في تدني اقتصاد المحلي من خلال تراجع التجارة الداخلية، التي جعلت من التجار المحلين غير قادرين على الحصول على امتيازات التاجر الأوروبي، كما أنها منعت

---

[1]. إدريس الناصر الرئيسي، المرجع السابق ، ص 280.

[2]. نادية محمود مصطفى، المرجع السابق ، ص 105.

[3]. إدريس الناصر الرئيسي، المرجع السابق ، ص 332.

[4]. ياسر عبد العزيز محمود قاري،ج الثاني، المرجع السابق ، ص 503.

الرعايا الأتراك من استرداد حقوقهم من التجار الأجانب المعتمدين على تأيد القناصل، وساهم هذا بفتح الأبواب أمام التجار الأجانب بشكل أضر كثيرا بمصالح التجار المواطنين فأصبحت تداعياتها بمثالة سيفا مسلطا على رقاب التجار الأتراك لفترة طويلة، مما ساهم في تراجع المواد المالية التي كانت توفرها الدولة العثمانية من عائدات التجارة والتي كانت تمثل الدخل الأساسي للخزينة وذلك من خلال هيمنة التجار الأجانب على التجارة الداخلية والخارجية[1].

لم تقتصر تداعيات معاهدة كوشك كينارجة على الجانب التجاري فقط بل كان لها أثر على الجانب الصناعي، من خلال المساهمة في ركود نظام الحرف الذي كان يشكل الدعامة الأساسية لمجتمع العثماني حيث أن التحولات التي عرفتها أوربا وروسيا ساهمت في تطوير منتجاتها الصناعية وساهمت في عجز الصناعة المحلية العثمانية[2].

وبالرغم من سلبيات معاهدة كوشك كينارجة وبنودها المجحفة في حق العثمانيين بما قدمته من تنازلات اقتصادية لروسيا، إلا أنها احتوت في طياتها على نتائج كانت لصالح الدولة العثمانية والتي تمثلت في قيام ووقوف سلاطينها ببعض الإصلاحات محاولين مواكبة التطور الأوربي في الأحوال الاقتصادية خاصة الجانب الصناعي الذي عرف فيه الأوربيين تطور كبير والعمل على تطبيقها داخل الدولة العثمانية من خلال تشجيع صناعاتها المحلية[3].

وبالتالي يمكن القول أن تداعيات هذه المعاهدة على الجانب الاقتصادي أثر بالسلب عليها من خلال هيمنة وسيطرة الدول الأوربية وروسيا علية، واهتزاز مكانة العثمانيين من عنصر فعال في تحريك الاقتصاد العالمي خاصة إذا ما قورنا بمعاهدة الامتياز الفرنسية

---

[1]. ياسر عبد العزيز محمد قاري،ج الثاني، المرجع السابق ، ص 504.

[2]. كارل بركلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، المرجع السابق ، ص 146.

[3]. سهيلة أحمد سرير، فتيحة حاج بن فطيمة، المرجع السابق ، ص 46.

والبريطانية، كما أن الدول الأوربية استغلت ذلك الضعف الاقتصادي لكي تتمكن من الولوج لدولة العثمانية والتدخل في شؤونها الداخلية وبسط سيطرتها وهيمنتها الاقتصادية.

الفرع الثالث: دينيا.

لم تقتصر تداعيات معاهدة كوشك كينارجة على الجانب السياسي والاقتصادي والعسكري فقط بل تضمنت الجانب الديني، باعتبار أنها معاهدة عقدت بين دولة مسلمة المتمثلة في الدولة العثمانية ودولة مسيحية وهي روسيا.

نجد أن الدولة العثمانية وروسيا كانت تربطهم علاقة عداء ديني منذ فترة طويلة وذلك يرجع إلى تاريخ فتح العثمانيين لقسطنطينية من خلال اعتبار الروس أنفسهم أنهم ورثة هذه الإمبراطورية، فكان الصراع بالدرجة الأولى بينهم صراع بين النصرانية والإسلام باعتبار الروس انتهجوا نفس مذهب الإمبراطورية القسطنطينية، وما زاد الصراع فيما بينهم هو ما احتوت عليه معاهدة كوشك كينارجة والتي من خلالها أجبرت روسيا الدولة العثمانية على الاعتراف لها بحق حماية المسيحيين داخل الدولة العثمانية[1].

كما كان لهذه المعاهدة آثار بعيدة المدى وذلك من خلال الإرساليات التبشيرية التي ظهرت منذ معاهدة الامتياز الفرنسية والبريطانية كما شهدتها المعاهدة الروسية باعتبارها وقعت في فترة الضعف وتراجع العثمانيين، فكانت روسيا تسعى من خلال ذلك إلى التدخل في أمور الدولة العثمانية الداخلية بحجة حماية الرعايا المسحيين فيها مما يدل على أن هذه الاتفاقية تعد بداية استغلال معاهدات الامتياز[2].

---

[1]. فائق محمد حمزة عبد الصمد بحري، **أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوربا**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1409هـ / 1989م، ص ص 95. 96.

[2]. عبد العزيز سليمان نوار، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، د ط ، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 146.

أما فيما يخص الإرساليات التبشيرية فكان الهدف الأساسي لها هو التنصير ونشر الحضارة الأوربية بكل ما احتوته من سلبيات في الأراضي العثمانية مما أثر على طبيعتهم وأدى إلى إضعافهم في الجانب الديني، وقد ظهرت هذه الإرساليات تحت غطاء التعليم بهدف جذب السكان من خلال إنشاء مدارس بمختلف الأطوار، ومن أبرز المؤسسات التعليمية التي أسست في نهاية القرن 18م هي جامعة القديس جوزيف سنة 1780م[1].

كما كانت من تداعيات هذه المعاهدة الانفتاح العثماني أكثر من جانب الأفكار سواء بالإيجاب أو السلب وهو ما كانت تهدف إليه الإرساليات التبشيرية من خلال مراكز التعليم، وسوف نلاحظ تأثر العثمانيين بهذه الأفكار خلال القرن 19م في فترة التنظيمات والدستور العثماني والأفكار التي تمخضت عن الجانب الإسلامي.

بالإضافة إلى أن الجانب الديني عرف حركة أخرى ارتبطت به خلال نهاية القرن 18م كناتج مباشر لتداعيات معاهدة كوشك كينارجة وهي الاستشراق التي كان الهدف الأساسي لها هو تشويه التاريخ الإسلامي وإثارة الفتن والاضطرابات المذهبية في الأقاليم العثمانية وهذا ما ظهر خلال القرن 19م.

ومن ناحية أخرى نجد أن معاهدة كوشك كينارجة بالرغم من الهزيمة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تضمنتها، إلا أن العثمانيين حاولوا أن يجدوا حلا فظهر مصطلح الخلافة هذا الأخير الذي أفرزته المعاهدة العثمانية الروسية لفظيا، ليكون لسلطان الحق في فرض وحماية وصيانة المسلمين في الأراضي العثمانية التابعة له والممالك المستقلة وكذلك المسلمين الخاضعين لسيادة الدول المسيحية في قارتي أوربا وأسيا، فكانت هذه النقطة تعتبر من أهم إيجابيات هذه المعاهدة في الجانب الديني من خلال ردع أطماع

[1]. سهيلة أحمد سرير، فتيحة حاج بن فطيمة، المرجع السابق ، ص 64.

الروسية والاعتراف بلقب الخليفة كوظيفة لسلطان والتي سوف يكون لها أهمية كبرى خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني[1].

كما أن هذه المعاهدة التي أكسبت روسيا حق الحج إلى الأراضي المسيحية المقدسة في فلسطين وحقها في إقامة كنيسة أرثوذكسية في العاصمة التركية يشرف عليها أساقفة روسيا ومنحتهم حق حمايتها، مما جعل الروس تفرض نفسها أكثر في الأراضي العثمانية وتهيمن عليها في شؤونها الداخلية، وأبرز مثال على ذلك الأحداث التي شهدها القرن 19م[2].

وبهذا يمكن القول أنه بالرغم من أن بنود معاهدة كوشك كينارجة في الجانب الديني لم تكن بارزة مثل الجانب السياسي والاقتصادي، إلا أنها لعبت الدور الأكبر وذلك راجع إلى طبيعة العثمانيين منذ نشأتهم الأول وحملهم لراية الإسلام.

وبالتالي يمكن القول أن معاهدة كوشك كينارجة التي ترتبت عن هزيمة عسكرية قاسية للعثمانيين كان لها تداعيات مختلفة من خلال سعيها إلى إبراز الضعف الفعلي الذي وصلت إليه، وتجلت أبرز أثارها خلال القرن 19م باعتبار روسيا ظهرت فيه كقوي عظمي مسيطرة تثير تخوف الدولة العثمانية.

---

[1]. ياسر عبد العزيز محمود قاري،ج الثاني، المرجع السابق ، ص 380.

[2]. أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق ، ص 148.

خاتمة

يعد موضوع تداعيات معاهدة كارلوفيتش وكوشك كينارجة، أحد المواضيع المهمة في التاريخ العثماني والأوربي، الذي خلصنا في نهايته إلى جملة من النتائج التي أجملناها في النقاط التالية:

– شكل كل من نهاية القرن 17م والنصف الثاني من القرن 18م نقطة تحول هامة في التاريخ العثماني، من خلال انتقال الدولة العثمانية إلى مرحلة الضعف الفعلي مما جعلها تلجأ إلى إبرام المعاهدات والاتفاقيات لتحافظ على كيانها.

– إن نظام المعاهدات والاتفاقيات التي اعتمدت عليها الدولة العثمانية في نهاية القرن 17م والقرن 18م، كان بمثابة أداة سياسية للقيام بالتسويات مع الدول الأوربية والتي كانت أبرزها كل من معاهدة كارلوفيتش وكوشك كينارجة.

– تعد معاهدة كارلوفستش الموقعة بين الدولة العثمانية ومجموعة الدول الأوربية في نهاية القرن 17م وبالتحديد سنة 1699م، مؤشر على بداية مظاهر الضعف والتراجع العثماني، وفي المقابل زيادة النفوذ الأوربية، وقد أثبتت هذه المعاهدة نتيجة مهمة وهي نجاح التكتلات والأحلاف الأوروبية المشكل ضد الدولة العثمانية.

– قامت معاهدة كارلوفيتش في الأساس على نظام التسويات الإقليمية والتي بموجبها فقدت الدولة العثمانية العديد من المناطق التابعة لها في أوربا، مما أبرز بداية انكماش والتراجع الممتلكات العثمانية ونهاية هيمنتها الدولية ودورها العالمي الذي تميزت به خلال القرن 16م.

– أما معاهدة كوشك كينارجة التي عقدت بين الدولة العثمانية وروسيا سنة 1774م فقد شكلت مثال مغاير عن معاهدات الامتياز التي كانت تمنحها الدولة العثمانية، خاصة إذا قورنت بالمعاهدة الفرنسية والبريطانية، من خلال أنها نتجت عن مواجهة عسكرية أوربية (أنهت الحرب الروسية العثمانية في 1774م) وساهمت ببروز دور الروسي في السياسة الدولية.

– قامت الدولة العثمانية من خلال معاهدة كوشك كينارجة بتقديم العديد من التنازلات السياسية والاقتصادية والدينية لروسيا، مما ساهم في زيادة إبــراز الضعف العثماني الفعلي وظـهور روسيا كدولة عظمى منافسة للعثمانيين ومجاور للدول الكبرى فرنسا وبريطانيا.

– ترتب عن كل من معاهدة كارلوفيتش كوشك كينارجة مجموعة من التداعيات التي أثرت بالسلب على الدولة العثمانية، من خلال زيادة تدخل الدول الأوربية في الشؤون الداخلية لدولة العثمانية، وهيمنتهم عل مختلف المجلات العثمانية، وزيادة نفوذهم السياسي مما ساهم في مشاركتهم للعثمانيين في مختلف قراراتهم.

– بالإضافة إلى أنه من تداعيات هاتين المعاهدتين توقف الفتوحات العثمانية وانكماش ممتلكاتها في أوربا، وبروز خاصة النمسا وروسيا كدول منافسة لدولة العثمانية، وأبرز مثال على ذلك أن معاهدة كوشك كينارجة رفعت روسيا إلى مقام الدول الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا وأعاده الدولة العثمانية إلى المرتبة الرابعة.

– وبالتالي نجد أن معاهدة كارلوفيتش وكوشك كينارجة مثلت حالة دولية خاصة في ظل العلاقات العثمانية الأوربية خلال القرنين 17م . 18م، باعتبارهما أصبح مثال لمعظم المعاهدات التي تم توقيعها فيما بعد بين الدولة العثمانية والدول الأوربية خلال القرنين 19م . 20م، باعتبار أن معاهدة كارلوفيتش كانت تمثل البداية ومعاهدة كوشك كينارجة كانت تمثل نهاية الدولة العثمانية، وقد ظهر ذلك من خلال أن أبرز تداعيات هاتين المعاهدتين أدى إلى ظهور ما سمي بالمسألة الشرقية.

وختاما لموضوعنا يمكن القول أن موضوع تداعيات معاهدة كارلوفيتش وكوشك كينارجة يعد من المواضيع التي مازالت تحتاج إلى التدقيق والبحث باعتباره موضوع يفتقر إلى المصادر الأصلية.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: يمثل نموذج عن وصية بطرس الأكبر.

البند الأول: من اللازم أن تقاد العساكر دائما إلى الحرب وينبغي لأمة الروسية أن تكون متمادية على حالة الكفاح لتكون أليفة الوغاء وترك وقت لراحة العساكر أو لأجل إصلاح المالية وتوفيرها وإن كان ضروريا يلزم أن يكون تنظيم المعسكرات متعاقبا وتكون مراقبة الوقت الموافق للهجوم متصلة آنا بآن. وعلى هذه الصورة ينبغي لروسيا أن تتخذ زمن الصلح والأمان وسيلة قوية للحرب. وهكذا زمن الحرب للصلح، وذلك لأجل زيادة قوتها وتوسيع منافعها.

البند الثاني: في وقت الحرب ينبغي إتخاذ جميع الوسائل الممكنة لاستجلاب ضباط للجنود من بين الملل والأقوام الذين هم أكثر معلومات في أوربا وكذلك في زمن الصلح يتعين استجلاب أرباب العلم والمعارف منهم أيضا ويلزم الاعتناء بما يجعل الأمة الروسية تستفيد من منافع سائر الممالك ومحسناتها بحيث أنها لا تضيع سعيا أصلا في تحسين المحسنات المخصوصة بمملكتها.

البند الثالث: عند سنوح الفرصة ينبغي وضع اليد والمداخلة في جميع الأمور والمصالح الجارية في أوربا وفي اختلافاتها ومنازعاتها وعلى الخصوص في وقوعات ممالك ألمانيا الممكنة الاستفادة منها بلا واسطة بسبب شدة قربها.

البند الرابع: ينبغي استعمال أصول الرشوة لأجل إلقاء الفساد والبغضاء والحسد دائما في داخلية الممالك . أي بولونيا . وتفريق كلمتهم واستمالة أعيان الأمة ببذل المال واكتساب النفوذ في مجلس الحكومة حتى نتمكن من المداخلة في انتخاب الملك. وبعد الحصول على انتخاب من هو من حزب روسيا من تلك الأمة ينبغي حين إذا دخول عساكر روسيا إلى داخل البلاد لأجل حمايتهم والتعصب لهم بإقامة العساكر المذكورة مدة مديدة هناك إلى أن تحصل الفرصة لاتخاذ وسيلة تمكننا من الإقامة وعندما تظهر مخالفة في ذلك من طرف

الدولة المجاورة لأجل إخماد نار الفتنة مؤقتا ينبغي أن نقاسم المخالفين في الممالك ثم نترقب الفرصة لاسترجاع الحصص التي تكون قد أعطيت لهم.

البند الخامس: ينبغي الاستيلاء على بعض الجهات من ممالك أسوج بقدر الإمكان ثم نسعى في اغتنام وسيلة لاستكمال الباقي منها. ولا تتوصل إلى ذلك إلا بوجه تضطر فيه تلك الدول إلى أن تعلن الحرب على الدولة الروسية وتهاجمها والذي يلزم أولا هو أن نصرف المساعي والمهمة لإلقاء الفساد والنفرة دائما بين أسوج والدنمارك بحيث أن يكون الإختلاف والمراقبة بينهم دائمين باقيين.

البند السادس : يجب على أسرة الإمبراطورية الروسية أن يتزاوجوا دائما من بنات العائلة الملوكية الألمانية وذلك لتكثير الروابط الزوجية والإتحاد بينهم واشتراكهم في المنافع إذا بهذه الصورة يمكن إجراء نفوذهم في داخل ألمانيا ويربطون أيضا الممالك المذكورة لجهة منافعنا ومصالحنا.

البند السابع: إن دولة إنجلترا هي الدولة الأكثر احتياجا إلينا في أمورها البحرية ولهذه الدولة فائدة عظيمة جدا في أمر زيادة قوتنا البحرية فلذالك من الواجب ترجيح الإتفاق معها في أمر التجارة على سائر الدول وبيع محصولات ممالكنا كالأخشاب وسائر الأشياء إلى إنجلترا وجلب الذهب من عندهم إلى ممالكنا واستكمال أسباب الروابط والمناسبات متماديا بين تجار وملاحي الطرفين فيتوسع بهذه الوسيلة أمر التجارة وسير السفن في ممالكنا.

البند الثامن: على الروسيين أن ينتشروا يوما فيوما شمالا في سواحل بحر البلطيق وجنوبا في سواحل البحر الأسود.

البند التاسع: ينبغي التقرب بقدر الإمكان من اسطنبول والهند وحيث أنه من القضايا المسلمة أن من يحكم على اسطنبول يمكنه حقيقتا أن يحكم على الدنيا بأسرها فلذلك فمن اللازم إحداث المحاربات المتتابعة، تارة مع الدولة العثمانية وتارة مع الدولة الإيرانية، وينبغي ضبط البحر الأسود شيئا فشيئا وذلك لأجل إنشاء دار صناعات بحرية فيه والاستيلاء على

بحر البلطيق أيضا، لأنه ألزم موقع لحصول المقصود ولتعجيل بضعف بل بزوال دولة إيران لنتمكن من الوصول إلى خليج البصرة وربما نتمكن من إعادة تجارة الممالك الشرقية القديمة إلى بلاد الشام والوصول منها إلى بلاد الهند التي هي بمثابة مخزن للدنيا، وبهذه الوسيلة نستغني عن ذهب إنجلترا.

البند العاشر: ينبغي الاهتمام بالحصول على الإتفاق والإتحاد مع دولة أوستيريا والمحافظة على ذلك. ومن اللازم التظاهر بترويج أفكار الدولة المشار إليها من جهة ما تبتغي إجراءها من النفوذ في المستقبل في بلاد ألمانيا. وأما باطنا فينبغي لنا أن نسعى في تحريك عروق الحسد وعداوة سائر حكام ألمانيا لها وتحريك كل منهم لطلب الاستعانة والاستمداد من دولة روسيا ومن اللازم إجراء نوع حماية لدول المذكورة في صورة يتسنى لها فيها الحكم على تلك الدول في المستقبل.

البند الحادي عشر: ينبغي تحريض العائلة المالكة في أوستريا على طرد الأتراك وتبعيدهم من قطعة الروملي حينما نستولي على إسطنبول علينا أن نسلط دول أوربا القديمة على دولة أوستريا حربا أو نسكن جسدها ونراقبها لنا بإعطائها حصة صغيرة من الأماكن التي نكون قد أخذناها من قبل وبعدها نسعى بنزع هذه الحصة من يدها.

البند الثاني عشر: ينبغي أن نستميل لجهتنا جميع المسيحيين الذين هم من مذهب الروم المنكرين رياسة الباب الروحية والمنتشرين في بلاد المجر والممالك العثمانية في جنوبي الممالك ونجعلهم أن يتخذوا دولة روسيا مرجعا ومعينا لهم. ومن اللازم قبل كل شيء إحداث رياسة مذهبية حتى نتمكن من إجراء نوع النفوذ والحكومة الرهبانية فنسعى بهذه الوساطة لاكتساب أصدقاء كثيرين ذوي غيره نستعين بهم في ولاية كل من أعدائنا.

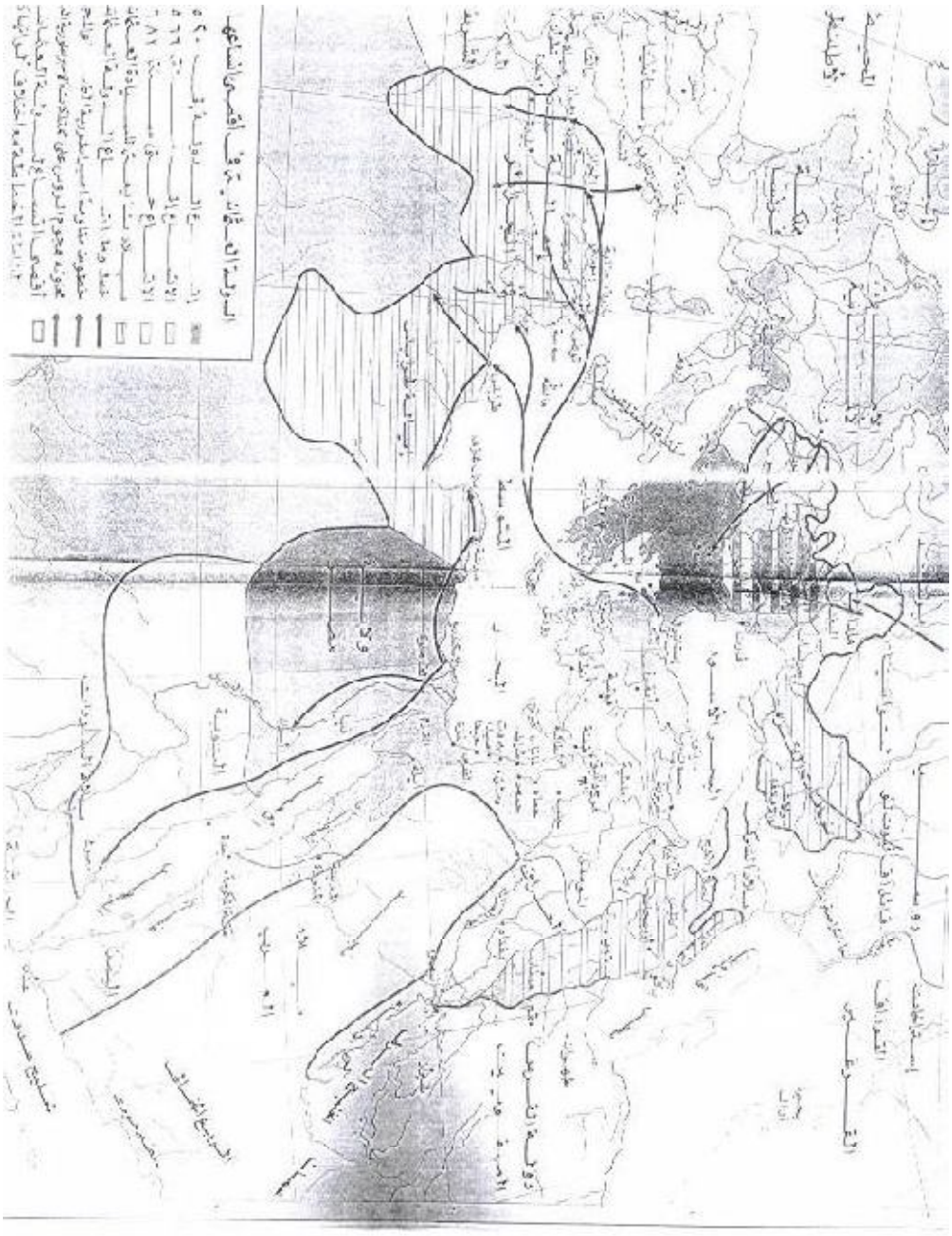
البند الثالث عشر: حينما يصبح الأسوجيون متشتتين والإيرانيون مغلوبين واللاهيون محكومين والممالك العثمانية مضبوطة أيضا حين إذا نجمع معسكراتنا في محل واحد مع المحافظة على البحر الأسود وبحر البلطيق بقوتنا البحرية. وعند ذلك نظهر أولا لدولة فرنسا

كيفية مقاسمة حكومات الدنيا بأسرها بيننا، ثم لدولة أوستريا ويعرض ذلك على كل من الدولتين المشار إليهما كل منهما على حدى بصورة خفية جدا لقبول ذلك وحيث أنه لابد من أحدهما تقبل بهذه الصورة فعند ذلك ينبغي مداراة واحترام كل منهما ونجعل من كان منهما قابلا بما عرضناه عليهما واسطة لتنكيل الأخرى، وإذا تكون دولة روسيا حين إذا قد ضبطت جميع الممالك الشرقية ويكون مثل ذلك أعظم قطع أوربا حديثة الدخول في يدي تصرفنا فعندها يسهل علينا أن تقهر وتنكل فيما بعد أية دولة بقيت في ميدان من الدولتين المذكورتين.

البند الرابع عشر: على فرض المحال أن كلا من الدولتين المشار إليهما لم تقبل بما عرضته عليها روسيا فينبغي حين إذا لروسيا أن تصرف الأفكار لمراقبة ما يحدث من النزاع والخلاف بينهما فإذا وقع ذلك فلا بد أن يحصل تعب لطرفين ويشتبك هذا مع الآخر، وفي ذلك الوقت يجب على روسيا أن تنتظر الفرصة العظيمة وأن تسوق حالا معسكراتها المجتمعة أول بأول على ألمانيا فتهاجم في تلك الجهات ثم تخرج قسمين كليين من السفن إحداهما من بحر آزاق المملوء بالعساكر الوافرة المجتمعة من أقوام الأنضول المتنوعة، والثانية من ليمان أرخانكل الكائنة في البحر المتجمد الشمالي، فتسير هذه السفن وتمر في البحر الأبيض والبحر المحيط الشمالي مع الأسطول المرتب في البحر السود وبحر البلطيق وتهاجم كالسيل على سواحل فرنسا وأما ألمانيا فإنها تكون إذا ذاك مشغول بحالها وبما ذكرناه تصبح المملكتان الواسعتان المذكورتان مغلوبتين على هذه الصورة فالقطعة التي تبق من أوربا تدخل بالطبع تحت الانقياد بسهولة وبدون محاربة وتصير جميع قطع أوربا قابلة للفتح والتسخير.

فريد بك المحامي ، المصدر السابق، ص 330 . 333.

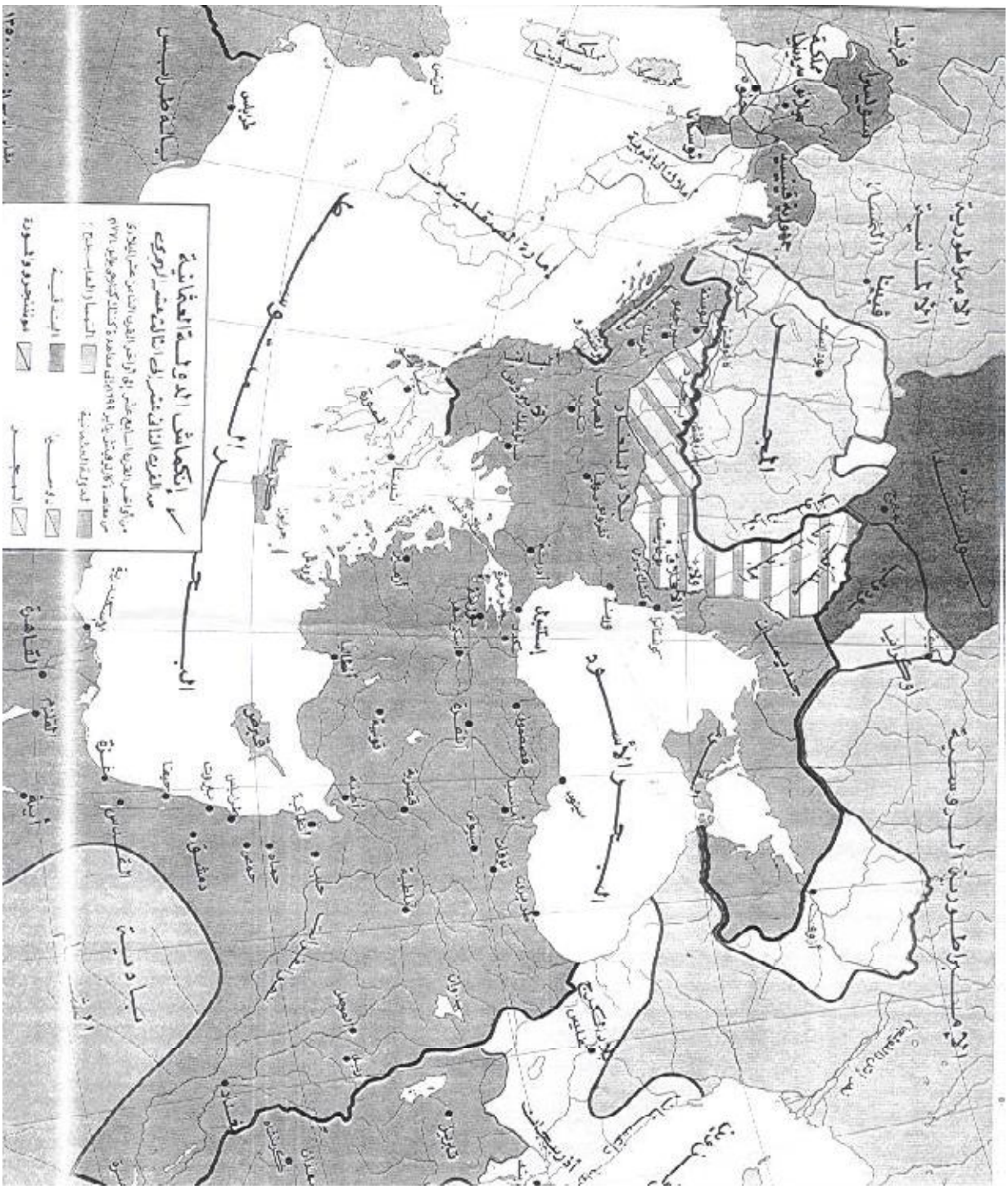
ملحق رقم 02: خريطة تبين اتساع الدولة العثمانية خلال القرن 16م.



مقياس الرسم: 15000000

حسن مؤنس، **أطلس تاريخ الإسلامي**، ط الأولى، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987م، ص 346.

الملحق رقم 03: خريطة تبين انكماش الدولة العثمانية خلال القرنين 17م،18م.



مقياس الرسم: 15000000

حسن مؤنس، المرجع السابق ، ص 349.

قائمة البيبليوغرافيا

المصادر بالعربية:

1. باشا جودت، تاريخ جودت، تحقيق عبد اللطيف حميد، ج الأول.

2. حليم إبراهيم بك، التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، ط الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، 1988م.

3. فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي،ط الأولى، دار النفائس، بيروت، 1981م.

المراجع بالعربية:

1. أحمد إبراهيم خليل، مراد خليل على، إيران وتركيا دراسة في التأريخ الحديث والمعاصر، د ط ، دار الكتب لطباعة والنشر، الموصل، 1992م.

2. أرنولد توماس، الدعوة إلى الإسلام، تر حسين إبراهيم حسين، إسماعيل النجراوي، عبد المجيد عابدين، د ط ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1971م.

3. أمجان فريدون، سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين حقائق في ضوء المصادر، تر جمال فاروق، أحمد كمال،ط الثانية، دار النيل، مصر، 2015م.

4. أورتايلي إيليبير، العثمانيون في ثلاث قارات، تر عبد القادر عبد اللي، ط الأولى، الدار العربية للعلوم الناشرون، لبنان، 2014م.

5. أوزتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، تر عدنان محمود سلمان، م الأول،ط الأولى، منشورات مؤسسة فيصل لتمويل، تركيا، 1988م.

6. أوغلوا أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر صالح سعداوي، م الأول، د ط ، مركز الأبحاث لتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999م.

7. إينالجيك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، تر سعد الأرناؤوط، ط الأولى، دار المدار الإسلامي، لبنان، 2002م.

8. بركلمان كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، تر نبي أمين فارس، منير البعليكي، ط الخامسة، دار العلم، بيروت، 1968.

9. بركلمان كارل، الأتراك العثمانيون وحضارتهم، ط الأول، دار العلم، بيروت، 1949.
10. بيتروسيان أرينة، الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، د ط ، قسم الدراسات والنشر المركزي، دبي، 2006م.
11. بيضاوي جميل، الناطور شحادة، عكاشة علي، تاريخ العرب الحديث، ط الأولى، دار الأمل، أربد، 1992م.
12. جبار تيسير، تاريخ الدولة العثمانية (1280م . 1924)، د ط ، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، 2015م.
13. حتى فيلب، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، تر كمال اليازيجي،ج الثاني، د ط طبعة، دار الثقافة، بيروت، 1993م.
14. حسون علي، العثمانيين والروس،ط الأولى، المكتبة الإسلامية، بيروت دمشق، 1982م.
15. حسون علي، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ط الثانية، المكتبة الإسلامية، بيروت، 1994م.
16. حسون علي، العثمانيون والبلقان،ط الثانية، المكتبة الإسلامية، بيروت، 1996م.
17. الدالي محمد صبري، القوة الأوربية الكبرى والصراع الروسي العثماني على البحر الأسود والمضايق، د ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2014م.
18. رائيسي إدريس الناصر، العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر،ط الأولى، دار الهادي، لبنان، 2007م.
19. زيادة خالد، اكتشاف التقدم الأوربي دراسة في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، ط الأولى، دار الطليعة، بيروت، 1981م.
20. الزيدي مفيد، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني، د ط ، دار أسامة، عمان، 2003م.

21. شاخت جوزيف، بوزورت كليفورد، تراث الإسلامي، تر محمد زهير المهوري، حسن مؤنس، إحسان صدقي العمد، ج الأول، د ط ، المركز الوطني للثقافة والفنون، الكويت ، 1978م.

22. الشناوي عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها،ج الأول، د ط ، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهر، 1980م.

23. الشيخ رأفت، تاريخ العرب الحديث، د ط ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الهرم، 1994م.

24. الشاذلي محمد ثابت، المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية(1299م . 1923م)،ط الأول، مكتبة وهيبة، القاهر، 1989م.

25. طقوس محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلي الانقلاب على الخلافة، ط الثانية، دار النفائس، لبنان، 2013م.

26. العسلي بسام، فن الحرب الإسلامي في العهد العثماني، م الخامس، د ط ، دار الفكر.

27. على صلاح أحمد هريدي، دراسات في تاريخ العرب الحديث، د ط ، دار الوفاء، القاهرة، 1990م.

28. عيسى أحمد عبد العزيز، في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي في العصر الحديث، د ط ، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2017م.

29. عمر عبد العزيز، تاريخ المشرق العربي (1516م . 1922م)، د ط ، دار النهضة العربية، بيروت.

30. العزاوي قيس جواد، التنظيمات العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط الأولى، دار العربية للعلوم، لبنان، 1994م.

31. فيشر هربرت، أصول التاريخ الأوربي الحديث من النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية، تر زينب عصمت راشد، أحمد عبد الرحيم مصطفى، ط الثانية، دار المعارف ، مصر، 2001م.

32. كواترت دونالد، الدولة العثمانية (1700م . 1922م)، تر أيمن الأرمنازي، ط الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.

33. كوندوز أحمد آق، أوزتورك سعيد، الدولة العثمانية المجهولة، د ط ، السعودية، 2008م.

34. لبيب حسن، تاريخ المسألة الشرقية، د ط ، مجلة الهلال، مصر، 1921م.

35. لوتاسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة عفيفة البستاني، ط الثامنة، دار الفاربي، بيروت، 1985م.

36. مفاكو محمد، تاريخ بلغراد الإسلامية، ط الأولى، الكويت، 1987م.

37. لويس برنارد، الغرب والشرق الأوسط ، تر نبيل صبحي، د ط ، بيروت، 1965م.

38. لويس برنارد، ظهور تركيا الحديث، تر قاسم عبد الله، سامية محمد،ط الأولى، المركز القومي لترجمة، القاهرة، 2016م.

39. محمود سيد محمد السيد، تاريخ الدولة العثمانية (النشأة الازدهار) وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة،ط الأولى، مكتبة الأدب، القاهرة، 2007م.

40. مصطفى نادية محمود، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ط الأولى، المعهد العالمي لفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م.

41. مصطفي أحمد عيد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني،ط الثانية، دار الشروق، القاهرة، 2003م.

42. المغلوث سامي عبد الله، أطلس تاريخ الدولة العثمانية، ط الأولى، مكتبة الإمام الذهبي لنشر والتوزيع، الكويت، 2014م.

43. مانتران روبين، تاريخ الدولة العثمانية، تر بشير السباعي،ج الأول، ط الأولى، دار الفكر، القاهرة، 1993م.

44. مانتران روبين، تاريخ الدولة العثمانية، تر بشير السباعي،ج الجزء الثاني، ط الأولى، دار الفكر، القاهرة، 1994م.

45. نوار عبد العزيز سليمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، د ط ، دار الفكر العربي، القاهرة.
46. ياغي إسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث،ط الثانية، مكتبة العبيكان، 1998م.
47. ياغي إسماعيل أحمد، العالم العربي في التاريخ الحديث،ط الأولى، المكتبة العبيدية، الرياض.
48، يوسف علي رابع الثقفي، معاهدة الإمتياز العثمانية الفرنسية لعام (941هـ/ 1535م)، د ط ،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

الدوريات والمجلات:

1. السمرائي مزاحم جاسم محمد، "الدولة العثمانية في عهد السلطان عثمان الثاني (1618م . 1633م)"، مجلة الملوية لدراسات الأثرية والتاريخية، ع 11، 2018م.
2. سنوا عبد الرؤوف، "العلاقة الروسية العثمانية (1687م . 1878م) سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة"، دار النشر العربية،ع 74/73، تشرين الثاني/ كانون الأول 1984م.
3. الطائي جمعة عبد الحسن، "العلاقة العثمانية الروسية (1667م . 1923م)"، مجلة كلية التربية،ع الثاني، 2017م.
4. عبد الله نغم طالب، "السياسة العثمانية تجاه النمسا من فتح بلغراد حتى معاهدة كارلوفيتش"، كلية التربية ابن راشد،ع الخامس، 2018م.
5. عويد عبد فهد، "البحر الأسود بين السيادة العثمانية والتهديدات الروسية في القرن الثامن عشر"، مجلة كلية التربية، ع 20، 2015م.
6. ناصر جار الله تركية بنت حمد، "الجذور التاريخية لمعاهدة كوشك كينارجة بين الدولة العثمانية وروسيا"، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة،ع 35، 2016م.

قائمة المذكرات والأطروحات الجامعية:

1. أحمد سرير سهيلة، حاج بن فطيمة فتيحة، الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الإيجابية والسلبية (10هـ . 13هـ) (16م . 19م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، 2014م . 2015م.

2. بعيو غانية، التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية(الشام والعراق) نموذجا (1839م . 1876م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2018م . 2019م.

3. بنت علاء الدين إبراهيم صائغ إيمان، العلاقة العثمانية النمساوية (1219هـ . 1284هـ/ 1804م . 1867م) دراسة تاريخية حضارية، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1436هـ/2015م.

4. بن معاض بن سعد العمري منصور، الحروب والمعاهدات العثمانية الروسية خلال الفترة (1121هـ . 1220هـ/ 1709م . 1805م)دراسة تحليلية نقدية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1431هـ/2010م.

5. بنت محمد حمود سمية، حركة الفتح العثماني في القرن (11هـ/17م) دراسة تاريخية حضارية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1427هـ/2006م.

6. دبلان بن خضر الوذيناني خلف، الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام (1327هـ/1909م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1424هـ/ 2003م.

7. عبد الصمد بحري فائق محمد حمزة، أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوربا، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1409هـ/ 1989م.

8. محمود قاري ياسر بن عبد العزيز،دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية(دراسة تاريخية تحليلية)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1422هـ/ 2001م.

قائمة الموسوعات والمعاجم:

الموسوعات:

1. شفيق غربال محمد، الموسوعة العربية الميسرة، ج الثاني، ط الثانية، دار الشعب لطباعة والنشر، القاهرة،1965م.

2. مولاي علي،الموسوعة العربية الميسرة،م الأول والثاني، ط الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، 2010م.

المعاجم:

1. بركات مصطفي، الألقاب والوظائف العثمانية" دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية"(من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات) 1517م . 1924م، د ط ، دار غريب، القاهرة، 2000م.

2. صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، د ط ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م.

3. مجيب المصري حسين، معجم الدولة العثمانية، د ط ، دار الثقافة لنشر، القاهرة، 2004م.

فهرس المحتويات

البسملة

شكر

إهداء

إهداء

قائمة المختصرات

المقدمة 05-01

المدخل: مظاهر ضعف الدولة العثمانية خلال القرنين 17م . 18م.

أولا: الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية 13-07

ثانيا: الحركة الإصلاحية العثمانية 17-13

ثالثا: الحركات الانفصالية في الدولة العثمانية 22-17

المبحث الأول: دراسة معاهدة كارلوفيتش (1110هـ/1699م).

المطلب الأول: ظروف إبرام معاهدة كارلوفيتش 24

الفرع الأول: التنافس العثماني الأوربي خلال القرن 17م 31-24

الفرع الثاني: حصار فيينا الثاني(1683م . 1684م) 36-31

الفرع الثالث: حروب الدولة العثمانية مع الحلف المقدس(1684م . 1699م) 43-36

المطلب الثاني: طبيعة معاهدة كارلوفيتش 44

المطلب الثالث: عرض بنود معاهدة كارلوفيتش وتحليلها 45

الفرع الأول: عرض بنود معاهدة كارلوفيتش 50-46

الفرع الثاني: تحليل بنود معاهدة كارلوفيتش 55-51

المبحث الثاني: دراسة معاهدة كوشك كينارجة (1188هـ/1774م)

المطلب الأول: ظروف إبرام معاهدة كوشك كينارجة 57

الفرع الأول: جذور العلاقة العثمانية الروسية 65-57

الفرع الثاني: الحروب العثمانية الروسية(1769م . 1774م) 71-65

المطلب الثاني: طبيعة معاهدة كوشك كينارجة 72
المطلب الثالث: عرض بنود معاهدة كوشك كينارجة وتحليلها 73
الفرع الأول: عرض بنود معاهدة كوشك كينارجة 73-88
الفرع الثاني: تحليل بنود معاهدة كوشك كينارجة 88-93

المبحث الثالث: تداعيات معاهدة كارلوفيتش وكوشك كينارجة.

المطلب الأول: تداعيات معاهدة كارلوفيتش 95
الفرع الأول: سياسيا 95-98
الفرع الثاني: عسكريا واقتصاديا 99-102
المطلب الثاني: تداعيات معاهدة كوشك كينارجة 103
الفرع الأول: سياسيا وعسكريا 103-106
الفرع الثاني: اقتصاديا 106-109
الفرع الثالث: دينيا 109-111
خاتمة 113-114
قائمة الملاحق 116-121
القائمة البيبليوغرافيا 123-129
فهرس المحتوى 131-132